

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا..

متى يطالب العرب تل أبيب بالاعتذار عن إهاناتها

المتكررة!؟

London

Head Office : Suite 106, Davina House, 137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET

Tel.: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr@batelco.com.bh

Cairo

العناوين الفرعية:

- إسرائيل تبتكر دبلوماسية جديدة هي "دبلوماسية الإهانات"
- تركيا تنجح للمرة الأولى في إجبار إسرائيل على الانحناء والاعتذار لها
- إمكانيات القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية لأنقرة وراء الخضوع الإسرائيلي للتهديد التركي
- الممارسات الإسرائيلية ضد العرب تُواجه بسبات عميق من جانبهم
- متى يقتدي العرب بالنموذج التركي في التعامل مع إسرائيل؟

بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا..

متى يطالب العرب تل أبيب بالاعتذار عن إهاناتها المتكررة؟!

بقدر ما يثير موقف تركيا الأخير بإصرارها على ضرورة قيام إسرائيل بالاعتذار رسميًا عن إهانتها لسفيرها- والذي جاء على خلفية التوتر المتصاعد في علاقات البلدين خلال الآونة الأخيرة، نتيجة لما أبدته أنقرة من مواقف رأت فيها تل أبيب انتقادًا لسياساتها، مما دفعها للرد بشكل يجافي الأعراف والقواعد الحاكمة للعلاقات الدبلوماسية بين دول العالم- من إعجاب وتقدير للأزمة التي تسببت فيها إسرائيل بتصرفها "المثير للسخرية"- على حد وصف صحافتها- بقدر ما يثير على الجانب المقابل من مشاعر الأسى والحزن لما آل إليه حال العرب في تعاملهم مع الكيان الإسرائيلي، الذي اعتاد التعامل معهم من منطق القوة والاستعلاء والغطرسة، فما دلالات تلك الأزمة، وما انعكاساتها على العلاقات بين الحليفين الاستراتيجيين في المنطقة، ومتى يتعامل العرب مع الدولة العبرية من منطق قوة على غرار التعامل التركي؟

في حقيقة الأمر، جاءت الأزمة الأخيرة التي شهدتها العلاقات الإسرائيلية - التركية، أي إهانة السفير التركي لدى تل أبيب، لتمثل قمة مؤشرات التوتر الملحوظ بين البلدين، إذ سبقتها اتهامات إسرائيلية لرئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في يناير 2010 بالتطاول عليها عقب لقائه نظيره اللبناني "سعد الحريري" بأنقرة، حيث اتهمها - في تصريحات له - بتعريض السلام في المنطقة للخطر واستخدام القوة المفرطة بحق الفلسطينيين، فضلاً عن انتهاكها للقرارات الدولية.

ويبدو أن تل أبيب وجدت في إذاعة التلفزيون التركي أحد المسلسلات وهو يصور الممثلين وهم يرتدون زي ضباط جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "شين بيت"، وهم يختطفون أطفالاً رضع، فرصة سانحة للرد على "أردوغان"، وتلقينه درساً لن ينساه هو أو بلاده، إذ استدعى نائب وزير الخارجية "داني أيلون" السفير التركي للاحتجاج على المسلسل، باعتباره مناهضاً لبلاده ومعادياً للسامية من وجهة نظره، لكن لم يقتصر الأمر عند ذلك الحد، بل قام بإهنته، ومعاملته بصورة غير لائقة تخالف الأعراف الدبلوماسية، مما حدا ببعض المعلقين

الإسرائيليين إلى القول بأن وزير الخارجية المتطرف "أفيجدور ليبرمان" ابتكر دبلوماسية جديدة هي "دبلوماسية الإهانات"، والتي ستجعل الخارجية الإسرائيلية - على حد قولهم - مثيرة للسخرية في العالم أجمع، وليس على مستوى العلاقات الثنائية مع تركيا فقط، وقد سبق لها رفض السماح لوزير الخارجية التركي بدخول قطاع غزة خلال زيارته التي كانت مقررة لإسرائيل في أكتوبر 2009، مما دفعه لإلغائها.. ومن ثم، كان من الطبيعي في ظل تكرار هذا الموقف أن تهدد أنقرة بسحب سفيرها في حالة عدم اعتذار تل أبيب بحلول يوم 2010/1/14، فضلاً عن قيامها باستدعاء السفير الإسرائيلي لديها، ناهيك عن تهديدات "أردوغان" برد مماثل إذا واصلت سلوكها العدائي الحالي تجاه بلاده.

هذا الموقف التركي الحازم والشديد تجاه الإهانة الدبلوماسية التي لم تلحق بشخص سفيرها فحسب، وإنما لحقت بالدولة والشعب ككل، لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة إدراكها بأن ما حدث كان مقصوداً ومتعمداً، لإذلالها على انتقاداتها العلنية الحادة والمتكررة لسياسة تل أبيب، بدليل اعتراف مسؤولي الأخيرة بتعمدهم إهانة المسؤول التركي، ومن هنا يمكن تفهم حالة الغضب التي بدت عليها أنقرة وإصرارها على ضرورة اعتذار الدولة العبرية عن ذلك.. وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى، إذ لم يسبق أن اعتذرت تل أبيب عن أي خطأ أو إهانة ارتكبتها ضد أي دولة أو مسؤول دولي وطأت أقدامه أراضيها، والأمثلة أكثر من أن تعد أو تحصى.. ويكفي الإشارة إلى تحديها لمنظمة الأمم المتحدة ورفضها تطبيق قراراتها، وإجبارها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" على التخلي عن ضغوطه عليها لوقف بناء المستعمرات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إلا أنها انحنى - في سابقة تعد الأولى من نوعها - واعتذرت لأنقرة عن تصرفها المشين تجاه سفيرها "أحمد أوغوز تشليكول"، وهو ما يحسب للدبلوماسية التركية التي نجحت في إجبارها على التنازل والخضوع لتهديداتها، الأمر الذي يقف وراءه اعتبارات عديدة، لعل أهمها: ما تحظى به تركيا من مكانة مهمة على الصعيد الإقليمي، فاللافت أن الفترة الأخيرة شهدت - ولا تزال - صعوداً ملحوظاً في دورها الإقليمي، عكسه انفتاحها بشكل إيجابي على كل من إيران وسوريا والعراق، من خلال زيارات رئيس وزرائها العديدة لهذه الدول، وذلك بهدف تدعيم نفوذ ومكانة بلاده السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة.

علاوة على ما تحظى به من إمكانيات عسكرية وسياسية واقتصادية، تجعل أية دولة أخرى تحسب لها ألف حساب قبل اتخاذ أو تبني أي موقف ينطوي على إساءة لها أو تقليل من مكانتها، فمن الناحية العسكرية، تمتلك جيشاً قوياً يتجاوز قوامه المليون و 54 ألف جندي ، وهو ما يجعلها ثاني أكبر قوة في حلف شمال الأطلسي "الناتو" بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن امتلاكها ترسانة متقدمة من الأسلحة التقليدية بفضل عضويتها في الحلف.

ومن الناحية السياسية، تعتبر من الدول ذات التجارب الديمقراطية الرائدة في المنطقة، رغم قتلها، حيث تحظى بتجربة أكثر عمقاً و ثراءً مما تدعيه إسرائيل بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، فرغم أهمية ومحورية الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في إطار النظام السياسي التركي، وذلك باعتبارها "حامية الدستور والنظام العلماني"، إلا أنها لا تقل في ديمقراطيتها عن الديمقراطيات الغربية العريقة، بما تشهده من انتخابات دورية وتداول للسلطة بشكل سلمي، كذلك لا يمكن غض الطرف عن موقف برلمانها الرفض ل السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعد الدولة قبل غزو واحتلال العراق، نتيجة الموقف الشعبي الذي كان رافضاً لهذا الأمر آنذاك.

وفوق هذا وذاك، تعتبر تركيا نموذجاً للدول التي لا تعاني أي مشاكل مزمنة مع دول الجوار المحيطة بها، فضلاً عن دورها الإيجابي في تسوية الأزمات الطارئة في المنطقة، كمساعيها لتهئية الأزمة الدبلوماسية التي شهدتها العلاقات بين العراق وسوريا، بناء على اتهامات الأول للثانية باحتضان أعضاء سابقين بـ "حزب البعث" دبروا التفجيرات الإرهابية التي شهدتها بغداد في أغسطس 2009، ناهيك عن وساطتها في المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والتي أوقفتها الأخيرة على خلفية التوتر الحادث في علاقاتها مع تركيا.

أما من الناحية الاقتصادية، فتظهر الإحصائيات الرسمية في الدولة اتجاه الاقتصاد نحو التعافي من الركود الناتج عن الأزمة المالية العالمية، والذي أثر سلباً على معظم القطاعات الإنتاجية والصناعية فيها، حيث أشار تقرير صدر مؤخراً عن المعهد الإحصائي التركي إلى أن معدل الطاقة التشغيلية للقطاع الصناعي في البلاد بلغ 69.7% في ديسمبر 2009، محققاً ارتفاعاً بلغ نحو 5% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2008، فضلاً عن توقعات "أردوغان"

في 2009/12/27 بأن ينمو الاقتصاد بنسبة 3.5% عام 2010، مؤكداً أنه رغم تأثير الأزمة المالية على النمو والصادرات ومعدلات البطالة في جميع أنحاء العالم، لكنها لم تؤثر بصورة كبيرة على اقتصاد بلاده.

بيد أن هناك - بالإضافة إلى ركائز القوة السابقة - حسابات ودوافع أخرى خاصة بمصالحها في المنطقة، أجبرت تل أبيب - أيضاً - على الاعتذار لتركيا، فهي تتخوف من تزايد انخراطها في علاقاتها مع إيران والدول العربية المعادية لها، حيث شهد العمان الماضيان توجهاً تركياً حثيثاً نحو توطيد العلاقات مع كل من طهران ودمشق، وهو الأمر الذي لا محالة يقلق إسرائيل.. إضافة إلى إدراكها للمقومات السابقة التي تستند إليها أنقرة في تحركاتها على المستوى الإقليمي.

والمؤكد، أنه عندما تستجيب إسرائيل للتهديد وتعتذر للسفير التركي وفق المعايير التي طلبتها بلاده وفي الموعد الذي حددته، فإن ذلك يعني أن علاقاتها مع أنقرة مهمة ولا تريد أن تخسرها، وأنه مهما وصل التوتر إلى ذروته، فلن يصل إلى حد قطع العلاقات.

والشاهد على ذلك زيارة وزير دفاعها "يهود باراك" لتركيا في 2010/1/17، والتي هدفت إلى استكمال الجهود لتسوية الأزمة، وإعادة التنسيق الأمني والعسكري إلى مستواه المعهود من قبل، لاسيما في ظل تسوية المشكلة الناشئة بين الجانبين على خلفية صفقة الطائرات من دون طيار التي باعها إسرائيل لتركيا وتأخرت في تسليمها، والتي تشمل 10 طائرات من طراز "هبرون" بقيمة 190 مليون دولار.. ورغم ذلك، فقد امتنع الرئيس "عبد الله جول" ورئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" عن لقاء "باراك".

وعلى الجانب المقابل، ولأن إسرائيل تدرك إلى أي مدى يفتقد العرب لركائز ومقومات القوة الشاملة التي تردعها عن الإمعان في ممارساتها وتصرفاتها تجاههم عموماً، وتجاه الفلسطينيين على وجه الخصوص، نجدها لا تلقي بالاً لما يصدر عنهم من ردود أفعال ومواقف حيال ممارساتها تلك.

وفي حين يُظهر قادة الدولة العبرية ومسؤولوها في لقاءاتهم مع نظرائهم من العرب حرصاً كاذباً على السلام أو عدم شن اعتداءات على الفلسطينيين، إذ بهم يفعلون عكس ما يقولونه.

فمتى يقتدي العرب بالموقف التركي الأخير، ويقفون في وجه تل أبيب التي لا تكل ولا تمل عن توجيه إهاناتها إليهم وفي عقر دارهم؟، الأمر الذي لا يمكن فصله عن الواقع الراهن الذي يحيا في ظله العالم العربي، والذي ربما يعود في جزء منه إلى الانفصال الحادث بين الحكومات العربية وشعوبها، فلم تكن حكومة "رجب طيب أردوغان" لتجرؤ على طلب الاعتذار من إسرائيل، لولا أنها تحظى بدعم وثقة الشعب، وتأتي تصرفاتها كمرآة عاكسة للرأي العام، الذي لم يقبل إهانة أحد مسؤوليه في الخارج، ولا يتردد عن التظاهر ضد سياسات حكومته عندما يرى أنها لا تعبر عن مواقفه وتوجهاته.

فالعرب، ورغم ما ينطوي عليه وضعهم الراهن من ضعف، بحاجة إلى الاستفادة من إمكانياتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية والثقافية، والتي لا تقل - إن لم تكن تفوق - الإمكانيات التركية بمراحل، للتعامل مع الكيان الصهيوني من منطق قوة، يجبره على الإقرار بقوتهم، وفي ذات الوقت الامتناع عن اتخاذ أي موقف ينطوي على الإساءة لهم أو التقليل من شأنهم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/1/18

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

عناوين فرعية:

- الزيارات المتبادلة الإسرائيلية – الألمانية عادة ما تكون مثيرة للجدل.
- إسرائيل تستغل عقدة الذنب الألمانية في جني الكثير من المكاسب.
- الابتزاز دائمًا هو شعار العلاقات الإسرائيلية – الألمانية.
- شراء إسرائيل لغواصات ألمانية هل يرتبط بملف إيران النووي؟
- الفلسطينيون من حقهم المطالبة بتعويضات عن جرائم الإبادة الإسرائيلية.

متى تتوقف إسرائيل عن ابتزاز ألمانيا؟

أن يقوم مسؤول إسرائيلي بزيارة الولايات المتحدة أو بريطانيا، أو أن يقوم مسؤول من أي منهما بزيارة إسرائيل، فإن ذلك يُعد أمراً طبيعياً في إطار العلاقات التحالفية التي تربط الدولة العبرية بهاتين الدولتين - اللتين تدين لهما بالفضل في نشأتها وحمايتها وإمدادها بأسباب القوة - ولكن أن يزور مسؤول إسرائيلي ألمانيا، أو أن يزور مسؤول ألماني إسرائيل، فإن مثل هذه الزيارات عادة ما يثار بشأنها جدل وعلامات استفهام بالنظر إلى أن العلاقات بين البلدين دائماً ما تتسم بالحساسية المفرطة تحت وطأة ميراث تاريخي يجعل علاقات تل أبيب مع برلين مختلفة عن علاقاتها بأية دولة أخرى في العالم، ومعه تظهر ألمانيا وعلى مدى ما يزيد على ستة عقود في موقف الطرف الأضعف الذي عليه أن يقبل ويلبي ما يطلبه الطرف الإسرائيلي، ولذلك غالباً ما تنتهي الزيارات المتبادلة بتمرير صفقات أو تحقيق أهداف لصالح الكيان الصهيوني.

وإذا كان العالمان الأخيران قد شهدا اهتماماً واضحاً بتبادل الزيارات بين البلدين؛ حيث زارت المستشارة "أنجيلا ميركل" إسرائيل في مارس 2008 بالتزامن مع الذكرى الستين لنكبة فلسطين، ونشأة الدولة العبرية على أنقاضها، إلا أنه كان من الواضح أن الكثافة في الزيارات كانت من جانب المسؤولين الإسرائيليين للعاصمة الألمانية؛ حيث زارها وفد عسكري في يولييه 2008، ثم زيارة وزير الخارجية "أفيدور ليبيرمان" (في إطار جولة أوروبية) في مايو 2009، وصولاً إلى زيارة رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" الأخيرة في الفترة من 18 - 2010/1/19.

ولاشك أن مثل ذلك الاهتمام يحمل معنيين، فهو من ناحية - وهو الأهم - يعني وجود رغبة إسرائيلية في تطوير العلاقات مع ألمانيا، وتحقيق أقصى استفادة من وراء ذلك على الصعيدين العسكري والاقتصادي، فضلاً عن إشراكها في تحمل جانب من المسؤولية عن بعض الملفات الإقليمية، ومن ناحية ثانية يعني سعي برلين لإظهار التزامها تجاه تل أبيب، ومحاولتها في نفس الوقت الاضطلاع بدور في منطقة الشرق الأوسط يتوافق مع حجم دورها داخل منظومة الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من وجود فتور ألماني حيال سياسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية، وهو ما انعكس على زيارة وزير الخارجية "ليبرمان" المشار إليها - والتي قوبل خلالها بفتور وعدم ترحيب - إلا أنه من الواضح أن زيارة "نيتانياهو" احتلت أهمية خاصة لدى المسؤولين الألمان جعلتهم لا يلقون بالأل لسياسة حكومته، بل ويستقبلون طلباتها بصدر رحب، والأكثر من ذلك يناقشون معه الملفات والقضايا التي يرغب هو في التطرق لها دون غيرها.

لقد كشفت تلك الزيارة إلى حد كبير إلى أي مدى تتسم السياسة الألمانية بالإذعان والرضوخ أمام إسرائيل، فالنتائج التي حققتها جاءت جميعها لصالح تل أبيب على الصعيدين العسكري والسياسي، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثاره السلبية على أمن المنطقة في المستقبل المنظور.

غير أن التعرض للزيارة وانعكاساتها يتطلب أولاً إلقاء الضوء على خلفيات العلاقة بين البلدين، وأسباب الرضوخ الألماني لإسرائيل، كما يستلزم التعرف على الأهداف التي سعى "نيتانياهو" لتحقيقها من خلال الاستمرار في سياسة الابتزاز، والتي هي في نفس الوقت ملفات مهمة ناقشها الجانبان على مائدة المباحثات المشتركة.

فلو نظرنا إلى خلفيات العلاقة التاريخية بين الدولتين سنجد أنها مازالت تتحكم فيها إلى الآن عقدة الذنب التي يشعر بها الألمان تجاه اليهود بسبب الهولوكوست وعمليات الإبادة التي ارتكبتها النازي بحقهم إبان الحرب العالمية الثانية، إذ بسبب هذه الانتهاكات التزمت ألمانيا بعد الحرب، وبموجب اتفاقية لوكسمبورج الموقعة بينها وبين إسرائيل عام 1952، بدفع تعويضات مالية سنوية لضحايا المحرقة، وأصبحت ألمانيا حريصة على إحياء أي ذكرى ترتبط بممارسات نازية ضد اليهود، كما أصبح الحفاظ على كيان إسرائيل والمساهمة في حماية حقها في العيش بأمن وسلام أحد ثوابت سياستها الخارجية.. ووصلت قوة العلاقة بين الجانبين لدرجة أصبحت معها ألمانيا أكبر شريك تجاري أوروبي لإسرائيل، وثالث أكبر شريك تجاري لها بعد أمريكا والصين، وفضلاً عن ذلك فإن إسرائيل وحدها هي الدولة الوحيدة التي تخترق من أجلها جميع القوانين الألمانية، والأكثر من ذلك وفيما يدل على الحساسية المفرطة التي تتعامل بها برلين مع ما يمس تل أبيب أن أي تصرف أو سلوك أو

تصريح - حتى لو كان غير مقصود - يصدر عن مسؤول ألماني - كبيراً كان أو صغيراً - من الممكن أن يتسبب في تأزم العلاقة بين الجانبين، ويفتح الباب واسعاً أمام ممارسة أسلوب الابتزاز الإسرائيلي التقليدي مع الألمان استغلالاً لعقدة الذنب التاريخية.

لقد ظل الابتزاز هو الأسلوب الذي اتبعته إسرائيل مع ألمانيا على مدار العقود الستة الماضية، وبفضله نالت الأموال الطائلة كتعويضات تسعى حالياً إلى زيادتها، كما نالت أيضاً أحدث الأسلحة والتكنولوجيا الألمانية ومن دون مقابل في أغلب الأحيان، ولذلك لم يكن من الغريب أن يمارس "تيتانياهو" نفس الأسلوب خلال زيارته الأخيرة لبرلين.

فعلى الرغم من أنها ركزت على موضوعات عديدة كالوساطة الألمانية في قضية الأسرى بين إسرائيل وحركة "حماس" الفلسطينية وحث إسرائيل على التجاوب مع جهود دفع عملية السلام وفق خيار حل الدولتين الذي تؤيده ألمانيا ومعها دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنه كان من اللافت للنظر تركيزها على موضوعين رئيسيين يبدو كل منهما مرتبطاً بالآخر وبدرجة كبيرة، أولهما: الملف النووي الإيراني، فبحكم كون ألمانيا عضواً ضمن مجموعة (5 + 1) التي تتولى التفاوض والحوار مع إيران بشأن برنامجها النووي، وبحكم كونها الشريك التجاري الغربي الأول لإيران (حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2008 إلى حوالي 6 مليارات دولار وبلغت الاستثمارات الألمانية بإيران ما بين 2000 - 2007 حوالي 26 مليار دولار)، حاولت إسرائيل استغلال هذه العلاقة الاقتصادية القوية بين برلين وطهران لإقناع الأولى بممارسة ضغوط على الثانية كي تتجاوب مع مطالب وقف برنامجها النووي وتهديدها بفرض عقوبات دولية عليها.. ويبدو أن هذه المحاولات وجدت آذاناً صاغية من جانب "ميركل" التي أعلنت استعداد بلادها لدعم عقوبات أقوى ضد إيران إذا لم تدعن لقرارات المجتمع الدولي.

أما الموضوع الثاني والذي يبدو أنه كان محور الزيارة وهدفها الرئيسي فهو يتعلق بإتمام صفقة الغواصتين الألمانيتين من طراز (يو 212) من فئة دولفين اللتين ترغب إسرائيل - التي تمتلك ثلاث غواصات من طرازات أقل في الإمكانيات - في شرائهما، وسبب حرصها على ذلك؛ أن هذا الطراز من الغواصات يتمتع بالقدرة على حمل صواريخ نووية من نوع "كروز" الأمريكية. كما تتحرك بالطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها من الماء، فضلاً عن أنها

مزودة بمحركات تمكنها من البقاء تحت الماء لأطول فترة ممكنة مقارنة بالغواصات التي تملكها، هذا غير أنها قادرة على السفر لمسافة 4500 ميل بحري وبسرعة 20 عقدة وتحمل أجهزة الكترونية وأسلحة متطورة.

واللافت في هذه الصفقة التي تسعى إسرائيل لتعزيزها بغواصة أخرى إضافية من نفس الطراز، أن ألمانيا - وبحسب بعض المصادر - وافقت على المشاركة في تمويلها بسبب تراجع إسرائيل عن طلبها زيادة حجم التعويضات للناجين اليهود من المحرقة النازية. ولأن تل أبيب تعرف جيداً كيف تحقق مصالحها وكيف تستغل الآخرين، ولأنها تدرك الضعف الألماني أمام طلباتها، لذا فضلت شراء الغواصتين منها وليس من الولايات المتحدة، نظراً لرغبتها في تخصيص المساعدات المالية الأمريكية لها لصفقة شراء الطائرات (إف 35) الأكثر تطوراً.

تلك الصفقة العسكرية المهمة ترجعنا إلى سبب القول بارتباطها بموضوع الملف النووي الإيراني، إذ إن هناك مخاوف - في ظل موقف إيران في أزمة برنامجها النووي - أن تلجأ إسرائيل للقيام بعمل عسكري منفرد ضدها - وتستخدم تلك الغواصات المتقدمة في تدمير منشأتها النووية - وربما تكون تل أبيب حريصة على إنجاز هذه الصفقة لهذا الغرض بالتحديد.

ولا تقتصر خطورة صفقة الغواصات عند حدود ارتباطها بالملف النووي الإيراني فقط، ولكن الأخطر من ذلك أن مثل هذه الصفقات من السلاح المتطور تكنولوجياً الذي تسعى إسرائيل بكافة السبل للحصول عليه .. من شأنها أن تغير ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالح الدولة العبرية، كما أنها تزيد من قوة الردع التي تمتلكها، ومن تعاضم ترسانتها العسكرية غير التقليدية، لاسيما وأن هذه الغواصات قادرة على صد أي هجوم نووي، فضلاً عن أن الأسلحة النووية غير قادرة على اختراقها.

ولا شك أن ما سبق يكشف وبدرجة كبيرة كيف أن التساهل الغربي - والضعف الألماني تحديداً - يساعد إسرائيل على المضي قدماً في سياسة الابتزاز من أجل دعم وتعزيز قدراتها العسكرية .. في الوقت الذي لا تتحسب هذه الدول إلى المخاطر التي يمكن أن تتجم

عن ذلك في منطقة هشة ومتوترة كمنطقة الشرق الأوسط، فكل ما يعني هذه الدول هو حماية إسرائيل وضمان تفوقها التسليحي النوعي على دول المنطقة .. فحين تقول "ميركل": "إن أي تهديد لإسرائيل هو تهديد لألمانيا .. وحين تخترق القوانين الألمانية التي تحظر نقل السلاح إلى مناطق الحروب من أجل إسرائيل .. آنذاك يمكن أن نفهم أسباب استمرار هذه الدولة في سياستها العدوانية في المنطقة، وصمت الدول الغربية وعجزها عن ردعها.

وإذا كانت إسرائيل تحت دعاوى الهولوكست قد جنت المليارات من ألمانيا على سبيل التعويضات للضحايا اليهود .. إذا فمن حق الفلسطينيين أيضاً أن يطالبوا بتعويضات عما لحق بهم من أذى نتيجة لأعمال القتل والإبادة التي تعرضوا لها على مدى ستة عقود على أيدي مجرمي الحرب الإسرائيليين .. ولكن المشكلة أن الفلسطينيين ليس لهم صوت مسموع، ولا يجدون من يساعدهم في هذا الشأن، فالأشقاء العرب عاجزون، والمجتمع الدولي لا يستمع إلا لصوت القوي، وهي معركة دائماً ما تتفوق فيها إسرائيل.

2010/1/23

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic
Studies

دول الخليج ودوافع التوجه نحو الطاقة
المتجددة

عناوين فرعية

— تغير المناخ قد يؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية، من خلال تأثيره على العلاقات الدولية ومستقبل أسواق الطاقة.

— العالم يسعى لتقييد ارتفاع درجة حرارة الكون بعد موجات الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

— التوجه نحو الطاقة المتجددة يعني عوائد نفطية ضائعة على اقتصادات دول مجلس التعاون.

— مساعي دول المجلس لأن يكون إنتاج الطاقة المتجددة عنصرًا مهمًا ومكملاً للنفط والغاز في توفير الاحتياجات العالمية من الطاقة.

دول الخليج ودوافع التوجه نحو الطاقة المتجددة

لم يكن تحدي استعادة النمو الاقتصادي بعد الصدمة الكبيرة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية الوحيد الذي يواجه الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، إنما كان هناك تحد آخر، ألا وهو محاولات تقييد ارتفاع درجة حرارة الكون بعد موجات الاحتباس الحراري والتغير المناخي التي أصابته في السنوات الأخيرة، فقد أقرت المواثيق الدولية الترابط بين ارتفاع حرارة جو الأرض والنشاط الإنساني المولد لانبعاث الغازات الدفيئة، مثل: غاز ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان وغيرهما؛ حيث أدى التوجه نحو تطوير الصناعة إلى استخراج وحرق لثميات هائلة من الوقود الأحفوري المسبب لانبعاث تلك الغازات، وهو ما رفع بدوره حرارة الأرض إلى 1.2 درجة مئوية مقارنة بمستوياتها قبل الثورة الصناعية، ويتوقع أن يكون الارتفاع بين 2 و5.4 درجة مئوية نهاية القرن الحالي، وهو ما ينبئ بالمزيد من الأخطار؛ إذ سينشأ عن تغير الطقس عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير، من خلال أثرها على العلاقات الدولية ومستقبل أسواق الطاقة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى التالي:

-توقع ارتفاع منسوب مياه المحيطات بنحو 0.43 متر في المتوسط بنهاية القرن الحالي، مما سيشكل تهديداً للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتها واقتصاداتها عموماً، إضافة إلى بعض الجزر التي ستغمرها المياه .. وعلى النقيض من ذلك ستكون هناك حالات جفاف في الأماكن شبه القاحلة ناتجة عن خسارة مخزون المياه، مما سيؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وانتشار الأمراض.

-تراجع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة قد تصل إلى 20%، ما سينتج عنه عواقب مالية تتجاوز إجمالي الناتج المحلي في العالم أجمع على المدى الطويل، إلا أن تأثيرها سيظهر على الاقتصادات الأضعف ذات الموارد الأقل، من خلال تقويضه لمشاريع التنمية.

- فرض أوضاع خطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ؛ نتيجة نشوب صراعات بين الدول حول الغذاء وموارد المياه ومشاكل الهجرة.

ولأن الطاقة المتجددة باتت تشكل قضية عالمية، بسبب زيادة السكان وارتفاع متطلبات العالم منها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، أصبح العالم يسعى لتفعيل دورها، والعمل بشكل متزامن لخفض الانبعاثات الكربونية لمواجهة التحديات المناخية.. وفي سياق ذلك بلغت الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة في الفترة من عام 2004 وحتى 2009 نحو 150 مليار

دولار، كما زاد إنتاج الطاقة الكهربائية من الهواء عام 2009 على مستوى العالم بنسبة 29%. فيما أظهر تقرير وكالة الطاقة الدولية لعام 2009، أن هناك 438 مفاعلاً نووياً بالعالم في حالة تشغيل في نهاية عام 2008، تنتج ما يمثل 14% من إجمالي إمدادات الطاقة الكهربائية في العالم، وذلك في ظل التوجه العالمي لإنتاج نحو 20% من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول العام 2020.

وفي هذا الإطار، تقدمت الصين- إحدى أهم الدول المتهمه بالتلوث المناخي- في مجال الطاقة المتجددة بنسبة تتراوح بين 25 إلى 30% من احتياجاتها، فيما نجحت ألمانيا في تحقيق نحو 20% من احتياجاتها من الطاقة المتجددة، وكان الاتحاد الأوروبي قد تعهد بخفض 20% من الانبعاثات يمكن أن تزيد إلى 30% إذا تعهدت الدول الأخرى بزيادة نسبتها.

فيما ستقوم شركة "توريسول أنرجي" - وهي مشروع مشترك بين شركة "مصدر" الإماراتية، ومجموعة "سينار" الهندسية الدولية- ببناء محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية المركزة بقدرة تبلغ 17 ميجاوات في أسبانيا، فيما ابتكر طيار سويسري أول طائرة تعمل بالطاقة الشمسية النظيفة في العالم، كما عرضت شركة "كيا موتورز" الكورية الجنوبية سيارة صديقة للبيئة تستخدم الماء فقط وقوداً لتوليد الطاقة، وتتوقع الشركة أن تطرح الدفعة الأولى من هذه كذلك ابتكرت شركة "سيمنز" الألمانية محرك. السيارة في الأسواق بحلول العام 2015 سيارات يعمل بالطاقة الكهربائية بصورة كاملة.

وفي حقيقة الأمر، سيشكل هذا التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة خطراً على اقتصادات الدول النفطية بصورة أو بأخرى، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، كون معظم هذه الطاقة آتية من الوقود الأحفوري (85% من استهلاك العالم للطاقة)، وعلى رأسه النفط (39% من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة)، في حين تشكل العائدات النفطية 90% من موارد خزائن دول مجلس التعاون.

وفي السابق، كان هذا الأمر لا يشكل خطراً كبيراً على العائدات النفطية الخليجية؛ حيث كان العالم رغم تشتته بين ضرورة الحصول على النفط، ومعالجة الاحتباس الحراري دائماً ما يلجأ إلى المزيد من استخدام النفط والغاز كحل أقل كلفة، كما كان التحرك من الدول الغنية فقط،

والتي لم تعد المصدر الوحيد لصادرات دول الخليج، ولكن أصبح هناك الآن تعاون بين كل الدول التي لديها مستويات انبعاث مرتفعة، وذلك من خلال دعوة الاتحاد الأوروبي للدول النامية مثل الصين والهند والبرازيل إلى معالجة الزيادة في تلك الانبعاثات بتقليص كثافتها في النمو الاقتصادي، فيما زاد تأكيد العديد من الخبراء بأن ارتفاع حرارة الجو سيتضاعف ما لم يتم الحد من استخدام النفط، بل والاستغناء عنه تمامًا والتوجه نحو استعمالات الطاقة النظيفة وتطويرها.

كما أن العالم العربي، بطبيعة الحال، معني بتلك الظاهرة أيضًا، ليس فقط لتأثيراتها البيئية والاقتصادية على المنطقة مثلها مثل العالم بأكمله، بل لأن العديد من دولها منتجة للنفط والغاز الطبيعي وصاحبة احتياطات كبيرة، وبالتالي اتجاه الدول المستهلكة إلى تبني استراتيجية الحد من استعمال الوقود الأحفوري سيعرض باقتصادات المنطقة التي تعتمد أغلبها بشكل أساسي على عوائد صادراتها من الوقود للقيام بعمليات التنمية والإنفاق في الدولة بوجه عام.

وبذلك، فإن التوجه نحو الاعتماد على الطاقات المتجددة ما هو إلا عوائد نفطية ضائعة على دول مجلس التعاون نتيجة تقليل الطلب النفطي العالمي، وهو الأمر الذي جعلها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة التي ستحرم من عوائد طائلة تمتعت بها الأجيال الحالية.

وهنا، عملت تلك الدول على أن يكون إنتاج الطاقة المتجددة عنصرًا مهمًا ومكملًا للنفط والغاز في توفير الاحتياجات العالمية من الطاقة، خاصة في ظل تمتعها بوفرة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وبالتالي تمتلك فرصة كبيرة لأن تكون منتجة ومصدرة لطاقة المستقبل إلى جانب الطاقة التقليدية، وأن تبقى دائمًا على قائمة الدول المنتجة للطاقة.

وفي هذا الإطار، ظهرت المساعي الخليجية نحو توجيه الاهتمام بالطاقة النظيفة، ومن شواهد القمة العالمية الثالثة لطاقة المستقبل، التي عقدت في مدينة أبوظبي - التي تنتج 94% من نفط الإمارات - في الفترة بين 18 و23 يناير 2010 بمشاركة عدد من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات إلى جانب مدراء الشركات المحلية والعالمية العاملة في ميدان الطاقة المتجددة، وذلك من أجل المساهمة في القضاء على أزمة تأمين الطاقة في المستقبل، وتطوير وابتكار حلول فعالة لتعزيز استخدامات الطاقة المتجددة وتطوير التكنولوجيات الخضراء وتبادل

. غير أن تلك القمة في الحقيقة — تمثل رسالة للعالم أجمع بأن الوطن .المعلومات والمعرفة العربي أصبح على قناعة كبيرة بأهمية الطاقة المتجددة، خاصة أن الريادة في هذا المجال تعود إلى الدول النفطية؛ حيث نجحت في فتح أبواب المستقبل أمام صناعات يحتاجها العالم بعدما فشلت قمة "كوبنهاجن" التي عقدت في ديسمبر 2009، في التوصل لاتفاق ملزم للدول بهدف الحد من الانبعاثات الكربونية. وعزز من مكانة دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط في مجال الطاقة المتجددة، قرار الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) مؤخراً اختيار العاصمة الإماراتية مقراً لها.

علاوة على ذلك، استثمر مصرف الطاقة الأول، الذي يتخذ من البحرين مقراً له، مليار دولار في مصنع للطاقة الشمسية بالسعودية، التي تدرس بعض مشاريع الطاقة البديلة من خلال إعطاء جامعة "الملك عبدالله للعلوم والتقنية" منحاً لباحثين عالميين تقدر بـ 25 مليون دولار لدراسة كيفية جعل أسعار الطاقة الشمسية متنافسة مع أسعار الفحم.

وفي هذا الصدد، وقعت الحكومة القطرية اتفاقية في نوفمبر 2009 لاستثمار أكثر من 220 مليون دولار في صندوق بريطاني يستثمر في تقنيات تخفيض انبعاثات الكربون، وأعلنت عن خطط لإنشاء مصنع للطاقة الشمسية باستثمارات بلغت خمسمائة مليون دولار، فيما يناقش الكويت إنشاء مصنع للطاقة الشمسية مع شركة يابانية، ليس ذلك فحسب، بل تسعى إمارة أبوظبي إلى تشييد أول مدينة خالية من الانبعاثات الكربونية بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 22 مليار دولار، كما أسست شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، بالتعاون مع "دويتشه بنك" صندوقاً للتكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة بقيمة 265 مليون دولار.

وبوجه عام، تستقطب السوق الخليجي عشرات الشركات الكورية المتخصصة في تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة، فقد دعت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي مؤخراً إلى إنشاء هيئة خليجية للطاقة النظيفة والمتجددة كإحدى الهيئات التابعة لمجلس التعاون، بهدف الاعتماد عليها كنقطة ارتكاز في حصر مصادر الطاقة المتجددة وتقييمها والتخطيط لتنمية استخدامها في إطار السياسات الخليجية العامة في مجال الطاقة، بدلاً من المصادر التقليدية، وفق لظروف كل دولة.

ولكن، على الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات في تكنولوجيا مصادر الطاقة غير التقليدية خلال السنوات الماضية، إلا أنها ما زالت تشكل جزءاً ضئيلاً من إمدادات الطاقة في العالم، إذ لا يزال النفط متربعاً على قمة مصادر الطاقة الحالية، وغير المتوقع أن تتغير صورة إمدادات الطاقة خلال العقدين القادمين؛ حيث تشير التوقعات إلى استمرار هيمنة مصادر الطاقة التقليدية، والتي من المتوقع أن تلبّي نحو 83% من استهلاك الطاقة بحلول عام 2030، فيما تأتي البقية من الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة، بنسبة 7% و 11% على التوالي.

وأمام هذا انتهجت دول مجلس التعاون رؤية تقوم على أن التوجه نحو الطاقة النظيفة والمتجددة لا يعني الابتعاد عن مصادر الطاقة التقليدية، بل تُبقي على دور الوقود الأحفوري في أسواق الطاقة المستقبلية، مع العمل على تنقيته من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عند الاستعمال، الأمر الذي يضمن التأقلم مع أي مستجدات في سوق الطاقة العالمية من جهة، والاستفادة من مصادرها الهيدروكربونية من جهة ثانية.

وعلى كل الأحوال، تتحرك دول المنطقة نحو التزامات قطرية وإقليمية على جبهات عدة لتطوير استراتيجية فاعلة تساعد في لعب دور إيجابي في التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري، وتجنب انعكاساتها المضرة بمصالحها ومستقبل مواردها في أسواق الطاقة، وتعزيز عائدها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يتم ذلك من خلال شكلين: الأول؛ تفعيل التعاون بين الدول المنتجة للطاقة الأحفورية نظراً لمصالحها المشتركة من خلال بناء التحالفات في المحافل الدولية والإقليمية، مما يرفع مستوى مساهمتها في أعمال الهيئات الدولية المعنية بالتغير المناخي، الثاني؛ تعزيز الاستثمارات في مجالات الطاقة وبحث وتطوير إمكانياتها العلمية والتكنولوجية في هذا المجال، وذلك عبر تبني الاستعمالات النظيفة للطاقة الأحفورية، التي ستظل محتفظة بمكانتها المتقدمة، في توفير معظم متطلبات الزيادة المتوقعة في استهلاكها خلال العشرين عاماً القادمة.

2010/1/23

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org



**تقرير "هيومان رايتس ووتش" عام 2010.. ما
الجديد؟**

London

Head Office : Suite 106, Davina House, 137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET
Tel.: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485. Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr@batelco.com.bh

Cairo

عناوين فرعية:

— "هيومان رايتس ووتش" تصر على خلط الأوراق السياسية والحقوقية بتعمدها التركيز على دول معينة في الشرق الأوسط

— قضية حقوق الإنسان استخدمت على نطاق واسع كأداة اتهام لتحقيق أغراض سياسية

— معظم الدول موضوع الانتقاد مختلفة سياسيًا مع الغرب مما يفقده حياديته ويجعله أداة لتنفيذ أجندات سياسية

— تقييم "هيومان رايتس" يتناقض مع التقييم الإيجابي الذي نالته دول الخليج في تقرير مجلس حقوق الإنسان

— التقرير تجاهل جهود دول الخليج في تحسين أوضاع حقوق الإنسان بها

تقرير "هيومان رايتس ووتش" عام 2010.. ما الجديد؟

رغم محاولته إظهار الحيادية في تقييمه لأوضاع حقوق الإنسان عبر العالم، عزز تقرير منظمة "هيومان رايتس ووتش" الذي صدر يوم 20/1/2010، الإشكاليات المتعلقة بأسباب إصرار هذه المنظمة على خلط الأوراق السياسية والحقوقية، كما يظهر في تعمدتها التركيز على دول معينة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان، وإغفال جهودها المتواصلة في تعزيزها، وهو ما يقود إلى تساؤل آخر، يبدو أكثر اتصالاً بتلك القضية، حول أسباب الفجوة بين ممارسات حقوق الإنسان على الأرض وفلسفة هذه الحقوق ومبادئها النظرية؟ وأين تكمن مشكلة عدم احترامها؟ هل هي في طبيعتها، أم فيمن يقومون على حمايتها ورعايتها أو تقييمها؟

والأمر هنا، في الواقع، لا يخص فقط تلك الدول المتهمة دوماً بارتكاب انتهاكات، وإنما يتعلق أيضاً بالدول التي ترفع شعارات الاهتمام بهذه الحقوق والدعوة إليها والادعاء بنشرها وصيانتها وتقييم سجلات البلدان الأخرى بشأنها، خاصة بعد أن استُخدمت قضية حقوق الإنسان على نطاق واسع كأداة اتهام لتحقيق أغراض سياسية.

وتبدو هذه القضية هامة بالنظر إلى إشكاليتين أثارهما التقرير في نسخته الـ 20 ضمن تتعلق الأولى بالانتقادات التي السلسلة التي تصدرها "هيومان رايتس ووتش" منذ عام 1989، وجهها لأربع دول خليجية، وهي الإمارات والبحرين والسعودية والكويت في مجال حقوق الإنسان، رغم أنها كانت محل إشادة من جانب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول القضية ذاتها.

بينما ترتبط الثانية بالتوجهات السياسية الثابتة في تقارير المنظمة التي تركز اهتمامها على الدول الفقيرة وأزماتها، متجاهلة الانتهاكات الجسيمة للدول الكبرى في مجال حقوق الانسان.. ورغم اعتراف مديرها بهذه الحقيقة، إلا أنه لم يقدم تفسيراً واكتفى بالقول إن "ضحايا حقوق الإنسان في الدول الفقيرة يستحقون التحرك لإنقاذهم".. في حين يكشف أي رصد لتلك التقارير أن معظم الدول موضوع الانتقاد مختلفة سياسياً مع الغرب، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه كثيرون بأنها فقدت حياديتها وأصبحت أداة لتنفيذ أجندات سياسية معينة.

بداية، وفيما يتعلق بالإشكالية الأولى، يلاحظ مدى التناقض بين تقييم مجلس حقوق الإنسان لأوضاع الدول الأربع الحقوقية وبين تقييم "هيومان رايتس ووتش"، رغم أن القضايا والملفات

محل النقاش والتقييم واحدة، ومعايير التقييم أيضاً واحدة، وتستند في معظمها إلى الفكر الفلسفي الغربي ورؤيته لمفاهيم حقوق الإنسان، والتي تجد دليلاً في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتقرير الذي تعدّه المنظمة، التي تتخذ من واشنطن مقراً لها ولها عدة مكاتب فرعية في عدد من المدن والعواصم الأجنبية، هو حصيلة عمل بحثي أجراه باحثوها فضلاً عن ناشطي الدول المعنية، بهدف مراقبة التطور على صعيد السياسات المتخذة وتمس حقوق الإنسان كمبادئ دولية معترف بها، علاوة على السعي لإقناع الحكومات والمؤسسات الدولية بالحد من الإساءة وتعزيز هذه الحقوق، وهو نفس هدف مجلس حقوق الإنسان الذي اعتمد، أثناء افتتاح الدورة الأولى من آلية المراجعة الدورية الشاملة لأوضاع حقوق الإنسان في العالم، التقرير الذي قدمته البحرين عن أوضاعها الحقوقية، واعتبره أول تقرير تتقدم به دولة ويتضمن جميع مقاييس الشفافية والنزاهة، وقابل المجلس بإيجابية التقارير التي قدمتها الدول الأخرى حول القضية ذاتها، واعتمد خلال جلسته العاشرة التي انعقدت في مارس 2009 بمدينة جنيف تقرير دولة الإمارات للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان.

والسؤال هنا: لماذا هذا التناقض؟

يبدو النظر بشكل مقارن بين ما ورد في تقرير "هيومان رايتس ووتش" عن أوضاع الدول الأربع الحقوقية، وبين المنجزات المحققة على هذا الصعيد والواردة ضمن آلية المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان الأممي، أمراً هاماً للكشف عن دلالات وأهداف هذا الاختلاف؛ فقد زعم التقرير "استمرار مملكة البحرين في إخضاع حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات للقيود التعسفية، واستخدام قانون الصحافة (قانون رقم 47 لعام 2002) في تقييد تغطية القضايا المثيرة للجدل"، متجاهلاً الخطوات التي اتخذتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة، مثل: إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وإصدار أول قانون كتابي للأحوال الشخصية (قانون رقم 19 لعام 2009)، وإصدار قوانين مباشرة الحقوق السياسية للرجال والنساء، وتنظيم النقابات العمالية والصحافة والنشر والمسيرات والتجمعات، وتعيين 10 سيدات في مجلس الشورى، ووصول واحدة إلى مجلس النواب، والتصديق على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والاقتصادية... إلخ.

كما واصل تكرار الانتقادات ذاتها التي درجت بعض المنظمات الدولية على توجيهها للسعودية، زاعماً استمرارها في "القمع المنهجي وعدم حماية حقوق 14 مليون امرأة وفتاة،

و8 ملايين عامل أجنبي، وفرض القيود على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل" .. وذلك رغم الجهود التي اتخذتها المملكة في مجال صيانة الحقوق والحريات والتي يأتي في مقدمتها: إنشاء "هيئة حقوق الإنسان" الحكومية و"الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"، ودعم حقوق المرأة مثل تعيين نائبة لوزير التعليم لأول مرة، وافتتاح أول مؤسسة تعليمية مشتركة للذكور والإناث، وهي جامعة الملك "عبد الله للعلوم والتكنولوجيا"، والإعلان عن نيتها إلغاء نظام المحرم (وصاية الرجال على النساء)، كذلك وضعت كل من الإمارات والكويت خططاً شاملة لتعزيز المجالات الحقوقية، خاصة من ناحية تطوير التشريعات، والتركيز على البرامج التربوية والتنقيفية لضمان مزيد من الوعي بحقوق الإنسان وحماية حقوق العمال الأجانب، والتوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري والتصديق عليهما، والتصديق على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، وإنشاء ثلاث وحدات مرتبطة بحقوق الإنسان بالإمارات، وافتتاح مركز لإيواء النساء والأطفال في أبو ظبي، ومعالجة قضايا البدون خاصة في الكويت التي ادعى التقرير نقشي التمييز ضد المرأة بها وإصرارها على "تجريم السلوك الجنسي المثلي الطوعي في خرق للممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال" حسب نص التقرير!!

بيد أن الانتقادات التي وجهها التقرير بشأن قضية العمالة الأجنبية، لاسيما في الكويت والسعودية والإمارات، حيث ادعى تعرضها لأوضاع عمل قسرية، مثل: مصادرة أصحاب العمل لجوازات سفرهم وعدم منحهم أجورهم، وتعرض عاملات المنازل للحرمان من الطعام وتحديد إقامتهن فضلاً عن الإساءات البدنية والجنسية، واستغلال العمال الوافدين من قبل شركات البناء والإنشاءات، ومغادرة عشرات الآلاف من العمال إلى أوطانهم بسبب القيود التي تفرض عليهم بسبب الأزمة المالية — كانت الأوضح في عدم الموضوعية والانحياز وتعظيم السلبات والإصرار على إطلاق تعميمات وإغفال عوامل هامة مثل التشريعات المتقدمة التي سنتها تلك الدول في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يثير ملاحظتين، أولهما: تجاهله للتطورات الحقوقية التي شهدتها تلك الدول، ويأتي في مقدمتها إلغاء البحرين نظام "الكفيل" الذي تطرق إليه التقرير على "استحياء" دون ذكر لأهدافه وآثاره الإيجابية على سوق العمل، وإصدار الإمارات أول عقد موحد لخدم المنازل الوافدين من أجل حفظ حقوقهم، وإلزامها للشركات وضع معايير صحية لإسكان العمال الوافدين الذين يمثلون نحو 83.5% من سكان الدولة، ونحو 99% من قوة العمل بالقطاع الخاص، كما اتخذت كل من السعودية والكويت، اللتين

تشكل العمالة الأجنبية نحو 80% من قوة العمل بهما، إجراءات مماثلة. **ثانيهما:** تعمد "تكرار" القضايا القديمة من دون أن يوثق للتطورات الجديدة أو يشير الى الاعتراف الدولي الذي حصلت عليه الدول الأربع نتيجة للتحسن المتواصل في سجلها الخاص بحقوق الإنسان، خاصة في المجالات المرتبطة بالعمالة.

وقد دفعت تلك الانتقادات — من ناحية — البعض إلى التساؤل عن المصادر التي اعتمدت عليها المنظمة في رصدتها لتلك الانتهاكات، وهل هذه هي الطريقة التي تحاول من خلالها بناء مصداقيتها في المنطقة؟ وحتى بافتراض أن الرقم الذي يشير إليه التقرير صحيح (عشرات الآلاف) فإن هذا لا يعني وجود انتهاك لحقوق الإنسان بتلك الدول التي لا تختلف عن نظيرتها التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، وبدأت تُقوّم القطاعات التي تأثرت بالأزمة بتقليص حجم أعمالها أو بتجميد المشاريع في حالات أخرى.

ومن ناحية ثانية.. فإن جرائم الاتجار في البشر، التي ذكر أن بعض تلك الدول لم تأخذ ما يكفي للتصدي لها، تعد صورة أخرى لمدى تحيزه في تعاطيه مع تلك القضية التي تعاني منها الدول الكبرى أيضاً، إلا أنها تملك من الإمكانيات ووسائل الخداع والتحايل التي تستطيع بها الإفلات من العقاب.. حيث تجاهل الجهود التي اتخذتها دول الخليج في هذا الصدد، مثل: إصدار البحرين قانوناً بهذا الخصوص وافقت عليه السلطة التشريعية ثم صدّق عليه عاهل البلاد في عام 2008، بالإضافة إلى إنشائها إدارة تابعة لوزارة الداخلية لمكافحة هذه الجريمة.. كما صدقت السعودية على بروتوكول الأمم المتحدة لـ "منع وقمع معاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال"، ووافقت أيضاً على بروتوكول "مكافحة تهريب المهاجرين عن طرق البر والبحر والجو".

ومن ناحية ثالثة.. بدا إصرار منظمة "هيومان رايتس ووتش"، على انتقاد أوضاع تدخل في صميم الموروث الديني خاصة والحضاري عامة للشعوب، ومن ذلك مطالبة السعودية والكويت بإلغاء عقوبة الإعدام، وهو ما يتعارض مع الحق القانوني الذي تتيحه الاتفاقات الدولية للحكومات بخصوص الاعتراض أو التحفظ على أي مادة، فمثل هذه الأمور لها طبيعة خاصة تتعلق بعادات الشعوب وهويتها الوطنية التي لا يجوز التدخل فيها بالنصح والإرشاد.

وبالمنطق نفسه يمكن مناقشة الإشكالية الثانية، حيث ترى أن هناك أربعة عوامل رئيسية تحدد إلى درجة كبيرة أسباب اختيار هذه الدولة أو تلك لتمثل أحد موضوعاتها التي تهتم بها، وهي: حجم الانتهاكات التي تستدعي تدخلها، بمعنى عدد الأشخاص المتأثرين ودرجة جسامتها،

ومدى قدرتها هي وباحثيها على العمل داخل الدولة المعنية ومدى توافر المعلومات عنها، واحتمالية تعرض القائمين بالإساءة أو المتورطين في انتهاكات للتأثير، وأهمية التصدي لمشكلات موضوعية معينة، ومدى إمكانية تعزيز عمل المنظمات الحقوقية المحلية.

في هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى عدة ملاحظات جديرة بالاهتمام والتدقيق في هذا المجال: **أولها:** لماذا تربط المنظمة بين التقدم في مسار حقوق الإنسان عالميًا وبين أوروبا والولايات المتحدة؟ فإذا كانت تصف عملها بالحياد، فإن عليها واجبًا أكبر من مجرد الربط بين دور أي حكومة وتطور أوضاع حقوق الإنسان في العالم، خاصة وأنها في تقريرها أدانت واشنطن صراحة لأنها - حسب وصفه - لم تستطع المواءمة بين متطلبات مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، ووجود مخاوف في مجال حقوق الإنسان بها، خاصة في مجالات العدالة الجنائية، والهجرة وقوانين وسياسات مكافحة الإرهاب، واستمرار عقوبة الإعدام، والسجن المؤبد من دون إمكانية الإفراج المشروط، والاعتقال غير القانوني للمتهمين أو المشتبهين في الإرهاب، واستخدام أساليب عنيفة في الاستجواب وإيداع إرهابيين مفترضين سجوناً سرية من دون أن تكون لهم أي حقوق وفقاً للقوانين، كما انتقدت "الانتهاكات الفظيعة" التي تتم في مجال الهجرة بدول الاتحاد الأوروبي، وتبني تلك الدول لسياسات تنتهك حقوق الإنسان، مثل الإبعاد لأسباب أمنية قومية، واستخدام الإجراءات الإدارية للالتفاف على معايير وإجراءات التقاضي السليمة المكفولة للمتهمين والمشتبه فيهم، إلى جانب التدخل في حقوق حرية التعبير والخصوصية، والتضييق على طالبي اللجوء.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف للمنظمة أن تعول على دور ما للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهما ذات الجهتين اللتين تضعان أولوية لقضايا الحرب على الإرهاب حتى لو كان ذلك على حساب الحريات الأساسية للأفراد والشعوب على السواء؟.

الملاحظة الثانية: أنه رغم انتقاد التقرير لممارسات إسرائيل العنصرية ضد الفلسطينيين، في سابقة لم يعهدها المراقبون، إلا أنه ساوى بين ما ترتكبه من جرائم وحق المقاومة الوطنية الفلسطينية للمحتل الذي تكفله الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، زاعماً أن استهداف تلك المقاومة للمدنيين الإسرائيليين هو "الأكثر جسامة للقانون الإنساني الدولي"، وأن تعاطف أغلب المسلمين مع الأهداف والمظالم الفلسطينية، هو - وليس أي خلاف جوهري لمبادئ القانون الإنساني مع القيم الإسلامية والشرعية حسب نصه - العائق الأساسي في بناء رأي عام قادر على المجاهرة بالتحدث ضد "الهجمات الفلسطينية"، وأن تبرير الجماعات الفلسطينية لذلك بأنه

رد فعل على الممارسات الصهيونية، "غير مقبول وغير مسموح به بموجب القانون الإنساني الدولي".

وتثير هذه "الفتوى" الجديدة للمنظمة إشكاليات لا نهاية لها حول ما يمكن للفلسطينيين أن يفعلوه لمواجهة الإرهاب الإسرائيلي والتواطؤ الدولي ضد هذا الشعب الأعزل الذي تُسلب حقوقه على مدى أكثر من ستة عقود دون أن يحرك أحد ساكناً، حتى وإن كانت قد غلفتها بعبارات جذابة حول أهمية الإرادة السياسية الدولية في التصدي لما سماه التقرير "أعمال القتل" من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين.

الملاحظة الثالثة: أن تشكيك المنظمة، وبشكل مباشر، في مصداقية المجلس الدولي لحقوق الإنسان وتقييمه لسجلات الدول ضمن آلية المراجعة الدورية الشاملة التي تبناها في الفترة الأخيرة، استناداً لعضويته القائمة على مشاركة الحكومات (تبلغ عضوية المجلس 47 دولة وتتاح لكل منها دقيقتان للتعقيب عند عرض تقرير أي دولة في إطاره)، أمر يعكس رفضها لوجهات النظر الأخرى والرغبة في الانفراد بتقييم أوضاع حقوق الإنسان، حيث اعتبر مديرها التنفيذي أن "خصوم حقوق الإنسان"، في إشارة إلى بعض أعضاء المجلس من الحكومات، عرضوا فعاليته للخطر بدعوى تكاتفهم في مواجهة الانتقادات الموجهة لملفات بلادهم الحقوقية وخضوع الاعتبارات الإنسانية للمساومة السياسية، واستند في معرض تبرير نقده للمجلس بقضية شهد الجميع بأن الاعتبارات السياسية فيها تغلب الإنسانية، وهي قضية ملاحقة الرئيس السوداني من قبل المحكمة الجنائية الدولية، التي انتقد التقرير بلغة تحمل معاني وإشارات كثيرة قيام دول عديدة "باختيار التضامن الإقليمي المريح بدلاً من الالتزام بالمبادئ دعماً للعدل الدولي، وبدلاً من الإشادة بالمحكمة الدولية لتحركها من أجل إنصاف ضحايا القتل الجماعي والنزوح القسري للكثير من الأفارقة في دارفور، قرر الاتحاد الأفريقي ألا يتعاون في تنفيذ مذكرة التوقيف، وصادق عدة زعماء على قرار حماية "البشير" بدلاً من ضحايا انتهاكات دارفور".

واللافت هو ذلك الاهتمام الحقوقي الواسع بقضية دارفور والضغط التي تمارس لتوقيف "البشير"، مقابل صمت المحكمة الجنائية وغيرها من المنظمات الحقوقية والدول الكبرى إزاء الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين الذين لا يجدون من يدافع عنهم ولا يستطيعون الترويج لأوضاعهم الإنسانية مثلما تم الترويج لأوضاع دارفور، وقد وصل هذا "التواطؤ" إلى حد قيام المسؤولين البريطانيين "بتهريب" وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة

"تسيبي ليفني" من لندن، أثناء زيارتها لها، تفادياً للقبض عليها بوجب حكم قضائي بريطاني بسبب تورطها في جرائم حرب ضد الفلسطينيين أثناء العدوان على قطاع غزة.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بالأسباب التي تدعو "هيومان رايتس ووتش" أو غيرها إلى تركيز اهتمامها على قضايا الدول الفقيرة من دول العالم الثالث، حيث لوحظ من خلال متابعة أبرز أجزاء التقرير أن معظم الدول موضوع انتقاده ومحور هجومه هي التي يمكن وصفها بأنها "المختلفة سياسياً مع الغرب"، فإضافة للصين وروسيا، هناك أيضاً الدول التي تتناقض توجهاتها مع الغرب وتتنازع معه بشكل أو بآخر.

ويكفي التنويه هنا إلى بعض النماذج التي تؤكد هذا المعنى، فعل سبيل المثال انتقد التقرير إيران لقمعها لاحتجاجات المعارضة في أعقاب انتخابات الرئاسة ووصفها بأنها "كارثة لحقوق الإنسان"، واعتبر "جو ستروك" مدير شؤون الشرق الأوسط في المنظمة أن ما سماها "المحاكمات الشكلية" التي يجريها القضاء الإيراني لمئات من المتظاهرين والمعارضين "تعد من بين أشد مظاهر استغلال المحاكمات - التي شهدتها في التاريخ الحديث - سخفاً!!".

ومنها أيضاً أزمة زيمبابوي ورئيسها "روبرت موغابي" .. فرغم اعترافنا بوجود انتهاكات تستحق الرصد والانتقاد، إلا أن المنظمة تتجاهل استمرار حقيقة التمييز بين المستعمرين البيض والأغلبية السوداء من الفقراء.. كذلك الوضع في كوبا وتجاهل حرب الحصار الاقتصادي والسياسي عليها منذ عقود.. يضاف إلى ذلك كوريا الشمالية وبورما وأوزبكستان وغيرها.. وكلها لها ملفاتها الشائكة والحساسة مع الدول الكبرى في الغرب، ورغم أن ذلك لا ينفي حقيقة وجود انتهاكات في هذه الدول، إلا أن ذلك لا يعطي مبرراً وحيداً للتركيز عليها دون غيرها، وكان من الأجدى التعقيب على أوضاعها بعيداً عن ملفاتها السياسية، وهو أمر صعب في الحقيقة، لكن المنظمات الحقوقية قادرة بخبراتها واتصالاتها على التمييز بين ما هو حقوقي وما هو سياسي.

وفي ارتباط وثيق بهذه النقطة، يؤكد تعليق تقرير المنظمة على أوضاع دول الشرق الأوسط مدى الخلط السابق الإشارة إليه، وأن الملفات السياسية بين الغرب ودول المنطقة سبب أساسي في غض الطرف عن غياب الكثير من الحريات في بعض دول هذه المنطقة الحيوية من العالم، حيث لم يتناول التقرير سوى أوضاع 15 دولة من بين أكثر من ثلاثين دولة به، وهو ما يشير إلى أن العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، فضلاً عن اعتبارات المصلحة والمواءمة السياسية، هي أساس التفاعل وليست أية اعتبارات حقوقية.

الملاحظة الخامسة: أن الدور المفترض لمنظمة "هيومان رايتس ووتش" وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمجالات ذات الصلة، يجب أن يقتصر على تدعيم السلام وحقوق الانسان، وليس "تحرير" الدول الكبرى على الدول النامية بدعوى حماية تلك الحقوق، وقد ظهر هذا بوضوح في مقدمة التقرير التي تلاها مديرها التنفيذي أثناء الإعلان عن صدوره، وزعم فيها أن السبيل الوحيد لأن تكف الحكومات المسيئة - حسب قوله - عن هجومها على المدافعين عن حقوق الإنسان، هو أن تجعل الحكومات التي تؤيد تلك الحقوق هذه القضية جزءاً محورياً من علاقاتها الثنائية بالدول الأخرى.

وأخيراً، يبقى القول إن تقرير "هيومان رايتس ووتش" يفتقد للتغطية الواسعة لقضايا الدول التي تهتم بها المنظمة، بحيث لا تقتصر فقط على الإجراءات التي تمثل انتهاكات، بل لابد أن يشمل التطورات الإيجابية أيضاً.. كما يجب عليها أن تبحث عن وسيلة فعالة تمكنها من فرض العقاب على الدول الكبرى التي تسيء لحقوق الإنسان داخلها، وتجرد دولاً أخرى، أو على وجه التحديد نظماً، إلى إساءات شبيهة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/1/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

أفغانستان.. هل تحولت إلى حلبة صراع حقيقية

بين إيران والولايات المتحدة؟

عناوين فرعية:

- أفغانستان تتمتع بأهمية كبيرة كمنطقة نفوذ بين أمريكا وإيران.
- هناك عوامل تهديد عديدة تشكلها الأوضاع في أفغانستان بالنسبة لطهران.
- أفغانستان "ورقة ضغط" لتحقيق الأهداف الإيرانية في المنطقة.
- واشنطن تبذل جهودًا كبيرة للسيطرة على الأوضاع في أفغانستان.

أفغانستان.. هل تحولت إلى حلبة صراع حقيقية بين إيران والولايات المتحدة؟

ليس جديدًا أن العلاقات بين الدول لا تعرف العداءات الدائمة ولا الصداقات الدائمة، بل جوهرها هو المصالح الدائمة. وتُعتبر العلاقات الأمريكية الإيرانية مثالاً نموذجياً يجسد هذه الحقيقة في الوقت الراهن، فالتحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإيراني، والذي تبلور سريعاً في فترة ما بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد استمد قوته وفعاليته من كونه يمثل علاقة إستراتيجية تقوم على أسس راسخة وعملية هدفها الأساسي هو خدمة المصالح الوطنية العليا والمشاركة لكلا الدولتين. وكان الدعم المباشر وغير المباشر الذي قدمته إيران للولايات المتحدة في عملية إزالة نظام طالبان في أفغانستان عام 2001، وإزالة نظام البعث في العراق عام 2003 يمثل قمة ثمرة التحالف الاستراتيجي من أجل خدمة المصالح المشتركة للطرفين برغم انعدام أو غياب حالة التوافق السياسي العلني بينهما خاصة فيما يتعلق بتوجهات كل طرف تجاه قضايا المنطقة وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني. ولكن، على الرغم من هذه الوقائع التي تؤكد على التقارب، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض مؤشرات الصراع بين الطرفين ربما بدأ يتجسد في تطورات الأوضاع في أفغانستان والتي عبر عنها وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس" خلال زيارته المفاجئة إلى أفغانستان في التاسع من مارس 2010 باتهامه لطهران بدعمها لحركة طالبان، وذلك بقوله: "إن إيران تلعب دوراً مزدوجاً في أفغانستان.. وأن الإيرانيين يريدون المحافظة على علاقات جيدة مع الحكومة الأفغانية، ولكنهم يريدون أن يفعلوا كل ما يمكنهم لإيذائنا أو لإفشالنا من خلال دعمها لحركة طالبان بالمال أو أي من أشكال الدعم الأخرى"، وجاء ذلك رداً على ما أثاره الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" بشأن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ووصفها بـ"كذبة كبرى"، والتي أستخدمت كذريعة لتبرير وجود القوات العسكرية الأجنبية في أفغانستان وهو ما كرره كذلك خلال زيارته إلى أفغانستان في العاشر من الشهر ذاته بما طرحه من تساؤل حمل في طياته استنكاراً لزيارة جيتس بقوله: "ماذا كان يفعل على بعد 12 كم من طهران.. هل جاء لوقف الإرهابيين؟ .. إن كان هناك سبب آخر، عليه أن يتحلى بالشجاعة الكافية للإقرار بذلك"، مطالباً بسرعة انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية.

هذا التراشق بالكلمات بين الجانبين يثير تساؤلاً مهماً حول ما إذا كانت هذه التصريحات المتبادلة بداية لفك التحالف الاستراتيجي بينهما في أفغانستان؟ أم أنها تأتي في إطار تصريحات إعلامية تصدر من كبار المسؤولين في كلا البلدين، ظاهراً إدانات تهدف لكسب تأييد الرأي العام، وباطنها فيه مزيد من التحالف الاستراتيجي المبني على المصالح المشتركة بينهما؟ خاصة وأنه قد سبق أن شاركت الوفود الأمريكية والإيرانية في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالشأن الأفغاني؟ وإذا كان هذا صحيحاً، فماذا يمكن أن تقدمه طهران ل واشنطن للخروج من ورطتها الأفغانية الراهنة؟ وما الذي تريده في المقابل من واشنطن؟ وكيف يمكن لهذا التقارب أن يخدم أهداف الطرفين في المنطقة؟ وما تأثيره على بقية الملفات العالقة؟

بداية، يجدر بنا تسجيل ملاحظتين مهمتين: **الأولى**، أن العلاقات الأمريكية الإيرانية تحمل في طياتها العديد من الأسرار والخفايا التي ما زال العالم يتكشف بعض جوانبها عند وقوع حادثة أو أكثر تستوجب اتخاذ مواقف محددة وصريحة من الطرفين تعكس توجهاتهما وتحالفاتهما. **الثانية**، أنه رغم حرص الطرفين القضاء على حركة طالبان ونشاطها في أفغانستان، إلا أن الاتهامات المتبادلة - وإن ظلت على المستوى الإعلامي - تكشف عن واقع ربما يكون صحيحاً في جزء منه أن الطرفين حريصان على إنهاء الأزمة الأفغانية أو الاحتلال الأجنبي لأفغانستان وفق مقتضيات مصالح كل طرف وبما يحقق أهدافه التي تلاقت بداية مع إزاحة طالبان من الحكم في أفغانستان.

وفى ضوء هاتين الملاحظتين، يمكن القول أنه بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ الديني والثقافي المشترك والدور الإيراني الكبير في أحداث العقود الثلاثة الأخيرة في أفغانستان، تملك طهران أوراقاً مهمة في أفغانستان حاولت استغلالها لتحقيق أهدافها في المنطقة، حيث نجحت طهران في فرض نفسها كلاعب رئيسي في أفغانستان، وذلك من ذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م، وتعمق وجودها مع الانسحاب السوفيتي منها وسقوط النظام الشيوعي وبدء مرحلة الصراع بين المجموعات الأفغانية، وإن كان قد نزاجع إلى حده الأدنى مع ظهور حركة طالبان عام 1996م وتسلمها للحكم في البلاد، وذلك بسبب الصراع الذي وقع بين الحركة والأقلية الشيعية في مدينة "مزار الشريف" وما نتج عنه من مقتل أكثر من خمسة عشر ألفاً أغلبهم من قيادات طالبان ووزرائهم وعلمائهم، وهو ما دفع الحركة إلى العودة لاحقاً إلى

الهدينة وإقامة الحدود الشرعية على المتورطين عام 1998، وقد سارعت قيادة الحرس الثوري الإيراني إلى حشد ما يقرب من مائتي ألف جندي على الحدود مع أفغانستان بعد سقوط مزار الشريف، وتوترت الأجواء إثر إعدام طالبان لعدد من الدبلوماسيين الإيرانيين المدانين بالتجسس. واستمر التوتر في علاقات الطرفين حتى سقوط الحركة عام 2001 إثر الاحتلال الأمريكي، ليعود نفوذ طهران إلى القمة من جديد؛ بحيث أصبحت طرفاً رئيساً لا غنى عن التفاوض معه حول مستقبل أفغانستان. ورغم هذه المشاركة الفعالة في ترتيبات ما بعد مرحلة طالبان، والحفاظ على علاقات قريبة مع حكومة الرئيس الأفغاني "حامد كرزاي"، إلا أن هذه العلاقة اعترتها طيلة الفترة السابقة توترات محدودة وأحيانا اتهامات متبادلة إلا أنها سرعان مع تعود إلى التقارب في ضوء ما تملكه طهران من أوراق في الساحة الأفغانية، والمتمثلة فيما يلي:

- الحدود المشتركة والتي تصل إلى 978 كيلومترا مربعا، وتشكل أحد أهم المرافق الحيوية لربط أفغانستان بالبحر وبالشرق الأوسط وأوروبا، كما تشكل أفغانستان ممرا هاما لإيران إلى آسيا الوسطى والصين.

- المصالح الاقتصادية، وقد نمت التجارة الإيرانية الأفغانية من 10 ملايين دولار عام 2001 إلى نصف مليار دولار في عام 2006، ثم تضاعفت إلى مليار دولار في عام 2008م.

- المهاجرون الأفغان في إيران، حيث يُقدر عددهم بأكثر من مليون مهاجر أفغاني، وتشكل قضية إخراجهم من إيران أحد الأمور الخلافية بين البلدين، وإن نجحت طهران في إخراج عشرات الآلاف منهم خلال عام 2008.

- العلاقات القريبة مع بعض الأطراف الأفغانية، وخاصة الأحزاب الشيعية وكذلك الأحزاب والتيارات السياسية غير البشتونية من عرقية الطاجيك والأوزبك والهزارة.

- العلاقات الثقافية المشتركة، نظرا لانتشار اللغة الفارسية في أفغانستان حيث يتحدث بها أكثر من 60% من مختلف عرقيات الشعب ويقرأ بها معظم المثقفين.

- الدور الإيراني في جهود إعادة إعمار أفغانستان، والتي تجلّى في مشاركة طهران في مؤتمر (بون 2001)، ثم ساعدت في تشكيل الحكومة الانتقالية في كابل، وتعهدت بتقديم 500

مليون دولار لجهود إعادة الإعمار، وقامت بتنفيذ العديد من المشاريع خصوصا في الغرب الأفغاني. كما شاركت في مؤتمر لاهاي بهولندا في مارس 2009م.

لكن، على الرغم مما تمتلكه طهران من أوراق إلا أنها لا تبدو مؤثرة بقوة في إطار الجهود الأمريكية وحلف الناتو للسيطرة على الوضع الأمني واحتواء المقاومة المسلحة ضد الوجود الأجنبي في أفغانستان، بل وحتى ما يثيره البعض من الدعم المحتمل الذي يمكن أن تقدمه طهران لطالبان والقاعدة، كما تشير إلى ذلك العديد من التقارير الأمنية عن تقديم طهران تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة لطالبان، وتسهيل حركة عناصر القاعدة بين أفغانستان والعراق والعكس، إلا أن هذا أيضا لا يعطى لطهران وزنا وثقلا منفردا في الداخل الأفغاني، خاصة وأن خطوط الإمداد الأساسية لطالبان والقاعدة وملاذاتهم الآمنة تقع في الشريط القبلي البشتوني داخل الأراضي الباكستانية على الحدود مع أفغانستان، وليس في إيران، وأي خطوة لاحتواء خطر طالبان والقاعدة تكمن في التنسيق مع إسلام آباد أكثر منه مع طهران . وهو ما يثير التساؤل إذا كانت الأوضاع على هذا النحو، فيما يُفسر حرص الطرفين الأمريكي والإيراني على القيام بزيارات متتابعة إلى أفغانستان؟

وتأتى الإجابة واضحة أنه على الرغم من المصالح المشتركة بينهما، إلا أن مساحة الاختلاف والتباين متسعة تجعل كل طرف يقوم بحساباته فيما يجنيه من مكاسب جراء ممارسات الطرف الآخر، ففي الوقت الذي ترغب فيه واشنطن إلى وضع نهاية للأزمة الأفغانية يتفق ومصالحها التي سعت إليها منذ قرارها بغزو أفغانستان من جانب. تدرك طهران من جانب آخر أن غيابها عن أي ترتيبات دولية وإقليمية جديدة حول أفغانستان يعرض مصالحها إلى الخطر، خاصة في ظل توجهات واشنطن الرامية إلى القبول بكافة السيناريوهات المطروحة للتوصل إلى تسوية للمستنقع الأفغاني سواء بالتوسع في استخدام الأداة العسكرية عن طريق زيادة الوجود العسكري هناك وتصعيد ضرباتها ضد طالبان على غرار العملية العسكرية التي تشنها قوات التحالف الدولي ضد عناصر طالبان حول مدينة "مرجه" في مقاطعة هلمند بجنوب البلاد والمعروفة باسم "مشتري" بدءا في الثالث عشر من فبراير 2010، حيث تزداد المخاوف الإيرانية من استمرار وجود قواعد أمريكية وقوات حلف الناتو على حدودها من الجهة الأفغانية. كما ترفض طهران كذلك الحلول الدبلوماسية التي طرحتها إدارة "أوباما" بالدعوة إلى

توسيع قاعدة النظام السياسي في أفغانستان، لتشمل أطرافاً "معتدلة" في حركة طالبان أو أي أطراف أخرى ضمن المعارضة المسلحة، وهو ما تعتبره طهران خطراً عليها لفتح مجال نفوذ لقوى إقليمية أخرى مثل باكستان والسعودية والإمارات داخل أفغانستان، مما يعطي لهذه القوى ورقة قوة للمساومة مع إيران في ملفات عالقة بينهم.

وفي ضوء ذلك، فإن الدعم والتقارب الإيراني مع حكومة "كرازي" ليس حباً فحسب ولا مساندة لسياسة واشنطن ومن ورائها التحالف الدولي، وإنما يأتي في إطار سياستها للحيلولة دون قيام نظام مركزي سني قوي في أفغانستان يمكن أن يشكل تهديداً مستقبلياً لإيران، حيث تمثل طالبان الهاجس الأكبر للمخطط الإيراني؛ كونها تحمل منطلقات عقديّة ذات صبغة سلفية، كما أن لها قبولاً واسعاً في أوساط البشتون، فضلاً عن أن نجاحها من قبل في تأسيس حكومة قوية استمرت خمس سنوات، كانت فترة كافية لمعرفة ما يمكن أن يحدث في حال استرجعت طالبان الحكم في أفغانستان. وفي الإطار ذاته، تسعى طهران أيضاً للحيلولة دون تفكك الدولة الأفغانية وما قد يصاحبه من إعادة رسم خريطة المنطقة؛ لتظهر دول جديدة، مثل: دولة البشتون، أو دولة البلوش، وهو ما يهدد التركيبة السكانية للدولة الإيرانية. ومن ثم، تستغل طهران بعض من نفوذها في أفغانستان - خاصة في ظل الفشل الأمريكي هناك - لحسم المواجهة مع المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي لصالحها، وهو ما أكدّه السفير الإيراني لدى كابول "الإبراهيمي" بقوله: "إذا وجدنا أن هناك ظروفاً جديدة مفروضة علينا، فنحن سنتخذ قراراً مختلفاً بشأن سياستنا حيال أفغانستان والأوضاع فيها، لكن لو ضبط الأمريكيون سلوكياتهم سواء فيما يتعلق بالوضع الأفغاني أو غيره، فليس ثمة ما يدعو للقلق بشأن الدور الإيراني في أفغانستان".

خلاصة القول، إن النزاعات والصدامات المعلنة بين إيران والولايات المتحدة لم تؤثر من بعيد أو قريب على حقيقة التعاون الكامل والتوافق في الرؤى ووجهات النظر على مدار سنوات عديدة بشأن أفغانستان، ذلك التعاون الذي اتضح بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، وأكد أن أفغانستان كانت مسرحاً حقيقياً لتلاقح المصالح الأمريكية الإيرانية المشتركة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/3/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

□(3)

"القاعدة" في الأردن

تقرير رصدي وتحليلي

London

Head Office : Suite 106, Davina House, 137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET
Tel.: 0044207 490 7101 Fax: 0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

﴿ المحتويات ﴾

مقدمة

أولاً - شواهد تواجد تنظيم "القاعدة" في الأردن

ثانياً - أهم قادة تنظيم "القاعدة" من الأردنيين

ثالثاً - لماذا استخدم تنظيم "القاعدة" خلاياه في العراق لتعمل ضد الأردن؟

رابعاً - أبرز العمليات الإرهابية في الأردن

خامساً - الإجراءات التي تبنتها السلطات الأردنية لمواجهة التنظيم

تنظيم "القاعدة" في الأردن

مقدمة:

تطرح بعض العمليات الإرهابية التي حدثت مؤخراً، سواء تلك التي كانت خارج الأراضي الأردنية، كقيام الأردني "همام خليل البلوي" بتفجير حزام ناسف كان يرتديه في قاعدة عسكرية أمريكية في ولاية "خوست" الأفغانية قرب الحدود مع باكستان في 30 ديسمبر 2009، أو تلك التي كانت الأراضي الأردنية ساحة لها، كاستهداف موكب الدبلوماسيين الإسرائيليين في عمان في 2010/1/14 – العديد من علامات الاستفهام ليس فقط بشأن انضمام أردنيين إلى تنظيم "القاعدة"، وإنما أيضاً بشأن وجود خلايا نائمة له في هذا البلد، كفرع من التنظيم الذي يوجد في بلاد الشام.

من المعروف أن الأردن مثله مثل باقي دول المنطقة يعاني من تواجد خلايا نائمة تابعة لتنظيم "القاعدة"، قامت بتنفيذ العديد من المخططات والعمليات الإرهابية فيه خلال السنوات الماضية، وفي هذا التقرير، نتناول تواجد فرع أو خلايا التنظيم المتواجدة في الأردن، من خلال رصد بداية تواجده هناك، وأسباب تواجده على الأراضي الأردنية، وأبرز العمليات التي قام بها، وأهم قادته بالأردن، والإجراءات التي تبنتها السلطات الأردنية لمواجهته، وذلك من خلال رصدنا لهذا التنظيم إقليمياً ودولياً.

أولاً. شواهد تواجد تنظيم "القاعدة" في الأردن:

ثمة مجموعة من المؤشرات والشواهد تدل على تواجد خلايا تنظيم "القاعدة" في بلاد الشام ومنها الأراضي الأردنية، أبرزها التالي:

1— تقارير استخباراتية إسرائيلية أكدت أن تنظيم "القاعدة" يخطط لاختطاف وقتل مواطنين إسرائيليين في الأردن، وأن "أبو مصعب الزرقاوي" زعيم فرع التنظيم بالعراق يخطط لشن هجوم كبير بالقرب من الحدود الأردنية – الإسرائيلية، لتحسين صورته أمام زعيم التنظيم الأم "أسامة بن لادن"، وذلك حسبما أشارت إليه صحيفة "القدس العربي" يوم 2006/3/7.

2— تهديد تنظيم "القاعدة" بالعراق باغتيال العاهل الأردني الملك "عبدالله الثاني"، حيث دعا المتحدث الرسمي لما يطلق عليه "دولة العراق الإسلامية"، في بيان نشر على شبكة الإنترنت يوم 2006/12/1، من سماهم "الأنصار الأردنيين" إلى اغتياله.

3— ما أشارت إليه تحليلات إسرائيلية عقب الحادث — السابق الإشارة إليه — الذي استهدف موكباً دبلوماسياً إسرائيلياً في عمّان، بأن تنظيم "القاعدة" نجح في تجنيد العديد من العناصر الأردنية، التي عملت في كل من أفغانستان وباكستان، وبدرجة أكبر في العراق، حيث انتقل العديد من الأردنيين النشطاء في فرع التنظيم هناك، ونتيجة لزيادة الضغوط عليه، خصوصاً بعد مقتل زعيمه "الزرقاوي"، إلى العمل داخل الساحة الأردنية، من خلال تكوين المزيد من الخلايا في الأردن، بحيث ضمت العناصر القادمة من الخارج، إضافة إلى العناصر التي تم تجنيدها لاحقاً.. وذلك طبقاً لما أشار إليه الموقع الإلكتروني للوكالة الأردنية للأنباء في 2010/1/22.

4— يعود تاريخ مشاركة الأردنيين في تنظيم "القاعدة" إلى سنوات الجهاد الأفغاني ضد الغزو السوفيتي عبر المنظر الأول للتيار الجهادي الدكتور "عبدالله عزام" (1941 – 1989).

5— قاد "الزرقاوي" -الذي ينتمي لعشائر بني حسن الأردنية- تنظيم القاعدة في العراق الذي نفذ سلسلة ضربات ضد القوات الأمر يكية، كما نقل ساحة مواجهته إلى الأردن التي استهدفها عام 2005 بتفجير ثلاثة فنادق أودت بحياة 60 شخصاً، قبل أن تنتهي حياته بغارة للقوات الأمريكية في يونيو 2006.

6— أن عملية "خوست" التي نفذها الطبيب الأردني "هُمام خليل البلوي"، السابق الإشارة إليها، وظهره إلى جانب زعيم حركة "طالبان/ باكستان" "حكيم الله محسود"، جعلت المراقبين في الأردن ومتابعي نشاط "القاعدة" يرصدون نشاطاته ويحاولون التعرف على تنظيماته وأعضائها وقادتها.

7— يرى المحللون أن مشاركة الأردنيين في الجهاد الأفغاني، ومن ثم المقاومة العراقية ، لا تعتبر كبيرة من حيث العدد، لكنها "مشاركة نوعية بامتياز".

ثانيًا - أهم قادة تنظيم القاعدة من الأردنيين:

- "عمر محمود أبو عمر" الملقب بـ "أبي قتادة" الفلسطيني، وهو أردني من أصل فلسطيني، من مواليد عام 1961، وكان قد صدر ضده حكم غيابي عام 1998 بالسجن لمدة 15 عامًا مع الأشغال الشاقة المؤقتة لاشتراكه في تنظيم "إرهابي" (الإصلاح والتحدي) بعد توجيهه (12) تهمة لأعضاء التنظيم، منها: المؤامرة بقصد القيام بأعمال "إرهابية" ضد الأمريكيين واليهود على الأراضي الأردنية، كما اشترك في تنظيم القاعدة مع "عصام البرقاوي" الشهير بـ "أبو محمد المقدسي"، وقد أسس "أبو قتادة" ورفاقه حركة "أهل السنة والجماعة" التي كانت تعكس الاتجاه اليساري في التيار السلفي الأردني، وغادر إلى ماليزيا عام 1991، إلا أن الحياة لم ترق له هناك، فانتقل إلى باكستان التي "خاض فيها صراعات فكرية مع عدة تيارات داخل الحركات الإسلامية"، بحسب الخبراء في التيار السلفي.

وفي عام 1994 غادر إلى بريطانيا طالبًا اللجوء السياسي، ونجح هناك كمنظر سياسي إسلامي للجماعات "السلفية المقاتلة"، وتحول إلى "مفتي ومفكر لهذه الحركات خاصة الفاعلة في شمال أفريقيا كالجماعة الإسلامية في الجزائر وفي ليبيا". غير أنه اعتقل في أغسطس 2005، وتصنفه أجهزة استخبارات عربية وغربية على أنه أحد قادة القاعدة في أوروبا. وكانت محكمة استئناف بريطانية، قد رفضت في 2007/4/9 حكم محكمة أول درجة، بتسليمه إلى بلاده، لأنها كانت مخطئة في الحكم الذي أصدرته في عام 2006، وأنه لن يحصل على محاكمة عادلة في الأردن، إلا أن القضاء البريطاني وافق في 2009/2/7 على ترحيله.

- "عمر يوسف جمعة" الملقب بـ "أبي أنس الشامي"، ولد في عمان عام 1969، وينتمي إلى أسرة فلسطينية في منطقة طولكرم، ودرس العلوم الشرعية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وتخرج منها عام 1990. وتولى "الشامي" منصب المفتي الشرعي لجماعة التوحيد والجهاد.. وكان المسؤول الثاني في الجماعة التي كان يقودها "أبو مصعب الزرقاوي"، وقتل في غارة أمريكية في بغداد أواخر عام 2003. وقد كان - بحسب ما ذكرت صحيفة الشرق الأوسط يوم 2004/9/24 - غير معروف للأجهزة الأمنية الأردنية وغير مطلوب لها، للأمريكيين في العراق إلا قبل أشهر قليلة.. وكان "الشامي" ينتمي أثناء وجوده في الأردن إلى التيار السلفي، كما كان على علاقة وثيقة مع "عصام البرقاوي" رئيس جماعة "بيعة الإمام "

المعروف بـ"أبو محمد المقدسي"، الذي سيتم الإشارة إليه لاحقاً، قبل أن يتوجه إلى العراق بعد أشهر قليلة من سقوط نظام "صدام حسين" ويلتقي "الزرقاوي"، ولم يكن "الشامي" قائداً ميدانياً، ولم يسبق له التدريب على استخدام السلاح قبل ذهابه للعراق، وورد اسمه في قضية المتهم "بلال منصور محمود الحيارى" التي نظرتها محكمة أمن الدولة الأردنية بداية أغسطس 2004، والتي وجهت خلالها للمتهم الأردني تهمة المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية وجمع تبرعات لحساب تنظيم "القاعدة". وأوردت لائحة الاتهام أن "عمر يوسف جمعة" (أبو أنس الشامي) عرض على "الحيارى" السفر إلى العراق في مارس عام 2003 للمشاركة في القتال ضد القوات الأمريكية.

- "عصام البرقاوي" الملقب بـ "أبي محمد المقدسي"، يعتبر من أبرز منظري التيار السلفي الجهادي بالأردن، وطبقاً لما يشير إليه موقع "منبر التوحيد والجهاد" على الإنترنت، فإن "المقدسي" في الخمسينيات من العمر، وهو فلسطيني الأصل، وترك فلسطين بعد ثلاث أو أربع سنين من ولادته ورحل مع عائلته إلى الكويت ومكث فيها إلى أن أكمل دراسته الثانوية، وفي أواخر دراسته تلك التزم مع الجماعات الإسلامية.. ثم درس العلوم في جامعة الموصل بشمال العراق، وعندما فشل في دخول الجامعة الإسلامية سافر إلى باكستان وأفغانستان مراراً، وتعرّف خلالها على العديد من المشايخ والجماعات من أنحاء العالم الإسلامي، وشارك ببعض الأنشطة التدريسية والدعوية هناك، فدرس في المعهد الشرعي للقاعدة بتزكية من الشيخ "سيد إمام" (الدكتور فضل)، وتعاون معه في القضاء الشرعي بين الإخوة في معسكر "القاعدة"، وكان على علاقة طيبة مع الشيخ "أيمن الظواهري" و"أبي عبيدة البانشيري" و"أبي حفص المصري" و"أبي مصعب السوري" وغيرهم من القادة الذين جمعتهم ساحة أفغانستان.

واستقر به المقام في الأردن عام 1992، وركز في نشاطه على مجال الدعوة الإسلامية، والفتوى، حيث أفتى بجواز القيام بالعمليات الاستشهادية ضد قوات الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وهو ما ترتب عليه تعرضه للاعتقال والسجن عدة مرات.

- "شاكر عمر الخطيب": قائد الخلية التي بدأت السلطات الأردنية محاكمتها في 27 يناير 2009، وذلك على خلفية الاعتداء على أعضاء الفرقة الموسيقية التابعة لجامعة "الكسليك" اللبنانية والتي كانت تؤدي عرضاً فنياً في العاصمة الأردنية في صيف عام 2008، وتتكون

من 12 فردًا كلهم من ذوي الأصول الفلسطينية، وبحسب لائحة الاتهام، فإن "الخطيب" من غزة أصلاً، ويعيش في مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين بمدينة "أربد" بالأردن، وكان يلتقي رفيقه ويدعوهم إلى الالتحاق بـ "المقاتلين في العراق ولبنان"، وخضع لعدة دورات عسكرية في مخيم "عين الحلوة" في لبنان، وأجرى تدريبات على مختلف أنواع الأسلحة، كما تلقى دورات في كيفية استخدام صواريخ الـ "آر بي جي" والهاون، والقنابل اليدوية، بإشراف أحد أعضاء تنظيم "القاعدة" المدعو "أبو إسماعيل" .. التقى "الخطيب" زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الشام "أبو محمد"، ومن خلاله بايع أمير التنظيم "أسامة بن لادن" على السمع والطاعة، وعاد بعدها إلى الأردن ليؤلف تنظيمًا جهاديًا مع 11 آخرين. وكانت الخلية التي يقودها "الخطيب" ومقره مدينة "أربد" قد بدأت في التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية ضد السياح الأجانب ومهاجمة الكنائس الأردنية.

- "عزمي الجيوسي"، أحد قادة تنظيم "كتائب التوحيد" التابع لتنظيم "القاعدة" في بلاد الرافدين، وهو خبير المتفجرات في التنظيم، وحصل على تدريبات في أفغانستان ومتهم بمحاولة تفجير مبنى الاستخبارات الأردنية والتخطيط لشن هجوم بالأسلحة الكيميائية على مبان حكومية أخرى.. حيث كانت محكمة أمن الدولة في الأردن قد عرضت في يونيو 2005 شريط فيديو يظهر اعترافاته بالتخطيط لشن هجوم على مبان حكومية تضمنت لقاؤه "أبو مصعب الزرقاوي" في العراق خلال شهر فبراير 2003. كما تضمن الشريط مشاهد لتصنيع المتفجرات في مستودعات في أربد (شمال)، وكان الأردن قد أعلن في أبريل 2004 إحباط محاولة لشن هجوم كيميائي كان سيؤدي إلى قتل حوالي 80 ألف شخص. وقد رفضت محكمة أمن الدولة الأردنية في 2009/7/8 تبرئة "الجيوسي" من تهمة محاولة ضرب المقر الرئيسي للاستخبارات العامة ورئاسة الوزراء في عمان من خلال سيارات مفخخة واستخدام مواد كيميائية في شهر أبريل من عام 2004.

ثالثاً. لماذا استخدم تنظيم "القاعدة" خلاياه في العراق لتعمل ضد الأردن:

هناك عدة أسباب جعلت التنظيم يعتمد في عملياته التي تستهدف الأردن تحديداً على خلاياه في العراق، وليس على خلاياه النائمة المفترضة داخل الأراضي الأردنية، لعل من أبرزها:

1- صعوبة اتصال "القاعدة" في الأردن بخلاياها وشبكاتهما داخل أراضي الأخير، بسبب سيطرة الاستخبارات الأردنية وكفاءتها.

2- تلقي خلايا "القاعدة" وشبكاتهما في الأردن ضربات موجعة على يد الاستخبارات الأردنية، خلال نحو عشرة أعوام، وهي منهكة بلفعاش هذه الخلايا والشبكات ولا تريد تعريضها لأي ضربات جديدة قبل أن تقف على أقدامها.

(3) هناك من الباحثين المتخصصين في شؤون التنظيمات السلفية من يرى أن وجود الأردن بين جبهتي فلسطين والعراق، دفع المئات من الشباب إلى الانخراط العقائدي في الجهاد. وأن السلفية الجهادية ظهرت به بعد عودة "الأفغان الأردنيين"، وهي لا تزال قوية في مدن معان والسلط وإربد والزرقاء إضافة إلى العاصمة عمان، وأصبح هناك اليوم مئات الشبان بل عائلات بأكملها تنتمي لهذا التيار.

رابعاً. أبرز العمليات الإرهابية في الأردن:

- رغم تأكيد الكثير من التقارير أن الأردن لم يتعرض لأعمال إرهابية شديدة - باستثناء تفجيرات العقبة في أغسطس عام 2005- منذ ما يقرب من 30 عاماً، إلا أن العديد من العمليات الإرهابية التي شهدناها خلال الفترة السابقة، أودت بحياة العشرات، أغلبهم مسؤولون أردنيون أو دبلوماسيون أجانب، ومنهم إسرائيليون، وكانت هذه الأعمال تتم بدافع رفض الوجود الأجنبي في البلاد، وتحديداً الأمريكي والإسرائيلي، وذلك بعد معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، وفيما يلي أبرز هذه العمليات، مرتبة تنازلياً:

- استهداف موكب الدبلوماسيين الإسرائيليين في الأردن في 2010/1/14، والذي اعتبر - بحسب التحليلات الإسرائيلية - الأول من نوعه، لأن قوافل نقل الإسرائيليين بين الأردن وإسرائيل ظلت خلال الفترات الماضية تشهد العديد من عمليات الاستهداف، ولكن حصراً عن طريق عمليات إطلاق النار بواسطة البنادق والرشاشات. وبالتالي، فإن استخدام العبوات الناسفة الذي تم في التفجيرات الأخيرة أمر يشكل في حد ذاته تطوراً نوعياً جديداً في عملية استهداف الإسرائيليين على الأراضي الأردنية.

- كشفت معلومات تناولتها صحيفة "الدستور" الأردنية في 2010/1/12 عن محاولة تنظيم "القاعدة" في العراق اغتيال الملك "عبدالله الثاني" في شهر يوليو من عام 2008، حينما كان ينوي زيارة بغداد، إلا أن هذه الزيارة أرجئت إلى الثاني عشر من شهر أغسطس ، بعد أن كشفت الاستخبارات الأردنية مخططاً لسبعة عناصر من "القاعدة" تم ضبطهم في بغداد. وتعد هذه ثاني محاولة يتم الكشف عنها خلال عامين، إذ كانت الأولى العام 2009 من خلال مقابلة أجراها الملك "عبدالله الثاني" مع صحيفة "الحياة" اللندنية.

- الهجوم المسلح على فرقة موسيقية تابعة لجامعة "الكسليك" اللبنانية في بداية يوليو 2008 في وسط العاصمة عمان، والذي أدى الى جرح ستة أشخاص وانتحار المسلح.

- قتل سائح بريطاني يدعى "كريستوفر ستوكس" وإصابة ستة آخرين يوم 2006/9/4 بعد أن أطلق متطرف أردني النار عليهم في أثناء ارتيادهم "المدرج الروماني" وسط العاصمة عمان، ولم تظهر التحقيقات الأولية أية علاقة للجاني بجماعات إرهابية، وقد أكد المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية "ناصر جودة" يوم 2006/9/6 أن حادث الاعتداء على السياح الأجانب عمل فردي لا يقف وراءه أي تنظيم مسلح داخلي أو خارجي.

- شهدت العاصمة الأردنية "عمان" في 9 نوفمبر 2005 ثلاثة انفجارات استهدفت فن أدق "راديسون ساس" و"جراند حياة" و"دايز إن"، وأوقعت 67 قتيلاً على الأقل، ومئات الجرحي.

- تم إطلاق ثلاثة صواريخ "كاتيوشا" يوم 9 أغسطس 2005 من أحد المستودعات في إحدى المناطق بميناء "العقبة"، حيث أصاب أحدها مستودعاً للقوات المسلحة الأردنية، تسبب في مقتل أحد أفرادها وإصابة آخر بجروح، فيما انفجر الصاروخ الثاني بالقرب من المستشفى العسكري، وانفجر الثالث في منطقة "إيلات" الإسرائيلية، واعتبرت تفجيرات العقبة التي استهدفت بارجة أمريكية وميناء إيلات الإسرائيلي أول عملية كبيرة نسبياً تنفذها شبكة الزرقاوي، وقد جاء المنفذون من العراق ثم عادوا وهم من الجنسية العراقية.

- 26 أبريل 2004، كشف النقاب في "عمان" عن أن زعيم تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" الأردني الأصل "أحمد فضيل الخلايلة"، والمعروف بـ"أبو مصعب الزرقاوي"، كان يستعد

لشن أول هجوم إرهابي بالسلح الكيمائي يستهدف مقر الاستخبارات الأردنية الواقع في إحدى ضواحي "عمان".

— تم اغتيال الدبلوماسي الأمريكي "لورانس فولي" الذي كان يعمل في وكالة المعونة الدولية الأمريكية في العاصمة الأردنية عمان يوم 2002/10/28، حين أطلق شخص مجهول النار عليه، بينما كان يهم بركوب سيارته إثر مغادرته منزله.

— انفجرت عبوة ناسفة أمام منزل رئيس شعبة مكافحة الإرهاب بجهاز الاستخبارات الأردني يوم 2002/2/28 مما أسفر عن مقتل شخصين، أحدهما مصري والآخر عراقي كانا يمران بالمنطقة وقت وقوع الانفجار.

— تعرض نائب القنصل الإسرائيلي في "عمان" لمحاولة اغتيال فاشلة يوم 19 نوفمبر 2000 أدت إلى إصابته بجروح طفيفة في يده وساقه، وأعلنت منظمة غير معروفة تطلق على نفسها "حركة المقاومة الإسلامية الأردنية المجاهدة" مسؤوليتها عن الهجوم، متوعدة بتنفيذ هجمات أخرى إذا لم تقطع الحكومة الأردنية علاقاتها مع إسرائيل.

— 1998/4/30، انفجرت عبوة ناسفة في موقف سيارات فندق "القدس الدولي" خلال حفل لعائلات إسرائيلية في صالة الفندق بمناسبة احتفالات إسرائيل بالذكرى الخمسين لإنشائها.

— 1998/4/29، وضعت عبوة ناسفة في سيارة "العين محمد رسول الكيلاني" مدير الاستخبارات الأسبق، إلا أنه لم يكن موجودًا بداخلها.

— 1998/4/22، وضعت عبوة ناسفة في موقف سيارات خاص بإدارة الدوريات الخارجية التابعة للأمن العام، إلا أن رجال الأمن تعاملوا معها وأوقفوا تأثيرها.

— 1998/3/28، انفجرت عبوة ناسفة عند مدخل مبنى روضة الأطفال في مدارس التربية الحديثة الأمريكية بالعاصمة الأردنية، ونتج عن الانفجار تحطم زجاج النوافذ والأبواب الأمامية لمبنى الروضة.

— 11/2/1998، ألقى رجال الأمن الأردنيون المكلفون بحراسة السفارة البريطانية القبض على شخص حاول إلقاء قنبلة حارقة وراء سور السفارة في أحد أحياء العاصمة، ولم تحدث أي أضرار.

— 24/9/1997 أصيب إسرائيليان في عمان بعد أن أطلق مجهولان النار عليهما في أحد شوارع العاصمة الأردنية في منطقة "دير غبار" بالقرب من مقر السفارة الأمريكية ومسكن السفير الإسرائيلي في عمان، وقد أعلنت منظمة مجهولة تدعى "المقاومة الإسلامية في الأردن" مسؤوليتها عن الحادث، وهددت بتنفيذ المزيد من العمليات ما لم يرحل الإسرائيليون نهائياً من الأردن في خلال شهر.

— في عام 1995، تعرض دبلوماسي فرنسي لإطلاق نار، واتهم بالشروع بالقتل شابان إسلاميان ثبت أنهما لم يطلقا النار، وقد برأتتهما محكمة الجنايات، لكن محكمة أمن الدولة أدانتتهما بالإرهاب وحباسة المتفجرات.

— في عام 1991، أعلنت الحكومة عن اعتقال مجموعة تسمى "جيش محمد" ، وقدمت المجموعة إلى المحكمة بتهمة تنفيذ مجموعة من الأعمال الإرهابية مثل إحراق مكتبة المركز الثقافي الفرنسي، وإطلاق النار ليلاً على واجهة بنك بريطاني، وتفجير سيارة لأحد ضباط أعضاء المجموعة أحكام بالسجن، ثم أطلق سراحهم في الاستخبارات العامة، وصدرت بحق عفو عام صدر عام 1992.

— معظم أعضاء تنظيم القاعدة المتورطون في عمليات إرهابية على الأراضي الأردنية جاءوا من العراق، أو ينتمون إلى الجنسية العراقية، وكذلك من الأردنيين ذوي الأصل الفلسطيني.

خامساً. الجهود الأردنية لمواجهة التنظيم:

واجهت السلطات الأردنية تنظيم القاعدة على أراضيها، بعدد من الوسائل يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أ - الإجراءات الأمنية:

- نجاحها في إحباط بعض المخططات الإرهابية والعمليات الانتحارية لمجموعات تنتمي للتنظيم، كانت تستهدف بعض المنشآت الحيوية في الأردن، كإعلانها يوم 2006/3/1 عن إحباط مخطط أعد له تنظيم "القاعدة" لتفجير إحدى المنشآت الحيوية بالمملكة بمشاركة أشخاص من جنسيات عراقية وليبية وسعودية.

- كشف دائرة الاستخبارات العامة الأردنية يوم 2006/5/23، عن اعتقال أحد مسؤولي تنظيم "القاعدة في العراق"، ويدعى "زياد خلف رجا الكربولي"، الملقب بـ"أبو حذيفة" والمتهم بخطف وقتل سائق أردني بمساعدة أعوان له في منطقة "طريبيل" الحدودية في العراق، في شهر سبتمبر 2005، فضلاً عن خطف موظفين بالسفارة المغربية في بغداد، قتلها تنظيم "القاعدة" لاحقاً.

- كشف مصدر أمني أردني رفيع المستوى يوم 2006/6/21، أن الأجهزة الأمنية أُلقت القبض على تنظيم يحمل أعضاؤه الفكر التكفيري ويتزعمه سعودي الجنسية، موضحاً أنه حاول تحويل مبلغ قدره مليون ونصف المليون دولار إلى زعيم تنظيم "القاعدة" في العراق، "أبو مصعب الزرقاوي" قبل مقتله بأسبوع.

- نجاح قوات الأمن الأردنية يوم 2007/1/9 في قتل مطلوب يشتبه بأنه ينتمي إلى تنظيم "القاعدة" يدعى "سليمان غياض الأنجادي"، واعتقال آخر يدعى "رمضان مصطفى المنسي"، حيث كان الأول مطلوباً على خلفية قضايا عدة أهمها التخطيط لاغتيال الرئيس الأمر يكي السابق "جورج دبليو بوش" أثناء زيارته الأردن عام 2006.

ب - الإجراءات القضائية:

- قيام نيابة أمن الدولة الأردنية يوم 2006/3/13، بتوجيه تهمتين متصلتين بالإرهاب إلى 11 شخصاً ينتمون إلى تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين"، وجاء في مقدمة هؤلاء زعيم التنظيم "أبو مصعب الزرقاوي" والعراقية "ساجدة الريشاوي" التي فشلت في تفجير حزامها الناسف في عمان في التاسع من نوفمبر 2005.

- توجيه نيابة أمن الدولة في الأردن يوم 2006/7/10، اتهامات عدة لعراقي، وصف بلأه عضو بارز في تنظيم "القاعدة"، اعتقلته القوات الأردنية في شهر مايو 2006 خارج العراق،

أبرزها القيام بـلـعمال إرهابية أفضت إلى وفاة شخص، وأوضح مصدر قضائي أن النيابة وجهت إلى الموقوف "زياد خلف الكربولي" وإلى 13 عراقياً آخر، فارين من وجه العدالة - تهماً تراوحت بين القيام بأعمال إرهابية وحيازة مواد مفرقة والمؤامرة بقصد القيام بـلـعمال إرهابية.

- إقرار مجلس النواب الأردني بالأغلبية يوم 2006/8/27 قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب ، بعد جلسة برلمانية شهدت نقاشاً واسعاً حول تعديل بعض مواد القانون، وخصوصاً ما يتعلق بقرار المحاكم بالنسبة لمدة توقيف الأشخاص المشتبه فيهم. . وهو القانون الذي اعتبره المعارضون يمثل اعتداء على الحريات الشخصية والحريات العامة، باعتباره يحاكم على الشبهة، وهذا أمر يخالف المبادئ القانونية العامة.

وقد جاء هذا القانون بعد أن تعرضت العاصمة الأردنية في التاسع من نوفمبر 2005 لثلاثة تفجيرات في فنادقها الضخمة، قتل وجرح على أثرها 160 شخصاً من مختلف الجنسيات ، فضلاً عن نجاح الأجهزة الأمنية في إحباط العشرات من المحاولات الإرهابية والتسلل عبر الحدود إلى إسرائيل والعراق خلال العامين 2004 و 2005 من قبل تنظيمات إسلامية متشددة.

- إصدار محكمة أمن الدولة الأردنية في 2006/9/13 أحكاماً بالسجن بين عشر سنوات وعشرين سنة على أربعة أردنيين متهمين بالتآمر للقيام بأعمال إرهابية اتفقوا وخططوا في أواخر عام 2004 لاغتيال عدد من الأمريكيين العاملين في مركز تدريب الشرطة العراقية في منطقة "الموقر" بالأردن.

- إصدار قاضي محكمة أمن الدولة الأردنية يوم 2006/9/21 في الأردن حكماً بالإعدام شنقاً بحق "ساجدة الريشاوي" العراقية الجنسية وأحكاماً غيابية بإعدام ستة آخرين، وذلك بتهمة الضلوع في سلسلة التفجيرات الانتحارية التي استهدفت بعض الفنادق في "عمان" يوم 2005/11/9، وأودت بحياة 67 شخصاً وإصابة المئات.

- مصادقة النائب العام في محكمة أمن الدولة الأردنية يوم 2006/11/2 على توجيه تهمة الإرهاب إلى ثلاثة أردنيين ينتمون إلى حركة "حماس".

- إحالة النيابة العامة الأردنية إلى محكمة أمن الدولة في 2007/1/8 قضية ثلاثة أشخاص متهمين بتجنيد الشباب في الأردن من أجل إرسالهم للقتال في العراق.

- قضت محكمة أمن الدولة الأردنية في 2007/3/17 بإعدام العراقي "زياد الكربولي" المتهم بالانتماء لتنظيم "القاعدة" لتورطه في قتل السائق الأردني "خالد حسين الدسوقي" بإطلاق النار عليه عام 2004 في منطقة "طريبيل" العراقية.

- محكمة أمن الدولة الأردنية، أصدرت أحكامها في 2007/4/2 على ستة مدانين بالت أمر لتنفيذ هجمات إرهابية، منها: الاعتداء على مطار الملكة "علياء" الدولي في عمان العام 2006 بالتنسيق مع تنظيم "القاعدة"، وحياسة مواد مفرقة من دون ترخيص قانوني بقصد استعمالها على وجه غير مشروع.

- محكمة أمن الدولة الأردنية أصدرت يوم 2008/6/4 حكماً بالسجن المؤبد بحق أردني من أصل فلسطيني يدعى "عوني المناسي"، عمل على تجنيد عناصر في المملكة للقتال في العراق بتكليف من تنظيم "القاعدة".. وكانت محكمة أمن الدولة الأردنية بدأت محاكمة "المناسي" في يوليو 2007 بعد أيام من توجيه الاتهام له ولـ "سليمان الأنجادي" الذي قتل خلال مدهامة الأمن الأردني لمنزل في منطقة المطلاع في محافظة أربد (شمال عمان).

- نجاح السلطات القضائية الأردنية في 2009/1/27 في الكشف عن تفاصيل الاعتداء المسلح على أعضاء الفرقة الموسيقية التابعة لجامعة الكسليك اللبنانية، السابق الإشارة إليه، والذي أسفر عن جرح 6 أشخاص وانتحار منفذ الهجوم، حيث أكدت لائحة الاتهام وجود صلة بين الاعتداء على الفرقة وكنيسة مسيحية في الأردن، وبين تنظيم "القاعدة" في مخيم "عين الحلوة" ومجموعة أردنية تضم 12 متهمًا على اتصال مع "القاعدة" في بلاد الشام.

ج - الإجراءات السياسية:

- في افتتاح الدورة السابعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي في عمان، يوم 2006/6/24، شدد العاهل الأردني الملك "عبدالله الثاني" على ضرورة العمل على اجتثاث الإرهاب ومحاربة الفكر التكفيري.

د - التعاون على المستوى الإقليمي:

- كشفت مصادر عربية يوم 2006/9/29 عن اجتماع عقد مؤخراً في مدينة العقبة بالأردن حضره مسؤول أردني رفيع جداً ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "محمود عباس" ورؤساء أجهزة الاستخبارات في الأردن اللواء "محمد الذهبي"، ومصر اللواء "عمر سليمان"، ومدير جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) "يوفال ديسكين"، ومسؤولان أمنيان كبيران من دولتين خليجيتين لا تقيمان علاقات مع إسرائيل - ركز على مواجهة محور الشر والإرهاب في المنطقة، المتمثل في إيران وسوري وحركة "حماس" و"حزب الله"، كما طالب ب ضرورة التنسيق والتعاون بين هذه الأطراف، وتبادل المعلومات، لمواجهة الأعمال الإرهابية، التي تشهدها المنطقة.

- كشف وزير الداخلية العراقي "جواد البولاني" إبان زيارته إلى الأردن في 2006/12/13، أن الوفد الأمني العراقي ناقش مع نظيره الأردني ستة ملفات تتعلق كلها بالتعاون الأمني بين البلدين، كان من ضمنها كيفية مواجهة الإرهاب الذي تعاني منه المنطقة.

- مستشار الأمن القومي العراقي "موفق الربيعي"، أعلن يوم 2007/8/15 عن اتفاق بلاده والأردن على تشكيل وفد فني من الخبراء في الأجهزة الأمنية الاستخباراتية ووزارة العدل ، لرفع مستوى التنسيق الأمني بين البلدين لمواجهة الإرهاب.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcsc-eg.org

(8)

"القاعدة" في أوروبا

المحتويات

مقدمة

المحور الأول: عوامل ظهور القاعدة في أوروبا

المحور الثاني: تنظيم القاعدة في أوروبا

أولاً- القاعدة في بريطانيا:

1- المنشأة

2- القيادات

3- أبرز العمليات

4- جهود الحكومة البريطانية لمكافحة التنظيم

5- رؤية تقييمية للجهود البريطانية

ثانياً- القاعدة في أسبانيا:

1- المنشأة

2- القيادات

3- أبرز العمليات

4- جهود الحكومة الأسبانية لمكافحة التنظيم

5- رؤية تقييمية للجهود الأسبانية

ثالثاً- القاعدة في فرنسا:

1-النشأة

2- القيادات

3- أبرز العمليات

4- جهود الحكومة الفرنسية لمكافحة التنظيم

5- رؤية تقييمية للجهود الفرنسية

"القاعدة" في أوروبا

مقدمة:

يعتبر فرع تنظيم القاعدة في أوروبا واحدًا من أهم فروع التنظيم المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم، يلعب دورًا بارزًا في تنفيذ استراتيجيته العالمية، التي تقوم بالأساس على محاربة الغرب واستهداف مصالحه، وذلك وفق أيديولوجية متطرفة تعتبر الغرب العدو الأول للعالم الإسلامي، والذي يسعى لفرض التبعية عليه واستنزاف ثرواته ويفتنت على حقوقه وقضاياه، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ومن الواضح أن استهداف التنظيم لأوروبا لا ينفصل عن مواجهته الأوسع مع الولايات المتحدة، فكلتاها تعتبر امتدادًا للآخرى في الإستراتيجية والسياسة والمواقف، إذ تمثلان الغرب بميراثه وتجربته الاستعمارية القاسية في العالم الإسلامي، تلك التجربة التي كان من إفرازاتها زرع "الكيان الصهيوني" في المنطقة وخلق مأساة الشعب الفلسطيني، وكان من تجلياتها الراهنة ما جرى في العراق وأفغانستان، وما يجري في اليمن والسودان والصومال.

غير أن فرع تنظيم القاعدة في أوروبا يختلف عن بقية الفروع الأخرى في أنه يستهدف بنشاطه المصالح الغربية في عقر دارها، فهو ليس كفرع اليمن يستهدف السفارات والسائحين والبوارج الحربية الغربية، وليس كفرع العراق يستهدف القوات الأمريكية والمتعاونين معها ويترصد بكل ما هو أجنبي، بل إنه في حالة أوروبا يستهدف - بصورة مباشرة - المرافق الحيوية في الدول الأوروبية.

كذلك من صور اختلاف التنظيم في أوروبا عن غيره من الفروع الأخرى أنه يتوزع نشاطه على عدة دول أوروبية (بريطانيا - أسبانيا - فرنسا - ألمانيا - تركيا.. إلخ)، فهو لا يتشكل من تنظيم تدرجي يتكون من قيادة وأفرع على مستوى القاعدة بل إنه يتكون من شبكات خلايا نائمة موزعة على بعض الدول الأوروبية، تنشط حين تصدر لها الأوامر.

وفضلاً عما سبق.. يأتي أبرز أوجه اختلاف التنظيم في أوروبا أنه يتسم بقلّة نشاطه الملحوظ، وتباعد الفترات الزمنية بين العمليات التي تنفذها خلاياه، ولكن في الغالب ما تكون هذه

العمليات على قلتها ذات نوعية كبرى، تترك أثرًا ملحوظًا في المجتمعات الأوروبية مثل تفجيرات مدريد 2004، وتفجيرات لندن 2005.

ونظرًا لما يمثله فرع تنظيم "القاعدة" في أوروبا من تهديد وخطر مباشر على أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية التي ينشط فيها، ولأن المواجهة مع التنظيم هناك تأتي في إطار الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب الذي يمثله، لذا يتم إلقاء الضوء على العوامل المساعدة على وجوده في أوروبا، واستعراض هذا الوجود في بريطانيا وألمانيا وأسبانيا وفرنسا، مع التركيز على نشأته في كل منها، وأبرز قياداته، والعمليات التي نفذها، والجهود التي بذلتها لمكافحة، وتقييم هذه الجهود.

المحور الأول: عوامل ظهور القاعدة في أوروبا:

ثمة عدة عوامل ساعدت على تواجد تنظيم القاعدة في القارة الأوروبية من بينها ما يلي:

1 - الوجود المكثف للجاليات الإسلامية في أوروبا:

فالدول الأوروبية لا تخلو من جاليات وأقليات إسلامية، والثابت أن أكبر تلك الجاليات توجد في دول غرب أوروبا وتحديداً في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا، ورغم أن أغلب المسلمين الذين قدموا إلى مجتمعات هذه الدول جاءوها بحثاً عن حياة أفضل، إلا أنهم في كثير من الأحيان صُدموا بالواقع، ووجدوا أنفسهم يعانون البطالة والفقر والتمييز الاجتماعي، كما فشلت الدول الأوروبية في استيعاب وإدماج هذه الأعداد الكبيرة والمتنامية من المسلمين في مجتمعاتها، الأمر الذي جعلهم أكثر انجذاباً للأفكار المتطرفة وأكثر عرضة للتجنيد من قبل المتطرفين.

2- الميراث الأوروبي الاستعماري في العالم الإسلامي:

فكما سبقت الإشارة، خضع الكثير من شعوب العالم الإسلامي لتجارب استعمارية قاسية على يد الدول الأوروبية، كما أن السياسة الاستعمارية لهذه الدول أحدثت الكثير من المشاكل لهذه الشعوب، فغير قضية اغتصاب فلسطين، ورثت هذه الشعوب مشاكل الفقر والتبعية والتخلف واستنزاف الموارد وتأخر التنمية، وهو الأمر الذي خلق ما يمكن أن يطلق عليه حالة من

الاحتقان والكراهية التاريخية بين هذه الشعوب حيال الدول التي كانت سبباً في تأخرها واستغلالها.

3- السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط:

علاوة على الدور التاريخي لأوروبا، وتحديداً بريطانيا، في مأساة فلسطين، ورغم أن الشعوب الإسلامية تحررت من الاستعمار الأوروبي، إلا أن كثيراً من المسلمين ينظرون إلى السياسة الأوروبية في المنطقة على أنها - وكما سبقت الإشارة - لا تخدم القضايا الإسلامية والعربية وتابعة للسياسة الأمريكية، فهي مثل الولايات المتحدة منحازة لإسرائيل وتدافع عن وجهة نظرها في صراعها مع العرب، كما أنها لا تتوقف عن التدخل في شؤون المنطقة وتساعد بمواقفها وسياساتها على إشاعة التوتر فيها، ولا يُنسى موقف بريطانيا الأخير المساند والمشارك للولايات المتحدة في غزوها واحتلالها للعراق، الأمر الذي جعلها هدفاً للانتقام من جانب الإسلاميين المتطرفين المتواجدين بداخلها.

4- سلبية التعاطي الأوروبي مع قضية التطرف:

منذ البداية لم تتعامل الحكومات الأوروبية مع خطر التطرف والمتطرفين بالجدية اللازمة، فهي تحت دعاوى حقوق الإنسان فتحت أبوابها لعناصر وقيادات التطرف - التي تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط تحديداً - التي تواجه ملاحقات أمنية في بلادها، ووفرت لها الملاذ الآمن وهو ما استغلته هذه القيادات والعناصر - سواء المرتبطة بالقاعدة أو غير المرتبطة بها، - في نشر أفكار التطرف في صفوف أبناء الجاليات الإسلامية، وبالتالي سهولة تجنيدهم من جانب تنظيم القاعدة أو غيره لتنفيذ عمليات إرهابية في هذه الدول.

5- ضعف الضوابط على حركة الخروج والدخول من وإلى الدول الأوروبية:

الثابت هو أن ضعف الرقابة على عمليات الهجرة غير المشروعة من دول المغرب العربي تحديداً وبعض الدول الآسيوية مثل باكستان وبنجلاديش وأفغانستان واليمن، قد سهل كثيراً عملية دخول عناصر التطرف والإرهاب إلى الدول الأوروبية، كما أن حرية التنقل - التي

تعتبرها هذه الدول من الحريات الأساسية للإنسان - قد سهلت عملية خروج العناصر المتطرفة التي تم تجنيدها في هذه الدول إلى الخارج، حيث تتلقى التدريب في المعسكرات التابعة للقاعدة، (وحالة عمر الفاروق المتورط في عملية ديترويت الفاشلة خير دليل، بعد تلقيه تدريباً في اليمن)، وتعود مرة ثانية إلى هذه الدول انتظاراً لأية تكاليفات يمكن أن تصدر إليها. وليس بخاف أن الطبيعة المفتوحة للعواصم الأوروبية قد جعلت من السهل على قادة الإرهاب التنقل والالتقاء في هذه العواصم من أجل التنسيق ووضع المخططات الإرهابية، بدليل أن أحداث 11 سبتمبر 2001 تم التخطيط لها في مدينة هامبورج الألمانية.

6- اختلاف الأنماط الثقافية الأوروبية عن نظيراتها الإسلامية

الملاحظ أن المجتمعات الأوروبية تسودها منظومة أخلاقية وقيمية تقوم على ممارسة أعلى درجات الحرية، ومثل هذا النموذج التحرري لا يتفق مع المنظومة الإسلامية بما تفرضه من ضوابط أخلاقية ودينية على حرية الإنسان، ومن ثم فإن ذلك النموذج الأوروبي ربما يكون موضع رفض من جانب المسلمين المقيمين بهذه الدول، هذا فضلاً عن أن المجتمعات الأوروبية ذات طبيعة علمانية تفصل الدين عن السياسة، وبالتالي فإن كثيراً من العادات والسلوكيات التي يمارسها المسلمون في بلادهم الأصلية ربما لا يكون مسموحاً بها في هذه المجتمعات - رغم ما ترفعه من شعارات الحرية - من منطلق أن ذلك يخالف طابعها العلماني، (مثلاً هو حادث في مشكلات الحجاب والنقاب وأخيراً مشكلة مآذن المساجد)، وهو أمر من شأنه خلق حالة من الاغتراب الثقافي للمسلمين في هذه المجتمعات، فيلجأون إلى العزلة، بما يمكن أن يترتب على ذلك فتح المجال لنمو توجهات التطرف بينهم.

7- التضيق على مسلمي أوروبا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

فمن تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 أنها خلقت حالة من النفور والتحفز في المجتمعات الأوروبية ضد الجاليات الإسلامية المقيمة فيها، حيث أصبح ينظر إلى المسلمين على أنهم متطرفون ومن ثم تعرضوا لمضايقات عديدة، وخصوصاً من جانب القوى والعناصر اليمينية التي طالبت بطردهم من البلدان الأوروبية، كما أن الإجراءات الأمنية التي فرضتها حكومات هذه الدول استهدفت المسلمين بالأساس، حيث فرضت عليهم قيوداً أمنية حدت كثيراً من حرياتهم وجعلتهم موضع عدم ثقة، الأمر الذي خلق رد فعل عكسياً لدى البعض منهم نتيجة الشعور بالاضطهاد ودفعهم لسلوك نهج التطرف الفعلي، وما تفجيرات مدريد ولندن سوى الجانب الملموس من تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على أوروبا.

8- تعاون المنظمات الإرهابية الأوروبية:

أيضاً مما يساعد القاعدة على التواجد في أوروبا، هو ما تجده من تعاون ودعم من بعض المنظمات الإرهابية الأوروبية، حيث كشفت التحقيقات في تفجيرات مدريد عن وجود أدلة قاطعة تدين القاعدة ومنظمة "إيتا" الانفصالية الأسبانية، وأن هناك تعاوناً فعلياً بينهما، كشفت عنه العملية التي خطط لها في مايو 2002 لتفجير السفن الحربية للنااتو في جبل طارق، وكذلك هناك تعاون بين "القاعدة" ومنظمة "17 نوفمبر" اليسارية المتطرفة في اليونان بدأ عام 1998، إثر حادث تفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام، وأيضاً وجود تعاون بين القاعدة ومنظمتي الألوية الحمراء الإيطالية و"غرابو" الأسبانية، فضلاً عن وجود نشاط عرب في منظمة إيتا الانفصالية (علي محمد فطوم ومحمد الإدريسي)، كما أن القاعدة تضم انفصاليين من إقليم الباسك الأسباني (يوسف غيلان).

9- أهمية أوروبا كمصدر نموذجي للحصول على تكنولوجيا السلاح والمتفجرات:

فقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز في 2005/5/17 عن انتعاش السوق السوداء لمواد تصنيع القنابل في أوروبا، وسهولة الحصول على هذه المواد بسبب مشكلة المتفجرات الخاصة بالاستخدامات العسكرية غير الموثقة في أوروبا الشرقية.

10- حرية التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي:

فهذه الحرية تتيح سلاسة وسهولة في الحركة أمام العناصر المتطرفة والإرهابية من دولة أوروبية لأخرى، مما يعرقل عملية ضبطها أمنياً (اتفاقية شينجن الموقعة بين 15 دولة من دول الاتحاد تسمح بعبور مواطني هذه الدول بين حدودها بدون مراقبة).

المحور الثاني: تنظيم القاعدة في أوروبا:

أولاً- القاعدة في بريطانيا:

وبعد استعراض العوامل التي ساعدت "القاعدة" على التواجد في أوروبا، يمكن القول بداية إن الدول محل الدراسة، (بريطانيا وأسبانيا وفرنسا) والتي كانت لها - وما زالت - تجارب مع تنظيمات إرهابية داخلية ذات جذور قومية، مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا ومنظمة "إيتا" الانفصالية في أسبانيا، والجمعة الوطنية لتحرير كورسيكا في فرنسا، تختلف بينها من حيث نشأة ووجود التنظيم بداخلها، وكذلك نشاطه وعملياته وطبيعة ارتباطات شبكاته العاملة فيها ببعض التنظيمات المتطرفة القريبة جغرافياً من أوروبا، كالجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر والجماعة السلفية في المغرب.

ولعل الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا، هي أن وجود ونشاط تنظيم القاعدة في هذه الدول كجبهة رئيسية في المواجهة مع الغرب ارتبط ارتباطاً كبيراً بكارثة الغزو العراقي للكويت، ثم اشتراك بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وأسبانيا بقوات لضرب العراق، إذ استنفر هذا الغزو الجماعات الجهادية الإسلامية المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم القاعدة الذي عمل على زرع خلاياه، ليس فقط بالدول المشاركة في العدوان على العراق وإنما أيضاً في الدول الأخرى غير المشاركة كفرنسا وألمانيا وهولندا.

1- النشأة:

مثلت الجالية الإسلامية في بريطانيا، والتي يصل تعدادها إلى مليوني نسمة، تربة خصبة لتجنيد الإرهابيين والمتطرفين الذين يعانون الفقر والتهمة، خاصة من بين فئة الشباب التي تعاني البطالة وضعف المستوى التعليمي والتي تعد الأكثر انجذاباً إلى الأفكار والأيدولوجيات المتطرفة لا سيما الذين ينتمون منهم إلى دول مثل باكستان وبنجلاديش وأفغانستان واليمن. وقد ساعد على ذلك أن بريطانيا فتحت أبوابها للعديد من الشخصيات الحاملة للأيدولوجيات المتطرفة ومنحتهم حق اللجوء، رغم أن بعضهم يشته في وجود ارتباط له بالقاعدة مثل "أبو حمزة المصري" وغيره، فقاموا بدورهم بنشر الأفكار الجهادية المتطرفة، فضلاً عن أن أبناء هذه الجاليات من المتطرفين تمتعوا بحرية في الدخول والخروج من وإلى بريطانيا فذهب

بعضهم إلى أفغانستان واليمن وتلقوا التدريب في معسكرات القاعدة هناك، وعادوا مرة ثانية إلى بريطانيا، فانخرطوا في شبكات وخلايا بعضها نشط والآخر نائم انتظاراً لصدور أوامر من القيادة في باكستان وأفغانستان لتنفيذها.

وعلى الرغم من أن أحداث 11 سبتمبر 2001 لفتت أنظار الدول الغربية ومنها بريطانيا إلى الخطر الذي يشكله تنظيم القاعدة على أمنها، الأمر الذي دفعها لاتخاذ إجراءات وقائية للتعامل مع هذا الخطر من قبيل إصدار عدة قوانين لمكافحة الإرهاب، وللتعامل مع المشتبه في كونهم إرهابيين والالتزام بالتدابير الأمنية التي اتفقت عليها الدول الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001، مثل تشديد الرقابة الأمنية في الموانئ وتطبيق نظام أخذ البصمات لمنح التأشيرات وإصدار جوازات السفر الأوروبية الجديدة بنهاية 2005، إلا أن "باتريك كانينجهام" قائد فريق التخطيط لمواجهة الأحداث الطارئة أعلن في 2004/3/21 عن عدم جاهزية بريطانيا للتعامل مع اعتداء بحجم الذي وقع في مدريد في 2004/3/11، ناهيك عن مواجهة اعتداء كيماوي أو بيولوجي، لافتاً إلى تراجع الموارد المخصصة للطوارئ منذ هجوم 11 سبتمبر.

ذلك الاعتراف بعدم قدرة أجهزة الطوارئ البريطانية على مواجهة والتعامل مع أي تهديد أمني كبير، ترافق مع تحذيرات وجهها "عمر بكري" زعيم جماعة المهاجرين في 2004/4/18 من أن جماعات إسلامية متشددة تخطط لشن هجمات داخل لندن، ووصف وقوع هذه الهجمات بأنه أمر حتمي وأن هذه الجماعات تنتمي لفرع القاعدة في أوروبا، ذلك التحذير تزامن مع أحداث زادت وضاعفت من مصادر القلق البريطاني، من قبيل إعلان "بكري" حل جماعة المهاجرين في أكتوبر 2004، لتتضوي تحت لواء التيار السلفي الجهادي المعاصر، والذي يقوده "أسامة بن لادن"، لمبررات وصفها بأنها دينية صرفة وليس لضغوط أمنية، كما أن كاتائب أبو حفص المصري ذات الصلة بالقاعدة والتي أعلنت مسؤوليتها عن تفجيرات مدريد هددت بشن هجمات على أوروبا بعد هدنة الـ 3 أشهر التي عرضها "أسامة بن لادن" على الدول الأوروبية لسحب قواتها من العراق، فضلاً عن أن القاعدة نجحت بالفعل في تجنيد بريطانيين بيض (بعد إسلامهم) مما صعب من مسألة تعقبهم.

ولقد جاءت تصريحات المسؤولين الأمنيين البريطانيين لتؤكد الشعور والإدراك التام بأن هناك عملية إرهابية كبرى ستقع في بريطانيا، حيث حذر قائد الشرطة البريطانية "يان بلير" في

2005/2/5 من أن القاعدة تحاول شن هجوم بلندن، وحث الحكومة على السماح باستخدام التنصت على المكالمات التليفونية كأدلة ضد الإرهابيين، كما أكد "جون ستيفن" مدير الشرطة البريطانية السابق أن هناك شبكات صغيرة دربها "بن لادن" موجودة في المدن والبلدات البريطانية وأن هناك تقارير تفيد بوجود مؤامرات إرهابية مريعة.

وبالفعل حدث ما كان متوقعًا، حين وقعت عدة تفجيرات إرهابية في 2005/7/7 استهدفت محطات المترو بلندن كانت تقف وراءها خلية تابعة للقاعدة تضم عددًا من الباكستانيين، (يقودهم محمد صديق خان)، وأسفرت عن مقتل 58 وإصابة ما يقرب من 900.

تلك الهجمات بما أثارته من زعر على المستويات المختلفة الشعبية والسياسية والإعلامية، فتحت المجال للحديث عن وجود تقصير من جانب الأجهزة الأمنية البريطانية، (خاصة جهاز الاستخبارات الداخلية)، فيما يخص تعقب المشبوهين ومراقبتهم وتطبيق الإجراءات الاحترازية، حيث استبعدت الاستخبارات - قبل 3 أسابيع من الهجمات - أن تكون بريطانيا معرضة لخطر جماعات لديها نية شن هجوم محتمل، كما استبعدت مراقبة "محمد صديق خان" قبل عام من الهجمات بحجة أنه لا يشكل تهديدًا.

ذلك التقصير في فرض الرقابة على المشتبه بهم استدعى إصدار قانون أوامر المراقبة والسيطرة، (يمنح وزير الداخلية حق اعتقال الأجانب المشتبه في انتمائهم لجماعات إرهابية، على أساس معلومات مخابراتية أو سرية مهما كانت طريقة الحصول عليها)، عام 2005، ثم قانون عام 2006 الذي يجرم تمجيد الإرهاب والتحريض عليه.

واللافت أنه على مدى الأعوام الأربعة من 2006-2009 كانت هناك أحاديث وتقارير متواترة على نطاق واسع عن حجم التهديد الإرهابي الذي تواجهه بريطانيا، وتحذيرات من ضخامة عدد المتطرفين والمشتبه في كونهم إرهابيين المتواجدين على أرضها.

فبالنسبة لحجم التهديد الإرهابي، أعلن وزير الداخلية "جون ريد" في 2006/8/9 أن بريطانيا تواجه تهديدات ربما تكون الأخطر منذ الحرب العالمية الثانية، كما وصف خبراء أمنيون بمجال مكافحة الإرهاب بريطانيا بأنها أصبحت هدفًا رئيسيًا للقاعدة وأن تفجيرات لندن كانت مجرد البداية، ويزيد من خطرها وجود مواطنين من أصل باكستاني يزورون باكستان من

وقت لآخر. كذلك أكدت وثيقة سرية لجهاز الاستخبارات الداخلية أن المملكة المتحدة تواجه تهديدًا إرهابيًا على أيدي عملاء للقاعدة ولدوا ونشأوا فيها أكثر من أي وقت مضى منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. أيضًا حذر المعهد الملكي للأمن والدفاع في 2008/2/15 من أن بريطانيا أصبحت عرضة لمزيد من الهجمات الإرهابية بسبب هشاشة قيمها الاجتماعية، وانقسام قيمها السياسية.

وفي نفس الإطار التحذيري جاء تقرير اليوروبول (البوليس الأوروبي) بشأن الإرهاب في القارة الأوروبية الصادر في 2008/4/2، والذي أكد أن بريطانيا أصبحت المعقل الرئيسي للإرهاب الإسلامي. ولقد جاءت عملية "عمر الفاروق" النيجيري الذي درس في بريطانيا وجندته القاعدة داخلها لتضاعف الجدل بشأن اختراقها الكبير من جانب التنظيم حتى أن تقريرًا للاستخبارات الأمريكية "سي آي إيه" أكد أنها الحلقة الأضعف في الحرب على الإرهاب وأنها أصبحت تمثل تهديدًا للأمنين الأوروبي والأمريكي، وأن واشنطن تعتقد أن الجماعات الإرهابية تستخدم بريطانيا كقاعدة للتآمر لشن هجمات إرهابية حول العالم. ولعله ليس أدل على ذلك الخطر من اكتشاف اختراق التنظيم لبعض المواقع الصناعية الحساسة، (كمنشآت الكهرباء والغاز وموارد المياه)، بل اختراقه أجهزة أمنية كالاستخبارات الداخلية مع اكتشاف تعاطف بعض عناصرها مع أفكار القاعدة.

أما بالنسبة لضخامة عدد المتطرفين والمشتبه بكونهم إرهابيين، فتشير إحصاءات لأجهزة الأمن البريطانية كُشف عنها في 2006/4/9، إلى أن هناك أكثر من 400 مشتبه به على صلة بالإرهاب يعيشون أحرارًا في بريطانيا منهم 40-60 مقاتلاً مدرباً لديهم قدرة على تنفيذ هجمات، كما أن وثائق استخباراتية أكدت وجود 200 شبكة إرهابية منفصلة في البلاد تضم 1600 مشتبه به يحاولون نشر الفكر المتطرف، وأن عملاء للقاعدة يقومون في لندن بتدريب شباب من الجنسين على محاربة القوات البريطانية في العراق وأفغانستان حتى باتت العاصمة البريطانية تسمى "لندنستان".

ولقد دفعت الهواجس الأمنية والمخاوف من احتمال تعرض بريطانيا لهجمات إرهابية كبرى في الشهور الأخيرة السلطات الأمنية إلى رفع حالة التأهب الأمني إلى درجة "حاد"، أي أن "الهجوم الإرهابي مرجح جدًا".

2- القيادات:

كما سبقت الإشارة، ليس للقاعدة في أوروبا كيان تنظيمي واضح من قيادة وقاعدة على المستوى الأدنى، بل هناك شبكات وخلايا للتنظيم تعمل بصورة منفصلة في كل دولة، وقد يكون هناك تنسيق بين تلك الخلايا في بعض العمليات داخل الدولة دون أن تجمعها قيادة واحدة، ومن ثمّ لا يمكن الحديث عن قيادات عليا للقاعدة في بريطانيا، وكذلك بقية الدول الأوروبية، ولكن يمكن الحديث عن وجود قيادات للشبكات والخلايا مع التنويه لبعض الشخصيات المروجة للفكر المتطرف والمحسوبين على تنظيم القاعدة.

ومن واقع استقراء ومتابعة عمليات الملاحقة والاعتقالات التي قامت بها السلطات الأمنية البريطانية للخلايا الإرهابية المشتبه في علاقاتها بالقاعدة، وتورطت في تنفيذ أو تخطيط لعمليات إرهابية أو التواطؤ مع إرهابيين، يمكن الوقوف على أسماء قادة وأعضاء بعض هذه الخلايا، وكذلك الشخصيات المشتبه في علاقتها بالقاعدة وذلك على النحو التالي:

— "عمر بكري محمد" زعيم جماعة المهاجرين (الغرباء) والذي سافر إلى بيروت بعد هجمات لندن في 2005/7/7.

— "أبو قتادة" (عمر محمود أبو عمر)، رجل دين أصولي متهم بإقامة علاقة مباشرة مع القاعدة.

— "أبو موسى الهندي"، يوصف بأنه رئيس عمليات القاعدة في بريطانيا.

— "بابار أحمد"، قيادي في القاعدة ويتولى قيادة إحدى الخلايا الإرهابية.

— "حكيم زايم"، جزائري وقد ورد اسمه في شبكة إرهابية تضم 20 شخصاً في أسكتلندا.

— "تديم تار محمد"، "محمد نفيد بهاتي"، "عبد العزيز جليل"، "عمر عبد الرحمن"، "جنيد فيروز"، و"ضياء الحق"؛ أعضاء في شبكة تضم 12 شخصاً اعتقلوا في أسكتلندا في 2004/8/3.

— "لوك فلافيانو فرناندز"، "دومينيك أجنيلو مارتينيز"، "عبد الرحمن رانيار"، (أعضاء بشبكة سعت لصناعة قنبلة قذرة).

— "محمد صديق خان"، (بريطاني من أصل باكستاني قائد الخلية الإرهابية التي نفذت تفجيرات لندن 2005/7/7).

— "شهرزاد تنوير"، مساعد لـ "صديق خان".

— "محمد الكربوزي"، بريطاني من أصل مغربي اشتبه في تورطه في تفجيرات لندن 2005/7/7.

— "محمد مصطفى ستماريام" (أبو مصعب السوري)، أحد المشتبه في تورطهم بتفجيرات لندن ومتهم أيضاً بالتورط في تفجيرات مدريد 2004.

— "صلاح الدين أمين"، "محمد جنيد بابر" عضوا خلية سعت لشراء قنبلة قذرة من ألمانيا الروسية، والثاني على صلة بالقاعدة وحصل على حصانة أمريكية مقابل الكشف عن شركائه.

— "عمر خيام"، "أبو منذر" (عضوان بخلية تابعة للقاعدة ناقشا شن هجمات متزامنة في بريطانيا).

— "عبد القهار كلام"، "عبد الخير الرجل" اتهما بالتخطيط لشن هجوم بقنبلة قذرة.

— "برويز خان"، "زاهور إقبال"، "حميد الأسمر"، "أمجد محمود"، "باصيرو غاساما" أعضاء شبكة باكستانية اتهمت بالتخطيط لاعتداءات إرهابية.

— "محمد شاكيل"، "صادر سليم"، "وحيد علي" اشتبه في مساعدتهم منفذي تفجيرات بلندن 2005/7/7، لكن محكمة لندن برأتهم في 2009/4/28.

— "عبد الهادي العراقي"، قيادي في القاعدة اتهم بالتخطيط لتسميم شبكة المياه البريطانية وتدمير هجمات ضد مطار هيثرو.

— "الأمين آدم"، "إبراهيم آدم"، "سيري بوليفانت" مشتبه بهم وضعوا تحت المراقبة ولكنهم فروا منها.

- "بلال عبد الله"، طبيب عراقي يعد المتهم الأول في حادث السيارة المفخخة التي استهدفت مطار جلاسجو في 2007/6/30.
- "سبيل أحمد"، أحد المتهمين في تفجيرات لندن وجلاسجو الفاشلة في يونيو 2007.
- "مانفو كواكو أسيدو"، غاني تورط في التخطيط لهجمات في لندن الفاشلة في 2005/7/21.
- "وهبي محمد"، "سراج علي"، "إسماعيل عبد الرحمن"، "محيي الدين علي"، اتهموا بإيواء مدبري الاعتداءات الفاشلة التي وقعت في 2005/7/21.
- "عبيد حسين خان"، "محمد عاطف صديق"، "حماد مونشي"، أعضاء خلية إرهابية خططت لاغتيال الملكة إليزابيث.
- "رشيد رعوف"، قائد خلية تابعة للقاعدة، اتهم بالتخطيط لتفجير طائرات عبر الأطلنطي عام 2006.
- "عبد الله أحمد علي"، "أسعد ساروار"، "تنوير حسين" أعضاء في الخلية التي اتهمت بالتآمر لتفجير الطائرات عبر الأطلنطي عام 2006.
- "أسرار مالك"، "ماتيو نيوتن"، "منير فاروقي"، "حارث فاروقي"، أعضاء خلية اتهموا بالتحضير لأعمال إرهابية والتواطؤ في تسهيل أعمال إرهابية باسم حركة الجهاد.
- "عمر الفاروق عبد المطلب"، المتهم بمحاولة تفجير الطائرة الأمريكية فوق مدينة ديترويت، وهو نيجيري درس الهندسة بجامعة لندن، وجندته القاعدة وتلقى تدريبات في معسكر تابع لها في اليمن.

3- أبرز العمليات:

لم تتعرض بريطانيا لهجمات كثيرة من جانب القاعدة مقارنة بالهجمات الإرهابية الكثيفة التي تعرضت لها من جانب الجيش الجمهوري الإيرلندي على مدى عقود، إلا أنها ربما تعد أكثر الدول الأوروبية تعرضاً لإرهاب القاعدة.

وقبل التعرض للعمليات التي نفذتها القاعدة في بريطانيا لابد من الإشارة إلى أمرين:

الأول، الجهات المستهدفة: إذ يلاحظ أن أغلب العمليات ركزت بالأساس على استهداف المرافق مثل القطارات ومحطات المترو، والمطارات والطائرات، والملاهي الليلية، ودور السينما، وكذلك ملاعب كرة القدم واستهداف الرموز السياسية (التخطيط لاغتيال الملكة)، فضلاً عن استهداف عناصر مسلمة من الجيش خدمت في العراق وأفغانستان.

الثاني، التكتيكات المستخدمة: لجأت خلايا القاعدة إلى استخدام أسلوب زرع المتفجرات (سائلة أو صلبة) في الحفائب (كما في عملية تفجير قطارات المترو)، أو استخدام السيارات المفخخة (كما في حادثي مطارى جلاسكو ولندن في 29 و 30 يونيو 2007)، وكذلك الطرود المفخخة، أو استخدام الغاز السام (قضية الرايسين)، فضلاً عن محاولة تسميم المياه والمأكولات.

وبعد إلقاء الضوء على الجهات والتكتيكات المستخدمة في تنفيذ الهجمات الإرهابية يمكن استعراض أبرز العمليات أو المحاولات الإرهابية التي تورطت فيها القاعدة **على النحو التالي:**

— تفجيرات محطة مترو لندن في 7/7/2005 والتي نفذتها خلية محلية مرتبطة بالقاعدة وأسفرت عن مقتل 52 شخصاً، وإصابة ما يقرب من 900 آخرين، (تعد أكبر عملية نفذتها القاعدة في بريطانيا بسبب الخسائر المادية والبشرية التي نجمت عنها، وحالة الذعر العام التي ترتبت عليها).

— سلسلة التفجيرات التي هزت لندن في 21/7/2005، واستهدفت 3 محطات مترو أنفاق وحافلة من طابقين لنقل الركاب، ولكنها لم تسفر عن سقوط ضحايا.

— تفجير ثلاثة طرود أيام 5 و 6 و 7/2/2007 في عدة شركات غرب ووسط لندن ومقاطعة ويلز، ما أسفر عن إصابة أربعة بريطانيين.

— هجوم بسيارتين محملتين بالمتفجرات في 29/6/2007 بحي بيكاديللي وسط لندن استهدف ملاهي ليلية ودور سينما وتم إبطال مفعولها قبل الانفجار.

— هجوم بسيارة مفخخة في 30/6/2007 على مبنى مطار جلاسكو بأسكتلندا، ولكن الهجوم لم يسفر عن سقوط ضحايا.

4- جهود الحكومة البريطانية لمكافحة التنظيم:

مع تنامي خطر التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم القاعدة في بريطانيا، سعت الحكومة البريطانية إلى التعامل مع هذا الخطر من خلال سلسلة من التدابير، والإجراءات الأمنية والقانونية والاجتماعية، وكذلك التعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد، مع ملاحظة أن الإجراءات الأمنية كانت لها الغلبة من منطلق كونها قضية أمنية بالدرجة الأولى.

أ – الإجراءات الأمنية:

تعددت هذه الإجراءات وأخذت صوراً مختلفة من قبيل:

(1) اعتقال وملاحقة الخلايا والعناصر الإرهابية:

– في يناير 2004، تم اعتقال "الخير وسيلة"، وتقديمه للمحاكمة أمام محكمة بوستريت بلندن بعد العثور على 5 طلقات بحوزته خلال مروره على جهاز فحص أمني بمطار بريطاني.

– في 2004/3/30، تم توقيف 5 بريطانيين من أصل باكستاني مع 3 بريطانيين أثناء حملة مطاردة بلندن ومصادرة 500 كجم من أسمدة نترات الأمونيوم.

– في 2004/4/6، كشفت أجهزة الأمن بواسطة أجهزة التنصت مجموعة كانت تخطط لتصنيع مواد متفجرة تؤدي للوفاة أو العمى.

– في 2004/4/19، اعتقلت شرطة مانشستر 10 أشخاص يشتبه بأنهم إرهابيون كانوا يخططون للهجوم على مراكز تسوق كبيرة بمانشستر.

– في 2004/8/16، اعتقل جهاز الاستخبارات الداخلية (إم آي 5) 20 شخصاً بأسكتلندا للاشتباه في علاقتهم بالقاعدة.

– في 2004/10/1، أعلنت الشرطة البريطانية عن توجيه الاتهام، لـ 3 أشخاص أمام محكمة هورسفيري الجزئية بلندن، بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2000، بالسعي لشراء مواد لصناعة قنبلة قذرة.

— في 2004/12/2، قامت الشرطة بمداهمة منطقة مانشستر، واعتقلت شخصاً بموجب قانون مكافحة الإرهاب وتوقيف 5 أشخاص بموجب قوانين الهجرة.

— في أبريل 2005، اعتقلت الشرطة 10 أشخاص من العرب أغلبهم جزائريون لشكوك حول تورطهم في شبكة غاز الرايسين الإرهابية التي اتهم جزائري بتزعمها.

— في 2005/10/8، قامت شرطة مكافحة الإرهاب باعتقال 10 أشخاص بلندن ومدينتين بريطانيتين، بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005 في إطار عملية مرتبطة بتحقيق حول أنشطة إرهابية على صلة بالإرهاب الدولي في بريطانيا، ولها علاقة بتفجيرات 2005/7/7.

— في مارس 2006، ألقت الشرطة القبض على خلية من 7 أشخاص بريطانيين، (مجموعة الـ 7)، على صلة بالقاعدة حاولت شراء قنبلة قذرة من المافيا الروسية.

— في 2006/6/2، اعتقلت الشرطة مشتبهين بهما في إطار البحث عن قنبلة قذرة يمكن استخدامها في شن هجمات إرهابية.

— في 2006/6/21، اعتقلت الشرطة 4 أشخاص بلندن على خلفية قانون مكافحة الإرهاب.

— في 2006/8/10، اعتقلت أجهزة الأمن 24 شخصاً عقب إحباط تفجير طائرات مدنية بين بريطانيا وأمريكا وكندا.

— في 2007/1/23، اعتقلت الشرطة 5 أشخاص في بلدة هاليفاكس ومدينة مانشستر بتهمة الاشتباه في التجهيز لأعمال إرهابية.

— في 2007/1/31، اعتقلت الشرطة بمدينة برمنجهام 6 أشخاص باكستانيي الأصل بتهمة التورط في التخطيط لاعتداءات إرهابية، والتستر على معلومات يمكن أن تؤدي لمنع وقوع أعمال إرهابية طبقاً لقانوني الإرهاب 2000 و2006.

— في 2007/3/22، اعتقلت الشرطة 3 أشخاص بتهمة التآمر لتفجير نظام النقل ومعالج سياحية في لندن.

— في 2007/7/18، اعتقلت الشرطة 3 مشبوهين بمانشستر بتهمة التحضير لعمليات إرهابية.

- في 2008/8/14، اعتقلت السلطات الأمنية 3 أشخاص يشتبه في صلتهم بالإرهاب.
- في 2009/4/8، اعتقلت الشرطة 12 شخصًا بتهمة الضلوع في مخططات خطيرة للغاية مرتبطة بالقاعدة والقيادي الهارب في التنظيم "رشيد رؤوف" المتهم بوضع مخطط تفجير الطائرات عبر الأطلسي الذي كشف عنه في عام 2006.
- في 2009/11/16، اعتقلت الشرطة 4 أشخاص بتهمة التحضير والتواطؤ في أعمال إرهابية.

(2) إحباط المخططات الإرهابية:

- في 2005/10/9، أعلنت مصادر أمنية عن كشف مخطط لتنظيم القاعدة لاختطاف طائرة ركاب من شرق أوروبا وتفجيرها بأحد أجنحة مطار هيثرو المكتظ بالمسافرين، ردًا على مشاركة "بلير" في حرب العراق.
- في يولييه 2004، أحبطت أجهزة الأمن مخططات لشن هجمات في لندن يستهدف إحداها مطار هيثرو، وتتولى تنفيذه خلية من القاعدة يقودها "أبو موسى الهندي"، وتضم 12 شخصًا.
- في 2006/3/23، كشف النقاب عن أن الخلية المكونة من 7 أشخاص، (مجموعة الـ 7)، التي اعتقلت بعد الاشتباه في علاقتها بالقاعدة، حاولت شراء قنبلة مشعة من المافيا الروسية.
- في 2006/8/10، أعلن وزير الداخلية "جون ريد" عن إحباط مخطط إرهابي هدفه إسقاط عدد من الطائرات بتفجيرات في الجو، لإيقاع أكبر عدد من الخسائر البشرية.
- في يناير 2007 أحبطت الشرطة مؤامرة إرهابية بعد عدة أشهر من المراقبة، حيث سعت مجموعة إرهابية لأسر وقتل جندي بريطاني مسلم خدم في العراق، وكانت تأمل أن يؤدي تعميم شريط الفيديو الذي يصور عملية القتل إلى تراجع تجنيد المسلمين في الجيش البريطاني.
- في 2007/6/29، أحبطت الأجهزة الأمنية محاولتي تفجير سيارتين بحى بيكاديللي السياحي بلندن كانتا تستهدفان رواد الملاهي الليلية والمسارح وصالات السينما.

- في 2008/2/27، كشف رئيس وحدة تحقيقات تمويل الإرهاب (مارك هولمز) عن إحباط مخطط لمنشقين سعوديين يشتبه في استهدافهم الملك "عبد الله بن عبد العزيز" عاهل السعودية خلال زيارته للندن في أكتوبر 2007.

- في 2008/3/9، اكتشف جهاز الاستخبارات الداخلية "إم آي 5" وجود أربعة شرطيين يعملون بشرطة لندن يتجسسون لحساب القاعدة خلال عملية بحث عن خلية من المتطرفين تسرب معلومات عن شرطة سكوتلانديارد.

- في 2008/4/1، أحبطت شرطة سكوتلانديارد مخططاً إرهابياً للهجوم بالقنابل على مقر جهاز الاستخبارات الخارجية "إم آي 6"، بمنطقة فوكسهول جنوب شرق لندن و"عجلة الألفية" قرب مبنى البرلمان.

(3) تكثيف البحث عن الخلايا الإرهابية:

- في 2005/7/31، أشارت مصادر أمنية مقربة من سكوتلانديارد إلى أن خلية إرهابية ثالثة، (غير اللتين تورطتا في تفجيرات لندن يومي 7 و 2005/7/21)، مازالت ناشطة وتستعد لسلسلة هجمات انتحارية في لندن، حيث ساد اعتقاد بوجود فارين يخططون لعمليات جديدة.

- في سبتمبر 2006، أعلنت الأجهزة الأمنية اكتشافها شبكة تعمل على تجنيد إرهابيين جدد لتنفيذ عمليات لصالح القاعدة.

- في 2007/7/16، أعلن "ألان ويست" وزير الدولة لشؤون الأمن أن 30 خلية إرهابية تعد لتنفيذ اعتداءات، وأن الشرطة تراقب بشكل يومي 4000 شخص ينتمون لـ 200 جماعة تهدد الأمن بدرجات مختلفة.

(4) محاكمة الإرهابيين:

- في 2006/3/22، أعلن المدعي العام "ديفيد ووترز" عن محاكمة 7 بريطانيين على صلة بالقاعدة، ويشته في تخطيطهم لسلسلة اعتداءات في بريطانيا كانت تستهدف ملهى ليليًا كبيرًا ومنشآت كهرباء وغاز، وأحدهم خطط للحصول على قنبلة قذرة مصنوعة من

مواد مشعة، كذلك بحثوا إمكانية تسميم مشجعي كرة القدم بتلويث المأكولات التي تباع لهم.

- في 2007/7/16، قضت محكمة بريطانية بسجن 5 طلاب مسلمين بعد إدانتهم بجمع معلومات عن طريق الإنترنت عن صنع القنابل والإرهاب.

- في 2007/11/20، أصدرت محكمة بريطانية حكماً بالسجن لمدة 33 سنة على الغاني "مانفو كواكو" بتهمة التخطيط لتفجيرات تستهدف وسائل النقل العام بلندن عام 2005 بعد اعترافه بالضلوع في المؤامرة .

- في 2008/2/4، أدانت محكمة كينجستون خمسة أشخاص بتهمة إيواء أو مساعدة مدبري الاعتداءات الفاشلة التي استهدفت شبكة المواصلات العامة في 2005/7/21.

- في 2008/2/8، أصدرت محكمة ليستر حكماً بالسجن مدى الحياة طبقاً لقانوني الإرهاب لعامي 2000 و 2006 على المواطن "برفيز خان" لإدانته بالتخطيط لخطف جندي مسلم، وتسجيل عملية قتله ونشرها على الإنترنت لردع البريطانيين المسلمين المقاتلين في العراق وأفغانستان .

- في 2008/8/18، قضت محكمة بريطانية بسجن بريطاني لمدة 12 سنة بتهمة تجنيد شباب لاعتناق فكر تنظيم القاعدة.

(5) إقرار خطط واستراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب:

- في 2008/3/20، كشف رئيس الوزراء "جوردون براون" عن استراتيجية أمنية جديدة لمواجهة التهديدات الإرهابية تقوم على زيادة العاملين في جهاز الاستخبارات الداخلية والخارجية بمقدار الضعف، وإنشاء 4 وحدات جديدة لمكافحة الإرهاب علاوة على إنشاء 4 وحدات استخبارية جديدة.

- في 2008/4/16، كشفت وزيرة الداخلية "جاكي سميث" عن خطة جديدة لوزارتها تهدف لمكافحة انتشار التطرف في المجتمع البريطاني تقوم علي توظيف دعاة جدد مسلمين وبناء شبكة دولية ضد الدعاية الجهادية في العالم، باستقدام أئمة من الخارج لهذا الغرض.

- في 2009/2/17، أكدت صحيفة جارديان أن الحكومة تعد خططاً قد تؤدي لتقييد الحريات العامة، واتهام آلاف المسلمين بالإرهاب، حيث تعتبر الشخص إرهابياً إذا دافع عن الخلافة الإسلامية أو شجع الحكم بالشريعة الإسلامية أو آمن بالجهاد والمقاومة المسلحة، خاصة ضد إسرائيل، أو جادل بأن الإسلام حرم "اللواط" وهي الاستراتيجية التي وصفها "عبد العزيز التويجري" مدير عام الإيسيسكو (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة)، بأنها استراتيجية "عنصرية".

- في 2009/3/24 كشفت الحكومة عن استراتيجيتها الجديدة لمكافحة الإرهاب، والتي تتضمن تدريب 60000 شخص من العاملين بالأمكن العامة على مواجهة الإرهاب والتصدي لأصحاب الأفكار المناهضة للديمقراطية داخل المجتمع، ودعم أصوات المسلمين المؤيدين للديمقراطية، فضلاً عن منع المتطرفين من الوصول للمعلومات المتاحة في الإنترنت لشن هجمات إرهابية، علاوة على زيادة موارد أفراد شرطة مكافحة الإرهاب.

(6) إنشاء أجهزة لمكافحة الإرهاب:

- في فبراير 2007، أنشأ جهاز "إم آي 5"، مركز حماية البنى الوطنية لتأمين المواقع المهمة من الهجمات الإرهابية مثل وسائل الاتصالات والإنترنت.

- في 2007/3/30، أعلنت وزارة الداخلية عن اعتزامها إنشاء مركز جديد لمكافحة الإرهاب في إطار الخطط الجديدة لإعادة تنظيم هيكلتها الأمنية.

- في 2007/4/17، أعلنت الحكومة عن تشكيل وحدة جديدة لمقاومة أيديولوجية القاعدة ودعاوى التطرف الأخرى من الأنظمة المعادية، من منطلق إدراك أن الإرهاب لا يمكن هزيمته بالقوة العسكرية، بل بهزيمة أفكار الإرهابيين ودعايتهم.

- في مارس 2008، أسس جهاز "إم آي 5" وحدة سرية مكونة من 8 عناصر تعمل بالتنسيق مع شرطة أيرلندا الشمالية على مراقبة تحركات ناشطي القاعدة والمتطرفين الإسلاميين.

(7) ابتكار وسائل جديدة لمكافحة الإرهاب:

- في 10/4/2006، أعلنت صحيفة "التايمز" عن تكوين فريق من 51 خبيراً يمارس نشاطه من مختبر جديد بمركز الأبحاث السري التابع لوزارة الدفاع بمدينة بورتون داون بمقاطعة ويلتشاير، يعمل على تنسيق الرد العلمي لبريطانيا على الهجمات الإرهابية مثل تفجيرات 2005/7/7.

- في 1/8/2006، أعلنت الحكومة البريطانية عن اعتزامها بدء العمل بنظام إنذار أمني جديد لتحذير المواطنين بشكل أفضل من التهديد بالهجمات الإرهابية.

- في 10/3/2008، أعلنت شركة "ثروفيجن" البريطانية عن تطوير كاميرا (تي 5000) يمكنها كشف الأسلحة أو المتفجرات المخفية تحت الملابس من 25 متراً، ما يشكل طفرة في الصناعات الأمنية.

(8) الاستعانة بالجيش في جهود مكافحة:

- في 22/1/2007، استعانت الأجهزة الأمنية بوحدة من قوات "الصاعقة" كي ترابط في مدينة لندن لتوفير قدرة قتالية لدعم الشرطة في حالة التعامل مع إرهابيين مسلحين، (تضم خبراء مراقبة وإبطال مفعول قنابل).

(9) زيادة ميزانية مكافحة الإرهاب:

- قام جهاز الاستخبارات الداخلي "إم آي 5" بتخصيص 16 مليون جنيه استرليني من الميزانية السنوية الخاصة به البالغة 200 مليون جنيه استرليني، وذلك لجهود مكافحة الإرهاب (87% من الميزانية الخاصة بالجهاز تنفق على جهود مكافحة الإرهاب).

(10) إطلاق حملة لمكافحة تمويل الإرهاب:

- في 10/10/2006 أعلن وزير الخزانة "جورودن براون" عن إطلاق حملة لمكافحة تمويل الإرهاب تقوم على تجميد أموال المشتبه في تورطهم بالإرهاب بناء على معلومات استخباراتية، والاعتماد على نظام الحسابات الجنائية، وإلزام شركات الصرافة بالحصول على رخص تسجيل جديدة فيما يخص الحوالات المالية.

(11) التحوط لهجوم إرهابي بأسلحة دمار شامل:

- في 2010/1/18 كشف وزير الأمن ومكافحة الإرهاب "ألان ويست" أن بلاده تشن حربًا شرسة لمنع الإرهابيين من تهريب قنابل قذرة، لشن هجوم على أراضيها.

(12) منع الدعاة المتطرفين من دخول بريطانيا:

- في 2008/5/5 أصدرت وزيرة الداخلية "جاكي سميث" لائحة اشتملت على أسماء 22 شخصًا تم منعهم من دخول بريطانيا نظرًا لتشجيعهم على نشر التطرف والكراهية، منهم تسعة من العرب.

(13) إغلاق المؤسسات الإسلامية المتطرفة:

- في 2007/3/9، قررت وزارة التربية إغلاق مدرسة الجمعية الإسلامية المستقلة بحجة أنها غير صالحة لتوفير خدمات التعليم بموجب قانون مكافحة الإرهاب، (تم إغلاق 45 مدرسة أخرى وفقاً لهذا القانون).

(14) ترحيل المتطرفين:

- في 2009/2/17، وافق القضاء البريطاني على ترحيل "عمر محمود أبو عمر" (أبو قتادة) إلى الأردن حيث كان مسجوناً في بريطانيا منذ أغسطس 2005 لتهامه بالتورط في أعمال إرهابية والإشتباه في كونه أحد زعماء القاعدة في أوروبا.

(15) التنصت على اتصالات الإرهابيين:

- في أكتوبر 2007، أجبرت الحكومة البريطانية شركات الاتصالات الهاتفية على كشف سجلات المكالمات للهواتف الأرضية والجوالة لمدة سنة، في إطار مراقبة المكالمات الهاتفية.

(16) الارتقاء بقدرات الأجهزة الأمنية:

- عملت الحكومة على الارتقاء بقدرات أجهزتها الأمنية من خلال التدريبات، حيث تم تنفيذ عملية " الطريق " في إبريل 2009، والتي تعد الأضخم من نوعها بمجال مكافحة الإرهاب منذ عام 2001 في تقييم الوضع الأمني في البلاد.

ب- الجهود القانونية:

قبل هجمات 11 سبتمبر 2001، كانت هناك عدة قوانين لمكافحة ظاهرة الإرهاب تمثلت في قوانين 1998 و 2000 و 2001، ولكن في أعقاب تلك الهجمات بدأت الحكومة البريطانية في مراجعة قوانينها وإجراءاتها الخاصة بالمكافحة، فاستحدثت قوانين وإجراءات جديدة تهدف لمنع جرائم الكراهية الدينية، وإجراء مراجعة شاملة لنظام اللجوء والهجرة، ومن أبرز تلك القوانين الآتي:

- قانون عام 2003:

وهذا القانون نص على زيادة فترة احتجاز المشتبه بكونهم إرهابيين من 7 أيام إلى 14 يوماً، دون توجيه اتهامات رسمية إليهم، وقد جاءت الفتوى التي صدرت من لجنة القوانين بمجلس اللوردات البريطاني في ديسمبر 2004، والتي أكدت عدم دستورية قوانين مكافحة الإرهاب التي تنص على سجن أي مواطن أجنبي يشتبه في تورطه بالإرهاب، دون توجيه تهمة له لفترة غير محددة لتدفع الحكومة لإعادة النظر في ذلك القانون.

- قانون عام 2005:

وهو القانون المعروف بقانون "أوامر المراقبة والسيطرة"، وقد أثار هذا القانون جدلاً سياسياً واسعاً باعتباره لا يتعدى كونه نسخة أقوى من قانون عام 2001، والذي بمقتضاه، منح وزير الداخلية الحق في اعتقال الأجانب الذين يشتبه في انتمائهم لجماعات إرهابية، وذلك على أساس معلومات مخبرانية، أو ما تسميه الحكومة "معلومات سرية" ولذلك عرف في الصحافة آنذاك باسم قانون المعلومات السرية، وتشمل هذه الأدلة السرية أي دليل، مهما كانت وسيلة الحصول عليه سواء عن طريق التعذيب أو الحبس، ولكن يبقى الفرق بين القانونين في أن قانون 2005 يشمل المواطنين البريطانيين ولا يقتصر على الأجانب فقط، وبمعنى آخر يسمح بتحديد إقامة أي مواطن بريطاني مشتبه به أو حظر تجوله في أوقات محددة، ومنعه من استخدام الهاتف، إلى غير ذلك.

ونظراً لما يتضمنه هذا القانون من انتهاكات صريحة لحقوق الإنسان فإن الحكومة البريطانية لم تتمكن من إقراره إلا بعد أن تعهدت لأعضاء البرلمان بإعادة النظر في بنوده خلال عام.

- قانون عام 2006:

تضمن هذا القانون بنوداً أكثر تشدداً من سابقه، وذلك بعد أن فشلت كل هذه القوانين السابقة في منع التفجيرات التي شهدتها لندن في 7 و 21/7/2005، فقد نص على تجريم عدد من الأعمال منها: تمجيد الإرهاب والتحريض عليه، وحضور معسكر تدريب إرهابي، والاستعداد لتنفيذ أعمال إرهابية، كما نص أيضاً على زيادة مدة احتجاز المشتبه به لتصل إلى 28 يوماً؛ بعد رفض المعارضة لاقتراح الحكومة الخاص بزيادة تلك الفترة إلى 90 يوماً.

ولقد ارتبط بقانون عام 2006 وغيره من القوانين الأخرى بعض التطورات المهمة:

- في 2006/6/28، أصدرت المحكمة العليا حكماً بعدم شرعية قوانين مكافحة الإرهاب بدعوى أن أوامر الضبط والسيطرة تنتهك المادة (5) من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان التي تمنع الاعتقال دون محاكمة.

- في 2008/6/11، أقر مجلس العموم مشروع قانون يتضمن تمديد فترة احتجاز المشتبه ضلوعهم بالإرهاب دون تهمة لتصبح 42 يوماً بدلاً من 28 يوماً.

- في 2008/10/13، رفض مجلس اللوردات مشروع القانون السابق.

- في 2009/10/9، قررت السلطات تمديد العمل بقانون حظر السوائل التي يتعدى حجمها 100 مليلتر على الطائرات حتى عام 2012 والذي كان مقرراً انتهاء العمل به في إبريل 2010 وتم تطبيقه منذ التخطيط لتفجير طائرات فوق الأطلنطي باستخدام متفجرات سائلة عام 2006.

ج - الجهود الاجتماعية والثقافية:

وتتمثل هذه الجهود في الآتي:

(1) إشراك المجتمع المسلم في مكافحة الإرهاب:

- في 2004/9/25، أكد الأمين العام للمجلس الإسلامي "إقبال سكراني" أن المشاركة في الحرب على الإرهاب ومنع أي هجوم إرهابي هو تكليف شرعي وواجب على كل مسلم، وذلك بإصدار كُتيب طُبِعَ منه 500 ألف نسخة، يبين حقوق وواجبات المسلمين في بريطانيا.

- في 2006/9/24، نشرت نتائج استطلاع رأي أجرته مؤسسة "آي سي إم"، أظهر أن أغلبية المسلمين البريطانيين (86%) سيبلغون الشرطة عند الاشتباه بتورط أحد أبناء دينهم في الإعداد لهجوم إرهابي.

- في 2007/11/29 أصدرت الهيئة الاستشارية الوطنية لأئمة المساجد مسودة توجيهات وطنية تتضمن برامج لمكافحة التطرف بتفعيل المراقبة الذاتية على المساجد وتوصيات بتدريب الأئمة على علوم الدين.

- في 2009/3/17، رصدت الحكومة خمسة ملايين جنيه استرليني بين عامي 2008 و2011 لتمويل مشروعات للمسلمين لمواجهة التطرف والعنف في البلاد.

(2) تعزيز حوار الأديان:

في 2008/5/31، أعلن "توني بلير" رئيس الوزراء السابق عن خطة لإقامة جمعية خيرية تحمل اسم مؤسسة "توني بلير" الإيمانية، تعمل على تعزيز الحوار بين الأديان، وتستخدم الدين كعامل لتحقيق التنمية الاقتصادية وتسوية الصراعات بدلاً من استغلاله لإشعال العنف والاضطرابات.

د - مشاركة بريطانيا في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب:

وهذه المشاركة تأتي في صورتين هما:

(1) الانخراط في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب:

وهو التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بعد هجمات 2001/9/11، والذي اتخذته مطية لغزو أفغانستان واحتلال العراق، ما استفز القاعدة ودفعها لاستهداف الدول المشاركة في هذا التحالف.

- في 2004/3/23، طالب "جاك سترو" وزير الخارجية الحكومات الأوروبية خاصة أسبانيا بعدم الانسحاب من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، لأنه سيجعل هذه الحكومات ألعبوة في أيدي الإرهابيين، كما أن خروجها من التحالف لن يحميها من هجمات الإرهاب، ومن ثم فإن الإرهابيين هم المستفيد الأول من تفكك التحالف الدولي ضد الإرهاب.

- في 2007/9/24، أعلن رئيس الوزراء "جوردون براون" أن بلاده ستبقي على تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب العالمي، وأنها ملتزمة بمسؤولياتها تجاه أفغانستان والعراق، محذراً من أن القوة العسكرية وحدها ليست كافية لكسب المعركة.

(2) التعاون الأمني مع الدول الأخرى:

- في 2006/5/27، أعلن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة وبريطانيا تعترمان توسيع نطاق تبادل المعلومات الاستخباراتية بينهما بهدف مكافحة الإرهاب، وتعميق التعاون الأمني والعسكري بين البلدين.

- في 2006/7/11، اتفق رئيس الوزراء "توني بلير" مع الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" أثناء زيارته للندن، على ترحيل المعتقلين الجزائريين المتهمين بجرائم الإرهاب، ووقع الجانبان عدة اتفاقيات منها أربع قضائية لتسليم المتهمين بجرائم أمن الدولة، والتعاون القضائي ولقد تم بالفعل تسليم 17 إرهابياً جزائرياً للحكومة الجزائرية، كما سلمتها أيضاً السلطات البريطانية إرهابياً قيادياً من الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

- في 2006/11/19، اتفق رئيس الوزراء "توني بلير" مع الرئيس الباكستاني "بروفيز مشرف" على تعزيز التعاون بمجال مكافحة الإرهاب من خلال مضاعفة المساعدات البريطانية لباكستان، لترتفع من 236 مليون جنيه استرليني إلى 480 مليوناً لإصلاح التعليم الديني، ومواجهة نفوذ المدارس الإسلامية التي تعتبر حاضنة لنمو التطرف.

- في 2009/4/5، أكد "بيل راميل" وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجود تعاون أمني بين سوريا وبريطانيا بمجال مكافحة الإرهاب وسبل الوقاية منه.

5- رؤية تقييمية للجهود البريطانية:

على الرغم من تعدد وتنوع الجهود السابقة التي قامت بها الحكومة البريطانية للتعامل مع خطر تنظيم القاعدة، إلا أنه من الواضح أن الشكوك ما زالت مستمرة بشأن نجاحها في إجلاء مخاوف البريطانيين حيال استفحال خطر هذا التنظيم، خاصة وأن هناك عوامل تضعف من تلك الجهود وتساعد على استمرار هذا الخطر من قبيل الآتي:

- استمرار السياسة البريطانية على تبعيتها للسياسة الأمريكية، فرغم الآمال التي انعقدت على "جوردن براون" بأن ينتهج سياسة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة بعكس سلفه "توني بلير" إلا أنه استمر في انتهاج نفس السياسة التابعة، ويتضح ذلك في التمسك بالانخراط في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب وما يعنيه ذلك من استمرار الوجود العسكري البريطاني في كل من أفغانستان والعراق، وهو أمر يستفز القاعدة وغيرها من التنظيمات الجهادية المسلحة، والتي تعتبر استمرار الوجود العسكري الأجنبي في دولة عربية وإسلامية مبرراً مشروعاً لاستهداف بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المنخرطة في هذا التحالف.
- استمرار الاعتقاد لدى الكثيرين من المسلمين داخل بريطانيا بالدور التاريخي لهذا البلد في خلق الكثير من المشاكل والأزمات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وتحديداً القضية الفلسطينية، فهي المسؤول الأول عن مأساة الشعب الفلسطيني من خلال "وعد بلفور" المشؤوم الذي مهد الطريق لقيام الكيان الإسرائيلي، كما أنها شأنها شأن كثير من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تنحاز إلى جانب إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين والعرب، وتعتبر مصدراً رئيسياً للدعم الاقتصادي والعسكري لهذه الدولة، ومثل هذا الدور يعد عاملاً رئيسياً في خلق دوافع مستمرة لدى التنظيمات الجهادية المتطرفة للانتقام من بريطانيا، باعتبارها المسؤول الأول عما حاق بالأمميتين العربية والإسلامية من ضعف وتفكك.
- من الواضح أن هناك تركيزاً لافتاً على الإجراءات الأمنية في التعامل مع خطر القاعدة، وهو أمر يرجع - كما سبقت الإشارة - إلى مشكلات مرتبطة بأمن واستقرار المجتمع البريطاني، لكن مثل هذا التركيز يقابله عدم إعطاء أهمية كبيرة لمعالجة

الأسباب التي تساعد على نمو التطرف كمشاكل الفقر والبطالة والتمييز الاجتماعي، التي يعاني منها أبناء الجالية الإسلامية، وجميعها عوامل تجعلهم دائماً تربة خصبة لنشر أفكار التطرف وتجنيد المتطرفين من جانب القاعدة وغيرها.

- من الواضح أن فوبيا القاعدة هي السائدة في المجتمع البريطاني، وليس هناك اهتمام سوى بـ"الإرهاب الإسلامي" مع إغفال مصادر التهديد الأخرى للأمن البريطاني الداخلي فرغم تجاوز مرحلة التهديد التاريخي التي كان يشكلها الجيش الجمهوري الأيرلندي، وحلول إرهاب القاعدة محله، لكن يجب ألا يغفل أن هناك قوى داخل المجتمع البريطاني تسعى إلى التخلص من أعضاء الجالية الإسلامية، وهذه القوى إما يمينية متطرفة (حيث تشهد الساحة البريطانية صعوداً لليمين المتطرف الذي يتبنى سياسة عنصرية تجاه الأجانب والأقليات، خاصة المسلمين ويطالب بطردهم من بريطانيا)، أو قوى صهيونية تسعى لاستمرار الضغوط على المسلمين هناك من خلال استمرار نعتهم بالإرهاب.

وفي المجمل يمكن القول إن نجاح بريطانيا في التغلب على التهديدات التي تشكلها القاعدة مرهون بمعالجة الأسباب التي تساعد هذا التنظيم على أن يجد المدخل للولوج إلى الساحة البريطانية، وهو ما يتحقق من خلال العمل على:

- تبني سياسة جادة محايدة ومتوازنة، تعمل على حل قضايا وأزمات منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، بما يقود إلى تحقيق حلم الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، فضلاً عن الانسحاب من العراق بعد تهيئة أسباب الاستقرار له على المستويين الاقتصادي والسياسي والأمني.
- تبني سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، حتى لا تؤخذ بريطانيا بجريرة تبعيتها للتحالف الأمريكي الذي ورطها في العراق وأفغانستان، وجلب عليها ويلات الانتقام من جانب تنظيمات التطرف والإرهاب.
- تحقيق اندماج أبناء الجالية الإسلامية في المجتمع البريطاني من خلال تبني برامج اقتصادية واجتماعية، تساعد في القضاء على مشاكل الفقر والبطالة وتدهور مستوى خدمات التعليم والصحة من أجل القضاء على بذور نشر التطرف بين الفئات المهمشة.

ثانياً - القاعدة في أسبانيا

تعتبر أسبانيا إحدى الدول الأوروبية التي ظلت تعاني لعقود طويلة من الإرهاب، بحكم تجربتها منظمة "إيتا" الانفصالية في إقليم الباسك، ورغم أن تجربتها تلك مرتبطة بتناقضات قوية عرقية يعاني منها المجتمع الأسباني، إلا أن تجربتها مع ما يوصف بالإرهاب الإسلامي - حسب التعبير الغربي غير الدقيق - مثلها مثل بريطانيا مرتبطة بدرجة كبيرة باعتبارات سياسية ترجع إلى مواقف وسياسات الحكومة الأسبانية، وتحديدًا دورها في "التحالف الأوروبي ضد الإرهاب".

غير أن تجربة أسبانيا مع إرهاب القاعدة مختلف عن تجربة بريطانيا، فإرهاب القاعدة قادم إلى أسبانيا من الخارج من خلال تسلل عناصر القاعدة إلى الأراضي الأسبانية، بعكس بريطانيا التي نجحت فيها القاعدة بتجنيد أناس ولدوا ونشأوا داخل بريطانيا (سواء من أصول آسيوية أو عربية).

ولعل مما ساعد على سهولة انتقال عناصر الإرهاب إلى أسبانيا هو القرب الجغرافي بينها وبين منطقة المغرب العربي، حيث تتواجد التنظيمات السلفية الجهادية المسلحة في الجزائر والمغرب - وخصوصًا المنظمة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي انضوت تحت لواء القاعدة تحت مسمى "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" - حيث انتقلت تلك العناصر وانتظمت - كغيرها في أوروبا - في خلايا وشبكات تتلقى الأوامر من القاعدة وتتولى تنفيذ العمليات بطريقتها الخاصة.

ولقد رفض بعض خبراء الإرهاب القول بوجود صلة بين القاعدة وبين الإرهاب الذي تعرضت له أسبانيا في 2004/3/11، ولكن ذلك الطرح يتعارض مع ما كشفته مصادر استخباراتية أكدت أن تفجيرات مدريد كانت بتحريض متشددين يقيمون في إقليم وزيرستان بشمال أفغانستان وأن المغربي الذي قاد الخلية المنفذة للتفجيرات سافر إلى غرب باكستان قبل وقت قصير من وقوع الهجمات واجتمع مع "حمزة ربعة" رئيس العمليات الخارجية في القاعدة.

ذلك الجدل حول مسؤولية القاعدة عن الهجمات التي استهدفت قطارات مدريد يبدو محسوماً في اتجاه التأكيد على وجود دور قوي لهذا التنظيم في تلك التفجيرات، خاصة وأن جماعة "أبو حفص" التي توصف بأنها فرع تنظيم القاعدة في أوروبا أعلنت مسؤوليتها عن تلك الهجمات.

وتكاد تجزم التقارير الأمنية بأن للقاعدة وجوداً قوياً في أسبانيا، حيث كشف تقرير أعده الجهاز الأمني الخاص بالحرس المدني الأسباني عن وجود خلايا دعم للإرهابيين في عشرة أقاليم أسبانية، وأنهم يعيشون حياة طبيعية ويمكنهم التحرك في مناطق المهاجرين، وبعض عناصر هذه الخلايا يقومون بتزوير المستندات والوثائق والعملية ويستضيفون المتطرفين ويقدمون لهم دعماً لوجيستياً إضافة إلى تجنيد إسلاميين وإرسالهم للتدريب في أفغانستان وأندونيسيا للمساهمة في نشر الدعوة إلى الجهاد.

أيضاً تقوم تلك الخلايا بتقديم أجهزة الكترونية لمجموعات في الجزائر والشيكان كما تمول مجموعات متطرفة في المغرب مرتبطة بالقاعدة، والأكثر من ذلك أن هذه الخلايا تتعاون فيما بينها لتشكل بنية تحتية تساعد في تسهيل مرور الأسلحة المزورة عبر أسبانيا لتمويل إرهابيين في المغرب.

وبحسب التقرير المذكور، فإن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد المتطرفين بمدينة سبتة ومليلة (المغربيتين اللتين تحتلها أسبانيا) وأغلب المتورطين في عمليات إرهابية في المغرب هربوا إلى أسبانيا، بدليل اعتقال عبد العزيز بن عائشة في 2003/6/13 بإقليم الأندلس وهو من أبرز المتورطين في اعتداءات الدار البيضاء في مايو 2003.

ووفقاً لتقديرات المصادر، يتركز وجود المجموعات الإرهابية في أسبانيا بعدة مدن رئيسية هي: قرطبة ونمرناطة وألميريا، كما أن "لاريوخا" تضم جمعيات وتنظيمات تقدم الدعم للمتطرفين.

وتعتبر مقاطعة كاتالونيا أكثر المقاطعات الأسبانية لفتاً لأنظار المتطرفين ويخشى بصورة دائمة أن تتعرض لاعتداءات من جانبهم، حيث يوجد بها أكبر جالية يهودية في أسبانيا، وقد اعتقلت في الإقليم بالفعل مجموعة سلفية ذات علاقة بالقاعدة.

ويبدو أن إرهاب القاعدة قد تحول بدوره إلى معضلة بالنسبة للسلطات الأمنية الأسبانية، ليزيد من تعقيد المسؤولية الأمنية الواقعة على عاتقها لا سيما وأنها ما زالت تعاني حتى الآن من إرهاب منظمة "إيتا" الانفصالية، التي يؤكد البعض أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بينها وبين القاعدة، وتؤكد مصادر استخباراتية أن أسبانيا أخفقت في مكافحة الدعم المالي لتنظيم القاعدة جراء أخطاء في اللوائح السوداء للمشتبه بهم والذين جمدت حساباتهم المصرفية.. كما أن التنظيم نجح في إنشاء مركز مهم في الصحراء الأفريقية لتدريب جهاديين على استخدام السلاح والمتفجرات وتجنيدهم في أسبانيا.

وتسود هواجس قوية لدى الأجهزة الأمنية الأسبانية من احتمال تعرض البلاد لهجمات إرهابية كبيرة مماثلة لتفجيرات مدريد 2007 ففي 2007/4/22 حذر تقرير لجهاز أمني من تعرض أسبانيا لشن هجمات من جناح القاعدة بالمغرب الإسلامي والذي له نشاط ملحوظ داخل الأراضي الأسبانية.

ويكاد يكون هناك اتفاق على أن الحرب ضد العراق والقاعدة (حيث تشارك أسبانيا في التحالف الدولي ضد الإرهاب) هما المحفزین الرئيسيين لتفجيرات مطارات مدريد في 2004/3/11، تلك التفجيرات التي تعدى نطاق تأثيرها، الخسائر البشرية والمادية التي نتجت عنها إلى تحقيق تأثير سياسي كبير داخل أسبانيا أثر بصورة سلبية على جبهة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، إذ ترتب على تلك العملية سقوط حزب الشعب الذي كان يقوده "خوزية ماريا أثار" رئيس الوزراء في الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي مهد الطريق لاتخاذ قرار بسحب القوات الأسبانية من العراق.

2- القيادات:

كما سبقت الإشارة ليس للقاعدة في أسبانيا - مثلما الحال في بريطانيا وفرنسا - قيادة عليا تتولى التخطيط للعمليات ومستويات قاعدية تتولى التنفيذ، بل هناك قيادات للشبكات والخلايا تعمل كل منها بصورة منفصلة عن الأخرى ولكن قد يكون هناك نوع من التنسيق فيما بينها.

ومن واقع تتبع عمليات الملاحقة الأمنية لخلايا وعناصر التنظيم منذ هجمات مدريد 2004/3/11، يمكن حصر بعض قيادات وعناصر هذه الخلايا وكذلك الشخصيات التي اتهمت بالتعاون مع القاعدة على النحو التالي:

- "يوسف بلحاج" أو "أبو دجاجة الأفغاني"، الناطق باسم القاعدة في أوروبا وصاحب شريط الفيديو الذي أعلن من خلاله تبني القاعدة لتفجيرات مدريد.
- "عبد العزيز بن عائشة"، ينتمي لفرع القاعدة ببلاد المغرب وتورط في تفجيرات الدار البيضاء في مايو 2003 وهرب إلى أسبانيا حيث اعتقل.
- "تيسير علوني"، مراسل قناة الجزيرة القطرية، واتهم بإقامة علاقات مع القاعدة.
- "جمال زوغام"، عضو خلية للقاعدة تم تفكيكها عام 2001 ومتهم بوضع حقيبة متفجرات في أحد قطارات مدريد.
- "هشام التمساني"، إمام مسجد بيرشلونة تم تسليمه للمغرب في 2004/3/12.
- "مصطفى ستماريام" (أبو مصعب السوري)، أحد مدبري تفجيرات مدريد.
- "إبراهيم حمدي"، "عبد السلام دشراوي"، "سيد أcharيز"، "صلاح الدين بن يعيش"، "مصطفى ميموني"، "سرحان عبد المجيد فاختر"، أعضاء في الخلية المتهمه بالتورط في تفجيرات مدريد.
- "إسماعيل الأطرش"، "جمال مرابط"، "مجيد مشماشة"، "مراد جالا"، "علي عمر جلول"، "أحمد محمد أحمد"، أعضاء خلية اشتبه في تخطيطها لتفجير المحكمة الوطنية العليا.
- "ماجد البقالي"، "عبد القادر فرحاوي"، "محمد ضحى"، أعضاء خلية سعت للحصول على متفجرات.
- "محمد أشرف"، قيادي في الخلية التي كانت تعد لهجوم على المحكمة الوطنية بمدريد.
- "رشيد محمد قدور"، "عبد النبي خونجا"، "رشيد بن دودة"، "سعيد بن دودة"، "سعيد شداوي"، "محمد شداوي"، مشتبه في تورطهم بتفجيرات مدريد.
- "جواد البزروتي"، مغربي يشتبه في علاقته بضالعين في هجمات مدريد.
- "علقمة العماري"، "عبد المجيد بوشار"، "محمد أفلاح"، "محمد مسطم"، "جمال أحميدان"، أعضاء خلية يشتبه في وجود علاقة لها بتفجيرات مدريد.
- "عماد الدين بركات جركس (أبو الدحداح)، الزعيم المفترض للقاعدة في أسبانيا.
- "لويس خوسيه جيلان (يوسف غيلان)، واحد من 24 شخصا يشتبه في انتمائهم لخلية للقاعدة في أسبانيا.
- "عبد الحق الشرقي"، قدم مساعدة لمنفذي هجمات 2004/3/11.

- رشيد أغليف، مغربي قدم المساعدة للخلية المنفذة لهجمات قطارات مدريد.

- ربيع عثمان سيد أحمد (أو محمد المصري) ، يحيى معوض محمد راجح - متهمين بالانتماء لمجموعة مرتبطة بالقاعدة، حيث اعتقلا بميلانو في يونيو 2004 بناء على طلب القاضي الأسباني "خوان دل ألو" بتهمة الإرهاب الدولي. وقد لعب محمد المصري دوراً مهماً في اعتداءات مدريد.

- عبد الكريم الوزاني، محمد الوزاني - اتهما بالتعامل والانتماء لمجموعة إرهابية.

3- أبرز العمليات:

على الرغم من أن أسبانيا عانت كثيراً ومازالت من إرهاب منظمة "إيتا" الانفصالية، إلا أن تجربتها مع إرهاب القاعدة والتنظيمات الجهادية المسلحة المرتبطة بها تكاد تكون محدودة وتقتصر على عملية نوعية واحدة كبيرة هي تلك العملية التي استهدفت أربعة قطارات بمدريد في 2004/3/11، وأسفرت عن مقتل 191 شخصاً غير إصابة 1500 آخرين. ولقد أفادت التحقيقات بأن تلك العملية من تنفيذ خلية متعددة الجنسيات تابعة للقاعدة (3 مغاربة وهنديان مسلمان بعضهم مقيم في أسبانيا وبعضهم دخل البلاد لتنفيذ الهجمات). واعتبر خبراء الإرهاب تورط التنظيم في هذه التفجيرات تطوراً مروعاً، خاصة وأنه لم يستخدم فيها أسلوب التفجير الانتحاري الذي درجت على استخدامه القاعدة في العراق، بل تم تنفيذها من خلال أجهزة تحكم متطورة.

ولقد لفتت عملية مدريد الانتباه إلى تركيز القاعدة على استهداف المرافق الحيوية كقطاع النقل والمواصلات (القطارات) والمحاكم، خاصة المحكمة الوطنية العليا التي يُحاكم أمامها عناصر وخلايا التنظيم التي جرى تتبعها واعتقالها.

4- جهود الحكومة الأسبانية لمكافحة التنظيم:

لم تتوان الحكومة الأسبانية بعد تفجيرات مدريد في اللجوء للعديد من الإجراءات الأمنية، وكذلك التعاون مع الدول الأخرى، من أجل التعامل مع خطر تنظيم القاعدة، ومن ضمن هذه الإجراءات:

أ - تعقب الإرهابيين بالاعتقال والتوقيف:

- في 2003/6/13، جرى اعتقال عبد العزيز بن عايشة الهارب في أسبانيا لتورطه باعتداءات الدار البيضاء في مايو 2003.
- في سبتمبر 2003، جرى اعتقال تيسير علوني مراسل قناة الجزيرة القطرية (الحامل للجنسية الأسبانية) بتهمة التورط في علاقة مع تنظيم القاعدة.
- في 2004/3/15، اعتقلت الشرطة الأسبانية جزائريًا بمدينة "سان سبستيان" بعد أن علمت أنه هدد في مطلع عام 2004 بقتل عدد كبير من سكان مدريد.
- في 2004/4/1، أصدرت سلطات التحقيق الأسبانية مذكرة توقيف بحق التونسي "سرحان فاخنت" بتهمة الضلوع في هجمات مدريد.
- في 2004/5/14، جرى اعتقال أربعة جزائريين وأسباني بتهمة تقديم الدعم اللوجستي وجمع الأموال ولتجنيد مقاتلين لصالح القاعدة في أوروبا.
- في 2004/10/18، أعلنت مصادر في الداخلية الأسبانية اعتقال ثمانية جزائريين ومغاربة للاشتباه في تخطيطهم لتفجير المحكمة الوطنية العليا.
- في 2004/12/21، جرى توقيف أربعة مغاربة وعرضهم على قاض التحقيقات "بالتازار غارثون" بتهمة التورط في اعتداءات الدار البيضاء ومدريد.
- في 2004/12/22، أعلنت الداخلية الأسبانية اعتقال ثلاثة مغاربة بتهمة السعي لشراء متفجرات والانتماء لمنظمة إرهابية والتآمر لتنفيذ أعمال إرهابية.
- في 2005/1/5، أعلن وزير الداخلية "خوسيه ألونسو" أن القوات الأمنية الأسبانية اعتقلت بالتعاون مع فرنسا وبلجيكا 266 إرهابيًا بينهم 131 إسلاميًا.
- في 2005/2/3، اعتقلت الشرطة الأسبانية "رشيد محمد قدور" بمدينة مليلة بتهمة الاشتراك في تفجيرات مدريد.

- في 2005/3/8، أعلنت الشرطة عن اعتقال المغربي "جمال البزروتي" للاشتباه في علاقته بخمسة متطرفين ضالعين باعتمادات مدريد.

- في 2005/5/23، اعتقلت الشرطة ثلاثة مغاربة يشتبه في تقديمهم مساعدات لمنفذي تفجيرات 2004/3/11.

- في 2005/8/24، اعتقلت الشرطة الأسبانية شخصاً أسبانياً بتهمة إرسال فاكس لعدة سفارات ووسائل إعلام يهدد الفاتيكان باسم القاعدة.

- في 2006/1/15، أمر القاضي "قرناندو سرلسكا" بإيداع سبعة إسلاميين قيد الحبس الاحترازي للاشتباه في انتمائهم لخليتين إرهابيتين تعملان على تجنيد مقاتلين لإرسالهم إلى العراق للانضمام إلى صفوف القاعدة.

- في 2006/1/20، اعتقلت أجهزة الأمن مواطناً جزائرياً بتهمة انتمائه إلى جماعة إرهابية تقدم الدعم المالي واللوجستي لعناصر القاعدة.

- في 2007/10/27، اعتقلت الشرطة العقيد "محمد السمرأوي" المسؤول السابق بالمخابرات الجزائرية.

- في 2008/1/25، اعتقلت السلطات بمدينة برشلونة مجموعة إرهابية من تسعة باكستانيين وهندي كانت تخطط لشن هجمات واسعة في أسبانيا.

ب - ملاحقة الخلايا الإرهابية:

- في 2006/3/6، أشارت تقارير بلجيكية للقضاء الأسباني إلى أن إرهابيين مغاربة مقيمين في بلجيكا شاركوا في التحضير لتفجيرات مدريد.

ج - محاكمة الخلايا والعناصر الإرهابية:

- في 26/9/2005، حكم القضاء الأسباني على "عماد جركس" بالسجن 27 عامًا بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي والتآمر لتنفيذ هجمات 11 سبتمبر. وكذلك الحكم على "تيسير علوني" مراسل قناة الجزيرة بالسجن 7 سنوات بتهمة التعاون مع القاعدة، والحكم على "إدريس شبلي" بالسجن بتهمة الانتماء للقاعدة وأيضًا الحكم ببراءة السوري "عصوب غليون".

- في 23/10/2007، وجهت محكمة أسبانية اتهامًا إلى 22 شخصًا لارتباطهم بخلية إسلامية تجند أشخاصًا في أسبانيا للقتال لحساب القاعدة في العراق.

د - المشاركة في جهود مكافحة الإرهاب:

(1) التعاون في الإطار الثنائي:

- في 15/3/2004، أعلنت مصادر أسبانية أن السلطات الأسبانية طلبت من دول أوروبية وعربية من بينها السعودية مساعدتها في التحقيقات بشأن تفجيرات مدريد. 2004/3/11.

- في 30/10/2004، قام وفد أمني مغربي برئاسة "حميد العسكري" مدير شرطة الرباط بزيارة مدريد لبحث أوجهة التعاون بمجال التحقيقات في تفجيرات مدريد.

- في أكتوبر 2004، طلبت أسبانيا من ألمانيا تسليمها مأمون دركزلي المشتبه بأنه أحد أبرز قيادي القاعدة بأوروبا وينشط في الدعم اللوجستي والمالي للتنظيم.

- في 5/1/2005، أعلن وزير الداخلية "خوسيه ألونسو" أن القوات الأمنية الأسبانية اعتقلت بالتعاون مع فرنسا وبلجيكا 266 إرهابيًا مفترضًا بينهم 131 إسلاميًا.

- في 28/1/2005، أصدرت السلطات السويسرية أمرًا بتسليم الأصولي الجزائري "محمد أشرف" للسلطات الأسبانية بناء على طلب القضاء الأسباني بوصفه قياديًا في مجموعة أصولية كانت تحضر لعملية إرهابية ضد المحكمة الوطنية بمدريد (تم تفكيك هذه الخلية).

(2) التعاون في الإطار الجماعي:

- دعا نادي مدريد الذي يضم 44 رئيس دولة وحكومة سابق، إلى عقد مؤتمر لمكافحة الإرهاب في مدريد في الفترة من 8 - 10/3/2005 تحت عنوان " ديمقراطية وإرهاب" لمناقشة وضع إطار مشترك لمكافحة دولية للإرهاب وتعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية (في الذكرى الأولى لهجمات مدريد).

5 - رؤية تقييمية للجهود الأسبانية:

من استعراض جهود السلطات الأسبانية في مجال مكافحة إرهاب القاعدة .. يلاحظ أنه كان هناك تركيز واضح على الجوانب الأمنية دون غيرها، من منطلق أن المشكلة بالأساس مشكلة أمنية في مجتمع يسوده الهاجس الأمني بسبب تجربته المريرة مع الإرهاب الذي تمثلته منظمة "إيتا" الانفصالية، كما أن حقيقة كون الإرهاب ظاهرة أمنية عابرة تطلبت من أسبانيا التعاون مع بعض الدول الأوروبية، وكذلك بعض دول المغرب العربي في ملاحقة وتتبع خلايا وعناصر الإرهاب .. لكن من الواضح أن تلك الإجراءات يجب استكمالها بإجراءات أخرى حتى يمكن أن تؤدي ثمارها من قبيل:

- الحاجة إلى تعاون أوثق بين أسبانيا وشريكاتها الأوروبيات (في الإطار الجماعي) من أجل وضع حد لعمليات الهجرة غير المشروعة، خاصة التي تأتي من منطقة المغربي العربي، وتحديدًا الجزائر والمغرب، وهي الهجرة التي يتسلل في إطارها العناصر الإرهابية إلى أسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية .. فضلاً عن تحسين عملية الهجرة المشروعة بوضع ضوابط لها حتى لا تتحول إلى مشكلة أمنية واجتماعية لأسبانيا ولتلك الدول.

- تعزيز التعاون الاستخباراتي بين أسبانيا وغيرها من الدول المعنية بإرهاب تنظيم القاعدة أوروبية وغير أوروبية، بما يسمح بتبادل المعلومات حول الخلايا والعناصر الإرهابية ومخططاتها وتحركاتها .. فضلاً عن التعاون في مجال منع التمويل عنها ومن ثم تجفيف الإرهاب من المنبع.

- التعامل مع ظاهرة الإرهاب الأصولي على الأراضي الأسبانية، بعيداً عن التأثير بخلفيات سابقة لأن من شأن ذلك أن يحول الحرب على الإرهاب في اتجاه آخر لتصفية حسابات خاصة أو لتحقيق أهداف خاصة. فـ "تيسير علوني" مراسل. قناة الجزيرة -

الأسباني الجنسية - اعتُقل بتهمة ارتباطه بالقاعدة رغم أنه كان يؤدي عمله كمراسل في أفغانستان أثناء الحرب التي شنتها أمريكا على القاعدة وطالبان وحكم عليه بالسجن 7 سنوات، ورغم أن القضاء الأسباني أمر بإطلاق سراحه مع آخرين، لكن الشرطة عادت واعتقلته مرة أخرى بأوامر القاضي "بلتازار غارثون"، وهو الأمر الذي جعل البعض يتهم "غارثون" بأنه يحاول استغلال ارتباط القضية بقناة الجزيرة لتحقيق شهرة واسعة.

*ضرورة العمل على مراعاة الجوانب الثقافية والاجتماعية عند التعامل مع ظاهرة الإرهاب، وعدم التركيز فقط على الجوانب الأمنية .. بمعنى العمل على تحقيق اندماج الجاليتين العربية والإسلامية في المجتمع الإسلامي وتجنب تهميش أو فرض العزلة على أبنائها، حتى لا يكونوا مثل بريطانيا تربة خصبة لتجنيدهم من جانب المتطرفين الذين يستهدفون المجتمع الأسباني.

ثالثاً - تنظيم القاعدة في فرنسا

1- النشأة:

لا تختلف فرنسا عن بريطانيا وأسبانيا في أن لها هي الأخرى تجربة مع الإرهاب يتمثل في جبهة التحرير الوطنية الكورسيكية، التي مارست - وما زالت - تمارس نشاطها بصورة أساسية في جزيرة كورسيكا سعياً وراء استقلال الجزيرة عن فرنسا، ولكن مع ذلك فإن تجربة فرنسا مع ما يسميه الغرب بـ "الإرهاب الإسلامي" ربما تسبق أحداث سبتمبر 2001، حيث شهد عقد التسعينيات بعض العمليات الإرهابية التي تورطت فيها جماعات يشتبه في كونها إسلامية متطرفة.

والثابت من وجهة نظر خبراء الإرهاب أن علاقة فرنسا مع ما يسمى بالإرهاب الإسلامي مرتبطة وبدرجة كبيرة مع تداعيات الصراع الدموي بين الدولة والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر وتدخل فرنسا في هذا الصراع، ولكن مع ذلك تبقى هذه الدولة هي الأقل استهدافاً من قبل القاعدة من بين جيرانها الأوروبيين بدليل أن غالبية الإرهابيين الذين اعتقلوا في باريس منذ عام 2001 كشفت التحقيقات أنهم لم يركزوا في مخططاتهم على استهداف فرنسا وإنما كانوا يستهدفون مناطق أخرى خارجها.

ولعل مما ساعد على جعل فرنسا أقل استهدافاً بالإرهاب الذي تمثله القاعدة من بريطانيا وأسبانيا أنها لم تشارك في حرب العراق، ورفضت الانجراف وراء المخططات الأمريكية والبريطانية في هذا البلد، لكن ذلك لا يمنع من أنها شاركت في حملة مكثفة لمواجهة إرهاب القاعدة مثل غيرها من الدول الأوروبية، خاصة وأنها وجدت نفسها ليست بعيدة عن دائرة الاستهداف نتيجة لبعض السياسات والمواقف الداخلية فيما يخص التعامل مع أبناء الجالية الإسلامية، فالسياسة العلمانية الفرنسية وموقفها ضد النقاب وسن قوانين لمنع ارتدائه، علاوة على أنها جلبت الانتقادات للحكومة بأنها تتخلى عن التعددية الثقافية، فإنها جلبت عليها أيضاً غضب تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والذي توعده فرنسا بانتقام مفرع.

ولقد أعلن "كريستوف شابو" رئيس وحدة التنسيق ومكافحة الإرهاب في 2006/9/7 أن مستوى التهديدات الإرهابية لفرنسا مرتفع، وأنها تشكل هدفاً لمنظمات التطرف ومنها القاعدة خاصة وأن الأخيرة تصفها بأنها البلد الصليبي الحليف للولايات المتحدة، كما أن مشاركتها بقوات حفظ سلام في لبنان يعزز من وجود هذه التهديدات وقد تستهدف القوات الفرنسية في لبنان أو تستهدف مواقع إسرائيلية بفرنسا.

ويزيد من مصادر القلق لدى الفرنسيين من تحولهم إلى هدف لإرهاب القاعدة، إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر في 2006/9/15 عن انضمامها لتنظيم القاعدة في الحرب ضد الولايات المتحدة وفرنسا والمغرب، فضلاً عن تهديدات "أيمن الظواهري" الرجل الثاني في القاعدة لفرنسا، وتهديد كتائب أبو حفص المصري (فرع القاعدة في أوروبا) في 2007/5/15 بشن حملة جهادية دامية في فرنسا ردّاً على انتخاب "نيكولا ساركوزي" المعروف بتأييده لإسرائيل وأمريكا كرئيس لفرنسا، كما حذرت المخابرات الفرنسية من تحول شبان فرنسيين مسلمين يقصدون مدارس أصولية في شمال أفريقيا وباكستان إلى إرهابيين، وحذرت أيضاً من تزايد الأخطار التي توجهها من قبل فرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات المشابهة في الجزائر.

إن تلك المخاوف ثبت أنها تستند إلى أساس من الحقيقة بدليل تعرض الفرنسيين لبعض الهجمات من جانب القاعدة خلال العام 2007، ولكن الملاحظ أن هذه الهجمات استهدفتهم في

الخارج وليس داخل فرنسا، حيث قتل 4 فرنسيين في السعودية في 2007/2/27، كمل قتل 4 سياح فرنسيين وأصيب خامس في هجوم بموريتانيا في 2007/10/8.

واللافت أن صحيفة "صن" البريطانية أشارت في 2008/1/15 إلى تنظيم القاعدة يخطط لشن عمليات انتحارية تستهدف مواقع اقتصادية حساسة في باريس، مع احتمال استهداف السياح البريطانيين الذين يزورون فرنسا (3 ملايين سائح بريطاني كل عام) ومن ضمن الأهداف ديزني لاند وبرج إيفل بجانب مطاري شارل ديغول وأورلي والمحلات التجارية الفخمة في شانزليزيه.

2 - القيادات:

إن ما ينطبق على بريطانيا وأسبانيا ينطبق أيضًا على فرنسا، بمعنى أن ما يوجد في الأخيرة هو مجرد شبكات وخلايا نائمة لتنظيم القاعدة يجري تنشيطها وقت الضرورة، ومن ثم فإن القيادات هي قيادات للخلايا لا أكثر.

ومن واقع عمليات الملاحقة والاعتقال التي تمت لأعضاء القاعدة اتضح أن أغلب عناصر هذه الخلايا وقياداتها ينتمون إلى منطقة المغرب العربي (الجزائر والمغرب) حيث توجد جالية كبيرة من البلدين في فرنسا، ومن أبرز تلك القيادات والعناصر ما يلي:

- "مصطفى بعوشي"، قائد خلية تابعة للجماعة المغربية تورطت في تفجيرات الدار البيضاء عام 2003.

- "بوعلام بن سعيد"، "سماعين آيت"، "علي بلقاسم"، متهمون بالتورط في تفجيرات وقعت في باريس عام 1995.

- "مصطفى خالد"، مارس عمليات سطو في فرنسا لتمويل الجماعة الإسلامية الجهادية المغربية.

- "حميد باش"، فرنسي مغربي اعترف بعد اعتقاله بالتخطيط لتفجيرات في إيطاليا.

- "شعلالي بن شعلالي"، جزائري اتهم مع زوجته بتدبير هجوم كيماوي في باريس.
- "عبد الحميد عيساوي"، إمام مسجد تورط في محاولة تفجير القطار السريع عام 1995.
- "محمد حسن" (أبو يحيى الليبي، تهاجم على فرنسا في أشرطة بثت على الانترنت وقام بنشر دليل الجهاد لأبي مصعب السوري الذي يحض على ضرب فرنسا وجعلها هدفاً للإرهاب.
- "نشوان عبد الرزاق عبد الهادي"، مسؤول عن إعادة تسريب جهاديين إلى فرنسا لتشكيل خلايا إرهابية.
- "وليد التونسي"، أنشأ شبكة لإعادة تسريب الجهاديين نحو فرنسا وأوروبا عبر سوريا ولبنان.
- "أبو عبد الرحمن البدوي"، قام باستقطاب طلاب فرنسيين في اليمن ودربهم على تنفيذ هجمات انتحارية.
- "طاهر يوراشيف"، مندوب القاعدة في آسيا الوسطى وقام باستقطاب جهاديين فرنسيين في الشبكات الجهادية القوقازية.

3 - أبرز العمليات:

تعرضت فرنسا للعديد من الهجمات الإرهابية التي يشتبه في تورط القاعدة أو تنظيمات أصولية مسلحة مرتبطة بها في ارتكابها، ولكن ما يجعلها مختلفة عن بريطانيا وأسبانيا أمرين.. الأول: أن بعض هذه الهجمات تعود إلى عقد التسعينيات أي أنها سابقة لهجمات 11 سبتمبر 2001، والثاني: أن معظم العمليات التي استهدفتها كانت خارج الأراضي الفرنسية.

والملاحظ في هذه العمليات أنها استهدفت مرافق ونشآت حيوية من قبيل القطارات والطائرات والمنشآت السياحية والشركات والسفارات فضلاً عن المواطنين.. وكان الأسلوب المستجد في تنفيذها استخدام الطائرات لضرب المنشآت الكبرى (مثلما حدث في 11 سبتمبر 2001) والهجوم بالقنابل والطرود المفخخة والهجوم باستخدام الأسلحة الخفيفة (كما في حادثي قتل الفرنسيين في السعودية وموريتانيا السابق الإشارة إليهما).

ومن أبرز العمليات التي نفذت ضد فرنسا في الداخل والخارج ما يلي:

- 1994، عملية اختطاف طائرة ركاب تابعة للخطوط الفرنسية لضرب برج إيفل بباريس.
- 1995، شن سلسلة هجمات بالقنابل على مترو باريس (القطار السريع).
- أكتوبر 2002، عملية تفجير الناقلات الفرنسية ليمبورج على بعد 3 أميال من ميناء عدن اليمني على يد مجموعة تابعة للقاعدة.
- في 2004/10/8، عملية تفجير قنبلة متورطة القوة أمام السفارة الإندونيسية بباريس أسفرت عن إصابة 9 أشخاص بجروح طفيفة وأعلنت الجبهة الإسلامية الفرنسية المسلحة عن مسؤوليتها عنها.
- في 2007/12/7، عملية تفجير طرد مفخخ أرسل لمكتب محاماة يخص الرئيس "ساركوزي" بالدائرة الثامنة بباريس مما أسفر عن مقتل امرأة وإصابة 5 أشخاص.
- في 2008/6/8، حادث مقتل مهندس فرنسي وسائقه في العاصمة الجزائرية.
- في يونيو 2009، حادث سقوط الطائرة الفرنسية أمام سواحل البرازيل وعلى متنها 228 شخصاً، حيث لم يستبعد وزير الدفاع "هيرفيه موران" حدوث عمل إرهابي.
- في أغسطس 2009، حادث تفجير السفارة الفرنسية في موريتانيا والذي أعلن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مسؤوليته عنه.

4 - جهود الحكومة الفرنسية لمكافحة التنظيم:

تعددت وتنوعت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في التعامل مع خطر القاعدة وغيرها من التنظيمات الجهادية المسلحة المرتبطة بها، ما بين إجراءات أمنية وأخرى قانونية، ويمكن التعرف على هذه الإجراءات تفصيلياً على النحو التالي:

أ - الإجراءات الأمنية:

(1) ملاحقة واعتقال العناصر والخلايا الإرهابية:

- في إبريل 2004، اعتقلت قوات الأمن الفرنسية 5 أشخاص اثنان منهم تلقياً تدريبات على صناعة الأسلحة الكيماوية وكانا يخططان لشن هجوم على السفارة الروسية في باريس.

- في 2004/11/23، أعلن مصدر قضائي فرنسي أنه تم توقيف 4 أشخاص في إطار التحقيق في عمليات سطو لتمويل الإرهاب.
 - في 2005/1/29، تم اعتقال الجزائري "شريف كواشي" و"فريد بن يتو" و"تامر بوشناق" وتوجيه اتهام لهم بتشكيل عصابة إجرامية على علاقة بمخطط إرهابي.
 - في 2005/7/6، اعتقلت قوات الأمن الإسلامي الفرنسي من أصل مغربي "حميد باش" الذي اعترف بالتخطيط لعمليات إرهابية في إيطاليا، وذلك في إطار التحقيق بشأن الخلايا الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، حيث اتهموا بحيازة متفجرات والانتماء لعصابة إجرامية مرتبطة بشبكة إرهابية.
 - في ديسمبر 2005، جرى اعتقال 6 أصوليين بينهم ضابط بميناء سان مالو في بريتاني للاشتباه في أنهم على صلة بمخطط إرهابي.
 - في 2006/4/16، اعتقلت السلطات الفرنسية عشرة أشخاص في إطار تحقيق يتعلق بتمويل "الإرهاب الإسلامي" عبر أنشطة إجرامية، منها تزوير وثائق لتسهيل الهجرة غير الشرعية.
 - في 2006/6/10، أعلنت مصادر قضائية فرنسية عن اعتقال 4 إسلاميين فرنسيين للاشتباه في انتمائهم لشبكة تمويل أنشطة إرهابية، (مولت جهات جزائرية مرتبطة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال واستخدمت الأراضي الفرنسية لنقل أموال الجماعة).
 - في 2006/6/24، وجه القاضي فيليب كروا المتخصص في شؤون الإرهاب مجموعة تهم للشيخ "الضاو مسكين" أمين عام أئمة فرنسا، منها تمويل الإرهاب والعجز عن تبرير مصادر أموال والغش وخداع الجمهور.
 - في 2009/10/8، اعتقلت السلطات مهندساً نووياً من أصل جزائري وشقيقه ببلدة "قيين" جنوب شرق فرنسل للاشتباه في ارتباطه بتنظيم القاعدة والتخطيط لهجمات في فرنسا.
- (2) كشف المخططات الإرهابية:

- في ديسمبر 2002، كشفت السلطات الأمنية الفرنسية عن مخطط لشن هجوم كيماوي في فرنسا يقوده الإمام "شعلالي بن شعلالي" وزوجته "حفصة"، وهما والدا "مراد شعلالي" المعتقل في جوانتانامو، كما اتهم "شعلالي" (الأب) بتجنيد مقاتلين وإرسالهم إلى الشيشان وقدم للمحاكمة في 2004/1/12.

- في 2003/2/21، تم العثور على عبوة ناسفة على خط السكة الحديدية الذي يربط بين باريس وليموج وأظهرت التحليلات أنها خطيرة ومزودة بجهاز إشعال معقد وفعال.

- في 2008/4/5، اعتقلت أجهزة الأمن الفرنسية مجموعة من 15 شخصاً بينهم 6 نساء للاشتباه في علاقتهم بالجماعة الإسلامية في المغرب بتهمة التورط في قتل 3 فرنسيين في تفجيرات الدار البيضاء في مايو 2003.

- في 2005/7/6، كشفت الاستخبارات الفرنسية عن توجه الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى إدراج نشاطاتها في الإطار الدولي وانصوائها تحت لواء القاعدة وأنها تنوي ارتكاب اعتداءات في جنوب فرنسا.

- في 2006/12/19، كشفت مصادر أمنية عن تمكن الاستخبارات الفرنسية والأمريكية من إحباط هجوم إرهابي خطط له ناشطون في القاعدة، واستهدف نفق المانش.

(3) اشراك الجيش في مكافحة الإرهاب:

- في منتصف يونيه 2008، قدم الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" منظومة إصلاحات كبيرة للقوات المسلحة لمواجهة الإرهاب، تقوم على تطوير قوة عسكرية أصغر وأكثر مرونة في الحركة وأكثر تجهيزاً للتعامل مع التهديدات الإرهابية.. وتجنيد 10 آلاف جندي لتولي مهام أمنية داخلية تتنوع من مكافحة الهجمات الجرثومية وحتى مواجهة الهجمات على الانترنت وكذلك تفعيل دور الأجهزة الاستخباراتية.

(4) وضع خطط لمكافحة الإرهاب:

- في 2004/9/28 أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية عن إعداد خطة لمكافحة ما اسمته "الإرهاب الإسلامي"، لتشمل تعزيز الوسائل التكنولوجية وتستهدف سبل تمويل الإرهاب الإسلامي بإقامة تعاون بين أجهزة الشرطة وخلية تراكفين للمراقبة المالية بوزارة الاقتصاد.

(5) تجفيف منابع الإرهاب:

- في 2004/12/26، قام قاضي التحقيقات "رينو رومبيكي" بتوسيع نطاق تحقيقاته حول الشبكة المالية المحيطة بأسامة بن لادن بعد استجواب أخيه "يسلم بن لادن" والكشف عن تحويل 241 مليون دولار إلى باكستان.

(6) العمل على تحجيم التطرف:

- في 2005/7/18، هدد وزير الداخلية "ساركوزي" - آنذاك - باسقاط الجنسية عن الأئمة الفرنسيين الذين يعتمدون خطاباً عنيفاً وأصولياً مؤكداً على أهمية الشدة، بعد اعتداءات لندن. حيال من يجندون الانتحاريين.

- في 2005/7/22، أعلن "ساركوزي" عزمه تطبيق آلية الرصد المبكر للتطرف الإسلامي الذي يؤسس لنزعات إرهابية من خلال مراقبة نشاط الأئمة الأصوليين.

- في 2005/7/26، قامت السلطات الفرنسية بطرد "عبد الحميد عيساوي" إمام مسجد بمدينة ليون للإقامة غير المشروعة واتهمه بمحاولة تفجير القطار السريع عام 1995.

(7) إجراءات محاكمات للإرهابيين

- في 2008/3/23، أعلنت السلطات الفرنسية عن محاكمة 3 أشخاص من أصول بوسنية وجزائرية بتهمة التواطؤ مع مثيري شغب يقيمون علاقات مع مجموعة إرهابية حيث عثر لديهم على أسلحة عند اعتقالهم.

ب - إجراءات قانونية:

- في 2005/11/19، أقر مجلس النواب الفرنسي مشروع قانون لمكافحة الإرهاب تقدمت به الحكومة بعد اعتداءات لندن، يؤدي لنشأة حالة من التشدد بمجال مكافحة الإرهاب لما يتضمنه من زيادة الإجراءات المتعلقة بالمراقبة عبر الفيديو وتشديد العقوبات الجزائية وتوسيع المراقبة الإدارية، وزيادة فترة التوقيف الاحتياطي من 4-6 أسابيع حال وقوع عمل إرهابي وشيك.

ج - التعاون مع دول أخرى بمجال مكافحة الإرهاب:

- في 2006/5/20، أعلنت مصادر فرنسية أن فرنسا والمغرب وقعتا اتفاقية للتعاون الفني والعلمي بمجال مكافحة الإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والهجرة غير المشروعة.

- في 2006/12/24، تمكنت أجهزة المخابرات الفرنسية والأمريكية من إحباط هجوم إرهابي خطط له بريطانيون من أصول باكستانية قريبون من القاعدة استهدف نفق المانش خلال فترة عيد الميلاد.

- في 2008/2/24، وقع وزيراً داخلية فرنسا والسعودية بالرياض اتفاقاً أمنياً بين البلدين لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتهريب المخدرات والتطوير التقني لأجهزة الشرطة.

5- رؤية تقييمية للجهود الفرنسية:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية من أجل التعامل مع إرهاب القاعدة وغيرها من التنظيمات المتطرفة المرتبطة بها، إلا أن هذه الجهود يشوبها أوجه قصور عديدة تحتاج لبعض الخطوات لمعالجتها منها:

- هناك حاجة لمراعاة الخلفيات الدينية والثقافية للجالية الفرنسية، حيث إنه تحت شعار علمانية الدولة يتم الحجر على الكثير من الممارسات والتقاليد الإسلامية كارتداء الحجاب والنقاب بحجة مخالفتها للطابع العلماني للدولة، ومثل هذه الممارسات كما سبق الإشارة تستفز تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية الأصولية، وتجعلها تتخذ موقفاً عدائياً من فرنسا بحجة استهدافها للمسلمين وانتهاج سياسات عنصرية ضدهم.

- ينبغي تنظيم عملية الهجرة إلى فرنسا ووضع حد للهجرة غير المشروعة وخصوصاً من بلدان المغرب العربي، لأن ذلك يسمح بتسلل عناصر التطرف والإرهاب إلى فرنسا وهو ما يتم بالتعاون بين فرنسا والدول الأوروبية على المستوى الجماعي وأيضاً بالتعاون مع الدول مصدر هذه الهجرة.

- من الضروري العمل على إدماج أعضاء الجالية الإسلامية في المجتمع الفرنسي من خلال سياسات وبرامج تراعى خصوصياتهم الاجتماعية والثقافية، وتعمل على مواجهة مشاكل البطالة والتهميش التي يعانون منها، فضلاً عن التصدي للتوجهات اليمينية العنصرية ضد المسلمين والتي تقودها الأحزاب اليمينية المتطرفة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcscs-eg.org

(9)

”القاعدة” في الأراضي الفلسطينية

المحتويات

تقديم

أولاً- مؤشرات تواجد تنظيم "القاعدة" والخلايا التابعة له في الأراضي الفلسطينية

ثانياً- أسباب تواجد تنظيمات فلسطينية مرتبطة بـ "القاعدة" في قطاع غزة

ثالثاً- أبرز الخلايا المتأثرة بفكر "القاعدة" في الأراضي الفلسطينية وأبرز قادتها

رابعاً- أهم العمليات التي قامت بها الفصائل المرتبطة بـ "القاعدة" في غزة

خامساً- إجراءات المواجهة

خاتمة

"القاعدة" في الأراضي الفلسطينية

تقديم:

إذا كانت هناك دلائل ومؤشرات على تواجد تنظيم "القاعدة" أو "الخلايا النائمة"، وتلك المتأثرة بفكره في كل من الأردن وسوريا ولبنان، فإن انتماء الأراضي الفلسطينية إلى النطاق الجغرافي لبلاد الشام، يثير بالضرورة تساؤلات مهمة، من قبيل: هل يتخذ تنظيم "القاعدة" من فلسطين ساحة له؟ وما علاقة هذا التنظيم والتنظيمات الموالية له ببعض حركات المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية؟ وهل ثمة استراتيجية إسرائيلية تجاه القاعدة، وما طبيعتها؟ وهل تشكل إسرائيل أولوية في عمليات القاعدة؟ في السطور التالية.. نحاول الإجابة عنها..

أولاً- مؤشرات تواجد تنظيم "القاعدة" والخلايا المرتبطة به في الأراضي الفلسطينية:

رغم تأكيد دراسة حديثة صدرت عن مركز "المسبار للدراسات والبحوث" في دبي مؤخراً على وجود ارتباط عضوي بين بعض التنظيمات الفلسطينية وتنظيم القاعدة، وذلك "رغم أن الأخير لم يتبن أي هجمات كبيرة داخل الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل"، فإن اللافت في الأمر، أن مؤشرات وجود التنظيم في الأراضي الفلسطينية كانت معظمها لمصادر وتقارير استخباراتية إسرائيلية، وهو ما يدفع إلى التشكيك في مصداقيتها وجدواها، فضلاً عن بعض المصادر الرسمية الفلسطينية.

- فمن أبرز المؤشرات على الجانب الإسرائيلي:

* زعم مصادر استخباراتية يوم 2006/3/13 محاولة تنظيم "القاعدة" تجنيد عناصر فلسطينية مسلحة داخل قطاع غزة لشن هجمات ضد إسرائيل، مشيرة إلى أن التنظيم زاد من أنشطته داخل قطاع غزة عقب الانسحاب الإسرائيلي منه، كما نجحت عناصر منه في الوصول للقطاع عن طريق معبر "رفح" الحدودي مع مصر.

* زعم موقع "دبكا" الإلكتروني يوم 2006/5/14 هروب العشرات من عناصر تنظيم "القاعدة" في سيناء إلى قطاع غزة أثناء مطاردة قوات الأمن المصرية لهم.

* تحذري "يوفال ديسكين"، رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" يوم 2006/6/7 من تسلل عناصر من تنظيم "القاعدة" للضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، زاعماً أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كشفت عما أسماه "البراعم الأولى" لبناء أساس أيديولوجي للجهاد العالمي في الأراضي الفلسطينية.

* إعلان الأجهزة الأمنية يوم 2006/3/22 أن تنظيم "القاعدة" قام بتشكيل خلية تابعة له في الأراضي الفلسطينية لتنفيذ هجمات ضد إسرائيل، مشيرة إلى أن هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد أن عناصر التنظيم نجحت في التسلل إلى الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب من قطاع غزة.

* قيام القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في 2007/8/3 بعرض ما زعمت أنه فيلم وثائقي يظهر تمارين وتدريبات لعناصر تنظيم "القاعدة" في قطاع غزة، مشيرة إلى أن عناصر من التنظيم قدمت إلى القطاع عن طريق شبه جزيرة سيناء، واستقروا في رفح الفلسطينية وفي مدينة خان يونس.

* التقارير الإسرائيلية الأخيرة التي تحدثت عن أن تنظيم "القاعدة" يرى في قطاع غزة موطناً قدم في الشرق الأوسط.. حيث أشارت بعض التقديرات الاستخبارية الصادرة في مطلع عام 2010، إلى احتمالات أن يشهد القطاع عملية عسكرية جديدة، على غرار عملية (الرصاص المسكوب) التي سبق أن نفذتها القوات الإسرائيلية في مطلع عام 2009. حيث أشارت تقارير صحفية إسرائيلية إلى قيام الخبير الأمريكي "بروس رايدل" بتقديم تقرير للإدارة الأمريكية تطرق فيه إلى النقاط الآتية: يوجد احتمال متزايد بأن تندلع حرب إسرائيلية - فلسطينية جديدة في قطاع غزة، وذلك بسبب الخلايا الجهادية التي بدأت تتجمع وتتمركز في القطاع.

ثانياً: يجد العديد من السيناريوهات التي تتضمن انطلاق الشرارة الأولى لاندلاع هذه الحرب، منها على سبيل المثال، قيام هذه الخلايا الجهادية باستهداف الإسرائيليين الموجودين في

المناطق المحيطة بالقطاع، وتحديدًا على طول امتداد حدود إسرائيل مع القطاع، أو المناطق البحرية المواجهة له.

ومن الجدير بالذكر أن هذه التقديرات تتماشى مع رؤية المخابرات الإسرائيلية التي تزعم بأن تنظيم القاعدة بدأ يتغلغل، منذ سيطرة حماس في يوليو من العام 2007، على مقاليد الحكم في قطاع غزة.

وشير التقارير الصحفية الإسرائيلية إلى أنه خلال الفترة الممتدة من لحظة صعود حركة حماس لجهة إكمال سيطرتها على القطاع، تواتر المزيد من التقارير والتسريبات التي سعت إلى التأكيد على تزايد العناصر الجهادية في القطاع. وكان من أبرزها، المزاعم التي قالت إن بعض الأطراف الأصولية السلفية تعمل لجهة نشر المزيد من الخلايا السلفية - الجهادية في مناطق جنوب قطاع غزة، لموازنة نفوذ حركة حماس التي تركزت في شمال القطاع. وبرغم عدم الاهتمام بهذه المعلومات، فقد جاءت تطورات الوقائع والأحداث اللاحقة وهي تتضمن قيام أحد زعماء الجهاديين بالإعلان، في خطبة الجمعة بأحد مساجد جنوب قطاع غزة، عن قيام الإمارة الإسلامية في القطاع، الأمر الذي أدى إلى دخول أنصاره في اشتباك مسلح مع عناصر حركة حماس، والتي سعت من خلال ذلك إلى التأكيد مجدداً على كامل سيطرتها على القطاع.

وتشير التقارير والتسريبات أيضاً إلى أن كل تصريحات زعيم القاعدة أسامة بن لادن، ونائبه أيمن الظواهري تؤكد على أن التمرکز في منطقة الشرق الأوسط، هو حلم "القاعدة" الأول، للربط بين مشروع إقامة الإمارة الإسلامية، ومشروع تحرير القدس.

* المزاعم التي نشرتها صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية في 2010/2/7 بنجاح تل أبيب في تفكيك خلية تابعة لتنظيم "القاعدة" في الضفة الغربية، كانت تقوم ببلترويج لفكر التنظيم المتشدد في عدد من المساجد في بلدة "قباطية" شمال الضفة الغربية.

- أما على الجانب الفلسطيني، فيبرز تأكيد الرئيس "محمود عباس" (أبو مازن)، لأول مرة، يوم 2006/3/4 على وجود أنشطة لتنظيم "القاعدة" في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومما دعم ذلك، قيام مجهولين بتوزيع بيان في أقصى جنوب قطاع غزة باسم مجموعة جديدة تؤكد

ارتباطها بـ"القاعدة" وتطلق على نفسها اسم "جيش الجهاد وردع الفساد"، أشاد بزعيم التنظيم "أسامة بن لادن"، و"أبو مصعب الزرقاوي". ورأى مراقبون أن تأكيدات "أبو مازن" حول وجود خلايا لتنظيم "القاعدة"، جاءت منافية للموقف الفلسطيني الرسمي الذي عادة ما ينفي ادعاءات إسرائيل حول وجود التنظيم في الأراضي الفلسطينية.

إضافة إلى تأكيدات "محمود عباس"، فقد أكدت مصادر فلسطينية أن هناك مؤشرات على وجود بعض عناصر "القاعدة" في منطقة جنوب غزة، لاسيما في "خان يونس" و"رفح".

* العلاقة بين القاعدة وإسرائيل:

على الرغم من الطابع الدعائي للخطاب السياسي لتنظيم القاعدة، فقد بقيت إسرائيل - من الناحية العملية - في مكانة متأخرة جدًا على سلم الأولويات والخيارات العملية في جبهة أعداء التنظيم. وبالمقابل، فإن إسرائيل تبنت استراتيجية خاصة في مواجهة "القاعدة"، تركز على الأسس التالية:

(1) التمييز الدقيق بين العداء لإسرائيل في الإسلام العقائدي، وبين احتمالات انتقاله إلى حالة عدوانية، وانطلاقاً من هذا الأساس، فإن إسرائيل تسمح بوجود أحزاب وتنظيمات عربية إسلامية داخلها، مثلما هو الحال بالنسبة للحركة الإسلامية الجنوبية، التي تخوض الانتخابات العامة، وقد مثلها في دورات سابقة النائب الإسلامي عبدالمالك دهامشة، ويمثل هذه الحركة الآن نائبان في الكنيست.

كما تسمح إسرائيل بوجود حركة إسلامية أخرى أكثر راديكالية في الشمال، يقودها الشيخ رائد صلاح، رئيس بلدية أم الفحم المنتخب، الذي أخلى موقعه للشيخ الخطيب، ليتفرغ لقيادة الحركة، ومعروف أن هذه الحركة تعارض دخول الكنيست، وتحرض ضد دخوله أصلاً.

وكانت إسرائيل قد سهلت لحركة "حماس" دخول الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في 2006/1/25، بعد أن زللت لها عقبة إجراء الانتخابات في القدس المحتلة، التي كانت ستحول دون إجرائها.

(2) حرصت إسرائيل بعد أحداث 2001/9/11، على أن تكون أحد الأضلاع الرئيسية في الجبهة الدولية المعادية للإرهاب الأصولي، التي كان الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" قد دعا إلى تشكيلها، وحاولت ولا تزال، إعادة تعريف مفهوم وطبيعة الصراع في الشرق الأوسط، على أساس أنه صراع بين القوى الأصولية وجبهة الإرهاب المتطرف، وبين الدول المعتدلة التي تواجه هذا التطرف الأصولي، وليس على أساس أنه صراع يستهدف تصفية وإنهاء وضعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

(3) بادرت إسرائيل إلى لعب دور الضحية المستهدفة من تنظيم القاعدة، ومن الإرهاب الأصولي الدولي، لذا بادرت -في وقت مبكر- إلى الادعاء بأنها أحبطت محاولة من "القاعدة"، للمس بالرياضيين الإسرائيليين، في يونيو 2000 في أستراليا، وأن هدفا يهوديا آخر تعرض في فرنسا لمحاولة إرهابية جرت في ديسمبر من العام نفسه.

وسبق أن اتهمت إسرائيل تنظيم "القاعدة" بتنفيذ عمليتين إرهابيتين ضدها: العملية الأولى: جرت في الخارج، وتحديدا في مومباسا بكينيا في نوفمبر 2002، واستهدف المهاجمون طائرة مدنية تابعة للخطوط الإسرائيلية "آركي"، كان على متنها عشرات من السائحين الإسرائيليين، لكن الصواريخ أخطأت الطائرة، وبالتزامن مع هذه المحاولة نفذت مجموعة انتحارية أخرى هجوما بسيارة مفخخة على أحد الفنادق هناك، وهو ما أدى إلى مقتل 15 شخصا، من بينهم ثلاثة إسرائيليون.

العملية الثانية: جرت داخل إسرائيل في أبريل 2003؛ حيث استهدف هجوم انتحاري نادي "ميكس بليس" في تل أبيب، واتهمت إسرائيل حينها ناشطين بريطانيين من أصل باكستاني بالمشاركة في هذا الهجوم، وأنها اكتشفت، لاحقا، أنهما كانا ينتميان إلى الخلية نفسها في تنظيم القاعدة، التي نفذت الهجوم على مترو الأنفاق في لندن في 2005/6/7. كما اتهمت إسرائيل القاعدة بتنفيذ عمليات عدة أخرى، من أبرزها الهجوم على "كنيس جربة" في تونس في 2002/4/11، والهجوم على كنيس وقاعة أفراح في المغرب في مايو 2003، وكنيس في أسطنبول في يناير 2003.

ورغم الشكوك القوية، التي تحيط بكثير من الاتهامات التي وجهتها إسرائيل إلى "القاعدة"، وتحميلها مسؤولية تنفيذ كل هذه العمليات، فإنه مع ذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

(1) أن قسمًا من هذه العمليات لم ينفذ أصلاً، وجرى الإشارة إليه في البيانات الإسرائيلية بعبارات غير مؤكدة.

(2) أن البعض الآخر من هذه العمليات، يمكن أن تتداخل المسؤولية عن تنفيذه مع جهات وجماعات أخرى، ضالعة في الصراع مع إسرائيل، وسبق أن نفذت عمليات أخرى مشابهة.

(3) أنه لا يمكن الاستدلال بهذه العمليات، على خط بياني متصل أو متصاعد، يعكس تصميم أو إرادة تنظيم القاعدة في استهداف إسرائيل ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج.

(4) أنه بعد موجة من ادعاءات إسرائيل باستهدافها، من جانب التنظيم، جرى انحسار وتراجع حاد وملحوظ في هذه الاتهامات، حتى يمكن القول إنها تكاد تتلاشى، أو تتوقف تماماً.

(5) عادت إسرائيل مؤخراً إلى التشهير الإعلامي بوجود تنظيمات فلسطينية تابعة للقاعدة في قطاع غزة، حتى تربط ما بين ما تسميه الإرهاب الأصولي المحلي، وشبكات الإرهاب الدولي، وتنظيم القاعدة.

(6) هناك ما يؤكد وجود جهد أمني إسرائيلي لاختلاق تنظيمات للقاعدة، أو اختراق التنظيمات التابعة لها في الأراضي الفلسطينية، وخارجها.

وكانت أجهزة الأمن الفلسطينية في غزة، قد كشفت النقاب في شهر ديسمبر 2002، عن مجموعة فلسطينية، جندها جهاز "الشاباك"؛ لاختلاق تنظيم يدعي انتماءه للقاعدة، لتحقيق هدف مزدوج، بتشويه سمعة السلطة الفلسطينية، واتهامها بالعمل والتعاون مع القاعدة، ولإيقاع بعناصر وكوادر فلسطينية، يتم استدراجها إلى الفخ الأمني الملقوم بهذا التنظيم المفتعل.

(7) أعلنت إسرائيل في 2008/7/20 عن الاشتباه في تورط أفراد من فلسطينيين 1948 في النقب في إقامة خلية تابعة للقاعدة داخل إسرائيل.

ويتضح من العرض السابق، أن تنظيم القاعدة لا يشكل أي تهديد وجودي لإسرائيل، وأن منطلقاته الفكرية لا تزال ترجئ مسألة استهداف إسرائيل . ومع ذلك، تشهد إسرائيل -بين وقت وآخر- بروز تحذيرات من جانب المسؤولين الأمنيين المختصين من احتمالات قيام تنظيم القاعدة بعمليات، قد تمس بأهداف إسرائيل، وخصوصاً في الخارج، وتركز هذه التحذيرات، بشكل متواتر، على استهداف السائحين الإسرائيليين في سيناء، مثلما حدث عندما أطلقت إسرائيل تحذيراً جدياً، باحتمال استهدافهم في شهر ديسمبر عام 2007.

وخلافاً للاستخدام الدعائي والتوظيف السياسي، اللذين تنتهجهما إسرائيل في تعاملها مع ما تسميه تهديدات تنظيم "القاعدة"، فإن التقديرات الاستراتيجية هناك، لا تزال تعتقد أن العداء العقائدي، المضمّر في أيديولوجية التنظيم تجاه إسرائيل واليهود بشكل عام، لم يتحول بعد إلى حالة عدوانية نشطة وفاعلة، وإن كانت توصي، بالطبع، برفع درجة الانتباه الاستخباراتي والوقائي، في التعامل مع تهديداته.

ورغم تأكيد إسرائيل أن تنظيمات القاعدة صارت موجودة إلى جوارها في غزة، فإنه لم يطرأ مع ذلك أي تغيير نوعي على الاستراتيجية التقليدية لإسرائيل تجاه التنظيم، وتثير هذه الملاحظة المزيد من الالتباس على موقف الطرفين: إسرائيل والقاعدة، أو عن حقيقة العلاقة بينهما.

**** القاعدة في فلسطين:**

إذا كانت مسألة تواجد تنظيم "القاعدة" في الأراضي الفلسطينية اتسمت في مرحلة من المراحل بحالة من الشك وعدم اليقين، فقد جرى التأكيد مؤخراً من وجود تنظيمات ترتبط بالقاعدة في قطاع غزة، لاسيما في مرحلة ما بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاستها، ثم انفرادها بالسلطة والحكومة في القطاع.

وقد برز اتجاهان في هذا الإطار، الأول: يعتقد أن تنظيم القاعدة كان موجوداً في غزة، في هيئة خلايا سرية نائمة، قبل عام 2006، وأنه بدأ العمل في تنظيم هذه الخلايا في السنة الثانية من انتفاضة الأقصى التي انطلقت عام 2001، وأن التنظيم بدأ العمل في غزة، مستفيداً من زخم الانتفاضة، وطابعها العسكري، ومستغلاً حالة انحلال أجهزة أمن السلطة، وانخراط عدد

غير قليل من كوادرها في عمليات المقاومة، أو في التنافس والصراعات الداخلية بين الفصائل.

الثاني: يرى أن تنظيم فلسطينيا واحدا على الأقل قد بدأ الاتصال والارتباط مع القاعدة منذ منتصف عام 2001 على وجه التحديد، وأن جماعات أخرى صغيرة، كانت قد تمكنت من الارتباط بالتنظيم، وأن هذه الجماعات لعبت دوراً نشطاً على الصعيد الفلسطيني الداخلي، وقد تأخر الإعلان صراحة عن ارتباط هذه الجماعات بتنظيم القاعدة إلى عام 2006، وما بعده للأسباب التالية:

(1) وجود تناقض أساسي وعميق، بين أيديولوجية النظام السياسي الفلسطيني، في ظل قيادة الرئيس الراحل عرفات، وبين أيديولوجية جماعات الإسلام السياسي المتطرف، وخصوصا تنظيم القاعدة.

(2) قوة وفاعلية أجهزة أمن السلطة المتعددة، بما لم يكن يسمح بالإعلان عن تنظيمات مرتبطة أو موالية للقاعدة.

(3) وجود تنسيق أمني واستخباراتي، وتبادل للمعلومات بين أجهزة الأمن الفلسطينية، وأغلب أجهزة الأمن الدولية، وبعض أجهزة الأمن في الدول العربية.

(4) أن مكافحة النشاط الإرهابي والمتطرف، وخصوصا من جانب تنظيم القاعدة، كانت تمثل نوعا من القناعة السائدة لدى أغلب أجهزة السلطة، ولدى قطاعات شعبية عريضة، وتعتبره واجبا لحماية المشروع الوطني.

ثانياً- أسباب تواجد تنظيمات فلسطينية مرتبطة بـ "القاعدة" في غزة:

ثمة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور تنظيمات تتوحد بالقاعدة في قطاع غزة، تتمثل فيما يلي:

(1) المناخ السياسي العام الذي ساد القطاع بدءاً باندلاع الانتفاضة وغلبة الطابع العسكري عليها، مروراً بالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من القطاع، ووصولاً إلى ضعف السلطة الوطنية، ووهن قبضتها الأمنية، وانفلات عناصرها وكوادرها.

(2) الهزيمة العسكرية لأجهزة الأمن في السلطة، والتابعة أساساً لحركة فتح، في 2007/6/14، والتي أدت إلى انهيار كامل للأجهزة الأمنية، وإلى انكشاف الميليشيات التابعة لها. وفي غياب أية مرجعية لفتح؛ جرى اختراق هذه الجماعات المسلحة، وأدى هذا الوضع إلى انسحاب وهجرة العديد من الكوادر في هذه الجماعات، للالتحاق بجماعات أخرى منافسة، بما في ذلك الجماعات التي ارتبطت بـ "القاعدة"، وكانت مستعدة لاحتواء هذه الحالة.

(3) العلاقات الوطيدة بين حركة "حماس" وإيران، والتي أثارت حفيظة الشارع الفلسطيني السني، الذي بات أكثر تقبلاً للتعبئة، على أساس الاستقطاب المذهبي المعادي للتشيع. وفي هذا السياق، فإن تنظيم "القاعدة"، بدعايته المعادية لإيران، يمثل إطاراً جاذباً لقطاعات من الشباب من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقين، والميليشيات المسلحة المنحلة.

(4) أن هناك تقاطعاً في أكثر من نقطة، بين شكل تنظيمات تعلن ولاءها أو تبعيتها لتنظيم القاعدة، وبين حاجة بعض العائلات الكبيرة في غزة إلى نوع من الحماية الأمنية، فضلاً عن اهتمام هذه العائلات بعامل المكانة الاجتماعية؛ ولذا يمكن الحديث، على نحو ما، عن شكل التنظيم-العائلة، كما هي الحال في العديد من العائلات الكبيرة في غزة: عائلة حلس، وعائلة دغمش، وعائلة المصري، والكفارنة، وغيرها.

(5) تردي الوضع الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، وانقطاع الرواتب والمعاشات لفترات طويلة، في مقابل السخاء المفرط، وانتعاش أسواق تحويل الأموال من الخارج للجماعات المسلحة، أدى إلى ازدهار ظاهرة "بزنس المقاومة"، التي تستفيد منها شبكة واسعة، في طليعتها الجماعات المسلحة الموالية والمرتبطة بجهات خارجية، ومنها تلك التي أعلنت ارتباطها بتنظيم "القاعدة".

(6) أن الانتفاضة المسلحة التي اندلعت في عام 2001، خلفت وراءها عشرات الآلاف من الشباب الذين ارتبط مصيرهم الشخصي باستمرار حالة العنف المسلح، وقد أدى الانحسار

التدريجي لعمليات المقاومة المسلحة، والتي انتهت عمليا بإعلان التهدة الكاملة مع إسرائيل منذ 2008/6/19، إلى وجود فائض حقيقي للمخزون الفردي والجماعي من العنف، ما يسمح بتسربه إلى التنظيمات التي تتبنى العنف، مثل التنظيمات التي تعلن ارتباطها بتنظيم "القاعدة".

(7) احتمال وقوف أجهزة مخابرات دولية وإقليمية وراء هذه الجماعات، أو اختراقها والتغلغل داخلها.

(8) بعض المحللين يعزي توجه تنظيم القاعدة للعمل في الأراضي الفلسطينية إلى السياسات والمواقف المتقاربة مع إسرائيل التي يتبناها الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، فيما يرجع البعض الآخر ذلك إلى انخراط حركة "حماس" في العملية السياسية وإعلانها الهدنة مع إسرائيل.

وبصفة عامة، فإن الأسباب السابقة تفسر البيئة التي أسهمت في استنابات وتفريخ التنظيمات والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في غزة، ولكنها لا تفسر في حقيقة الأمر طبيعة العلاقة القائمة بين حركة حماس، وبين هذه التنظيمات والجماعات. وتتقسم هذه العلاقة إلى مرحلتين تاريخيتين متميزتين: الأولى، قبل فوز "حماس" بالانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة . الثانية، بعد هذا التاريخ، وما زالت مستمرة حتى الآن.

وتتمثل الأسباب التي ربما دفعت حماس إلى إقامة علاقات مع الجماعات المرتبطة بـ — "القاعدة" في المرحلة الأولى، فيما يلي:

(1) حاجة الحركة إلى ترتيب تحالفات واسعة، مع كل القوى المناوئة لفتح وفصائل منظمة التحرير، والتي تتماثل أو تتقاطع معها في وجهات النظر والموقف من السلطة الفلسطينية.

(2) قد تكون "حماس الداخل" انصاعت في ذلك لتعليمات خارجية من مكتبها السياسي في الخارج، أو من مكتب الإرشاد في قيادة الإخوان المسلمين، لأن قراراً خطيراً، مثل إقامة علاقات مع تنظيمات ترتبط بالقاعدة، يحتاج إلى مصادقة مركزية من القيادات الأعلى.

(3) حاجة "حماس" في هذه المرحلة لأن توكل لهذه الجماعات مهمات خاصة، مثل المقاومة بالوكالة، نظراً لالتزامها بالتهدة مع إسرائيل منذ مارس 2005.

(4) أن تتكفل هذه التنظيمات بالقيام بالعمليات الأمنية القذرة (اغتيالات-اختطاف-تفجيرات، وغيرها)، فيما تحافظ "حماس" على مسافة فاصلة مناسبة بينها وبين هذه العمليات.

(5) كانت علاقة "حماس" بهذه التنظيمات، تسمح لها بتوصيل رسائل سياسية عن قدرتها على التحكم والسيطرة، سواء أكان بالتشغيل أم بالإحباط، وفقا لمقتضيات الظروف.

(6) كان من شأن هذه العلاقة أن تخفف -قدر الإمكان- من الهجوم الإعلامي العنيف ال ذي استهدف "حماس" من جانب قيادات القاعدة.

(7) أن علاقة "حماس" بالجماعات المرتبطة بالقاعدة، يمكن أن تعادل أو توازن علاقتها المتميزة مع إيران، واتهامها بتشجيع التشيع.

ومع ذلك كانت حماس -في مرحلة ما قبل فوزها بالانتخابات التشريعية- تحرص على إبقاء مسافة مناسبة، بينها وبين الجماعات الموالية أو المرتبطة بـ "القاعدة"، للإبقاء، من جهة ، بوجود هذه العلاقة، والتملص منها من جهة أخرى إذا لزم الأمر، لكن هذه الاستراتيجية تغيرت إلى حد بعيد، في أعقاب الفوز الكبير، الذي حققته الحركة في الانتخابات التشريعية في مطلع عام 2006.

وكان البيان الذي صدر للإعلان عن تنفيذ عملية (الوهم المتبدد)، في 25/6/2006، بمثابة اعتراف رسمي وصريح عن العلاقة التي تربط بين حركة حماس، وتنظيم لجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام، والتي ترتبط بتنظيم القاعدة، وتضمن الإعلان مشاركة ثلاث فصائل، هي: "حماس، ولجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام"، في تنفيذ العملية، التي نجحت في قتل عدد من جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، وأسر الجندي جلعاد شاليط.

وكان الناطق باسم جيش الإسلام "أبوالمثنى"، قال في مقابلة بثتها القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي يوم 2007/7/4 "إن جيش الإسلام هو الذي اختطف الجندي الإسرائيلي، وفور خطفه تم تسليمه لحركة حماس".

وقد كان البيان الذي صدر عن هذه العملية بمثابة دليل قوي على العلاقة القائمة فعلاً، منذ فترة طويلة قبل تنفيذ هذه العملية، بين "حماس" وتنظيم "لجان المقاومة الشعبية"، وذراعها العسكرية

(ألوية الناصر صلاح الدين)، وتنظيم "جيش الإسلام" وذراعه العسكرية (كتائب التوحيد والجهاد).

وقد وقفت هذه العلاقة وراء العديد من العمليات، التي ضاعفت فيها إمكانية تحديد المسؤولية الجنائية عن تنفيذها، بسبب تداخل وتشابك المجموعات، والأفراد المنفذين لها بين التنظيمات الثلاثة، وفي ظل ظروف ضعف أجهزة أمن السلطة وتواطؤ بعضها على نتائج بعض هذه العمليات.

- رغم أن علاقة التنظيمات الثلاثة: حماس، ولجان المقاومة، وجيش الإسلام، كانت معروفة لجميع الأوساط في غزة وخارجها، لكنها لم ترق أبداً إلى مستوى الإعلان رسمياً عن التحالف العملي والسياسي فيما بينها، لذلك كان إصدار البيان المشترك عن عملية (الوهم المتبدد)، قد أثار العديد من الأسئلة والاستفسارات، لأن "حماس" ليست بحاجة -من الناحية العملية- إلى مشاركة أي فصيل أو تنظيم آخر، وكانت تحرص دائماً على تنفيذ عملياتها بمفردها، لذا يبقى التساؤل قائماً حول الاعتبارات السياسية، وليست العسكرية، التي دفعت "حماس" إلى إصدار بيان رسمي، يتضمن اعترافاً وإقراراً بوجود علاقة بينها وبين تنظيمات تعلن تماثلها وموالاتها وارتباطها بتنظيم القاعدة، فيما حماس تحرص على عدم إدراجها على قائمة المنظمات الإرهابية.

- علاقة حماس لم تسر على وتيرة واحدة مع هذه الجماعات، وشهدت بعد صدور البيان المشار إليه سلفاً فصولاً متعددة من الاحتقان والتوتر الذي وصل إلى حد المواجهات المباشرة، والتي كان من أبرزها:

* واقعة تحرير الصحفي البريطاني المختطف لدى "جيش الإسلام"، وكان رئيس الوزراء المقال "إسماعيل هنية" صرح بعد عملية الاختطاف بأيام، بأن حكومته تعرف الجهة التي اختطفته ومكان وجوده، ومع ذلك تأخرت كثيراً عملية تحريره، التي جرت في ظل توتر شديد، بعد أن حاصرت "حماس" مواقع ومنازل قيادات وأعضاء "جيش الإسلام"، جرت في هذه الأثناء عمليات اختطاف متبادلة لكوادر من الطرفين، قبل أن ينتهي الأمر بتحرير الصحفي البريطاني، بعد 100 يوم من اختطافه.

* مهاجمة نحو 4000 من "كتائب القسام" التابعة لهـ "حماس" في ديسمبر 2008، منطقة الصبرا في المربع الذي تقطنه عائلات أغلب قادة "جيش الإسلام"، وحاصرته وقصفته وقتلت 15 من أبناء عائلة دغمش.

* إقدام "حماس" على اعتقال زعيم جيش الأمة "أبي حفص المقدسي" مع 32 من أنصاره وكوادره، في أعقاب الحرج الذي وقعت فيه "حماس"، إثر بث فيلم عن تدريبات عسكرية علنية، أجراها جيش الأمة في غزة، ظهرت فيه شعارات علنية باسم تنظيم القاعدة، على خلفية موقع التدريب، فضلاً عن بث تصريحات لقائد جيش الأمة أعلن فيها عن تماثل تنظيمه مع أفكار ومنطلقات تنظيم القاعدة، فأصدر جيش الأمة عدداً من البيانات العنيفة، التي توعدت "حماس"، وأذرتها بضرورة إخلاء سبيل زعيمها، وأخلت حماس فعلياً سبيله بعد ثلاثة أسابيع.

* قيام قوات الأمن التابعة لحركة حماس بالاشتراك مع الجناح المسلح لجماعة "كتائب القسام" في أغسطس 2009، بمداومة مسجد تابع للواعظ السلفي الجهادي رجل الدين الشيخ "عبد اللطيف موسى"، واشتركت في معارك طويلة الأمد مع أتباعه، جميعهم أعضاء في جماعة "جند أنصار الله"، أسفرت عن مقتل نحو 24 شخصاً وإصابة 130 بجروح.

- رغم كل مظاهر التوتر السابقة، والتي وصلت في بعض الحالات إلى حد الصدام الدموي، فإن الأمر لم يصل أبداً بحماس إلى حد التوجه إلى الحسم العسكري لإنهاء أو تصفية هذه التنظيمات، التي تعلن موالاتها وتماثلها وارتباطها بتنظيم القاعدة، بل ونفت نفياً قاطعاً في 2010/1/6 أي وجود للتنظيم في قطاع غزة، معتبرة أن "الأنباء المغلوطة" المتكررة عن وجود للتنظيم هي محاولات لتبرير أي عدوان إسرائيلي جديد على غزة.

ثالثاً: أبرز التنظيمات الموالية والمرتبطة بالقاعدة في غزة وأبرز قاداتها:

يمكن استعراض أبرز الجماعات الفلسطينية المرتبطة بالقاعدة في غزة وأبرز قاداتها، على النحو التالي:

(1) لجان المقاومة الشعبية (ألوية الناصر صلاح الدين):

يرى بعض المحللين أن تنظيم لجان المقاومة الشعبية يعتبر التنظيم الأساسي، الذي أعلن ولاءه وارتباطه بتنظيم القاعدة، ثم أعقبته التنظيمات الأخرى، مثل: جيش الإسلام، وجيش الأمة، وغيرهما.

ويعتبر "جمال أبو سمهدانة"، الذي ينحدر من عائلة فلسطينية معروفة، في محافظة رفح جنوبي قطاع غزة، المؤسس الحقيقي لهذا التنظيم، رغم انتمائه وعائلته بالكامل، تقريباً، إلى حركة فتح، فقد كان جمال نفسه ضابطاً سابقاً في حركة فتح، ومنتسباً لأحد أجهزتها الأمنية، الذي يتركز نشاطه في العراق، قبل أن يعود بعدها إلى داخل غزة، عام 1994، وينتسب هناك إلى قوات الـ17 أو الحرس الرئاسي لعرفات، حتى انطلاقة الانتفاضة الثانية، في 2001.

وقد انتخب جمال "أمين سر" حركة فتح في رفح، لكنه كان على خلاف دائم مع قيادة جهاز الأمن الوقائي في غزة، الذي كان يرأسه محمد دحلان، وجرى عزله بتعسف من موقعه التنظيمي؛ رغم اتساع شعبيته في منطقة رفح، فضلاً عن خبراته المميزة التي اكتسبها أثناء عمله في الخارج.

وأظهر جمال ميولاً دينية متزايدة، وبات محوراً لحركة تمرد من الضباط والكوادر، الذين عانوا من غبن أو ما اعتبروه عدم تقدير، بالمقارنة مع آخرين محسوبين على جهاز الأمن الوقائي.

وفي مقابل الموقف السلمي لأجهزة أمن السلطة، بادرت حركة حماس بمد يد العون المادي والتسليحي لهذا التنظيم، ومن ثم بادر "أبو سمهدانة" للاتصال بتنظيم القاعدة في الخارج، وخصوصاً في العراق، حيث عمل وعاش فيها في فترة سابقة، وقد اتسع نفوذ تنظيم اللجان

الشعبية، خصوصاً في أوساط صغار الضباط، وكوادر تنظيمية من حركة فتح، بعد أن رفعت "اللجان" شعارات مقاومة الاحتلال، ومقاومة الفساد والمفسدين في السلطة.

ومع نمو هذا التنظيم واتساع قاعدته، بدأ الدخول في مواجهات حادة مع بعض قيادات أجهزة الأمن في السلطة، وكان المتحدث باسم اللجان أبو عبيد، أعلن يوم 2005/9/7، مسؤولية تنظيمه عن اغتيال اللواء موسى عرفات، رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية في منزله، ومعروف أن اللواء موسى كان يقود أكبر قوة مسلحة في السلطة، قادرة على مواجهة تنظيم حركة حماس، ويشير حجم القوة التي نفذت عملية الاغتيال هذه، إلى الدعم والمشاركة اللذين تلقتهما "اللجان" من تنظيمات أخرى، يعتقد أنها من "كتائب القسام" التابعة لـ "حماس"، كما تشير معظم التقديرات، إلى تواطؤ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية نفسها مع هذه العملية؛ للتخلص من اللواء عرفات، ولم تبادر رئاسة السلطة إلى اتخاذ أي إجراء عملي بحق لجان المقاومة؛ رغم معرفتها الكاملة بمسؤوليتها عن اغتيال اللواء موسى.

ومن جهتها نجحت إسرائيل بعد عمليات فاشلة عدة، في اغتيال مؤسس وزعيم تنظيم اللجان المقاومة "جمال أبو سمهدانة"، ثم نجحت، أيضاً، في اغتيال (عبد القوقا)، أحد أبرز قادة "اللجان" في مخيم الشاطئ في غزة.

وكان زعيم جيش الإسلام "ممتاز دغمش"، أحد القيادات البارزة في تنظيم لجان المقاومة، قبل أن يختلف معهم، ومع ابن عمه زكريا أبو القاسم دغمش، وينشق بعدها عن "اللجان"، ويشكل تنظيم جيش الإسلام، الذي أعلن تماثله مع تنظيم القاعدة، فيما انضم ابن عمه زكريا إلى حركة حماس، وبات واحداً من قادة أذرعها الأمنية.

وتشير بعض المعلومات، إلى أن زعيم جيش الأمة "أبو حفص المقدسي"، زعيم جيش الأمة، كان بدوره منتظماً إلى تنظيم لجان المقاومة، قبل أن يخرج عليه، لتزعم تنظيمه الجديد.

وتعتبر "لجان المقاومة" هي الحليف الأقوى والأقرب لحركة حماس، ويتم تقاسم الأدوار وظيفياً بينهما. وعلى خلاف الوضع مع التنظيمات الأخرى الموالية للقاعدة، فإن العلاقة بين "حماس" و"اللجان" يسودها التنسيق الوطيد والتعاون المشترك.

(2) جيش الإسلام (كتائب التوحيد والجهاد):

صدر البيان التأسيسي لهذا التنظيم في 2006/5/8، وأعلن موالاته لتنظيم القاعدة، ويتزعم هـ "ممتاز دغمش"، الذي كان أحد قادة تنظيم لجان المقاومة، وكان التقى مع أحمد مظلوم، الملقب بـ "خطاب المقدسي"، ودرس العلوم الشرعية في باكستان، وتنتشر أقاويل في غزة عن العلاقة التي ربطت "المقدسى" بزعيم القاعدة "أسامة بن لادن"، وقد تأثر "ممتاز دغمش" إلى حد بعيد بأفكار "المقدسى"، إبان خلافه مع تنظيمه السابق، وساعده ذلك على حسم أمره، واتخاذ قراره بتشكيل جيش الإسلام.

وتعود أهمية هذا التنظيم إلى خلفيته العائلية؛ حيث ينتسب "ممتاز" إلى عائلة دغمش الكبيرة، والتي يتوزع ولاؤها على ثلاثة أقسام:

الأول: يوالي حركة فتح، ويتزعمه "أحمد منصور دغمش"، أمين سر حركة فتح في منطقة الصبرة، منطقة نفوذ العائلة.

الثاني: يمثله "أبو القاسم زكريا دغمش"، الذي كان قياديا بارزا في تنظيم لجان المقاومة، وقائدا للواء (القوقا) ألوية الناصر صلاح الدين؛ قبل أن يتحول إلى حركة حماس، ويصبح أحد قادة القوة التنفيذية للحركة، وهو مقرب من الدكتور محمود الزهار.

الثالث: وهو القسم الذي يتزعمه، "ممتاز دغمش"، ويضم قسما كبيرا من العائلة، وينضو ي تحت لواء "جيش الإسلام".

ويعتقد أن جماعة جيش الإسلام شاركت في العديد من عمليات التصفية الداخلية، التي طالت ضباطا وكوادر من أجهزة الأمن بالسلطة، وأنها المسؤولة عن خطف عدد من الصحفيين الأجانب، قبل أن يسلط عليها المزيد من الأضواء الإعلامية، في أعقاب إصدار بيان عملية (الوهم المتبدد)، في 2006/6/25، التي شاركت فيها إلى جانب حركة حماس ولجان المقاومة. وحسب الناطق باسم جيش الإسلام "أبو المثنى"، فإن تنظيمه هو الذي بادر إلى تنفيذ هذه العملية، وأنه تنازل لحماس عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

وعاد جيش الإسلام للاستحواذ على اهتمامات الإعلام العالمي، في أعقاب اختطافه الصحفي البريطاني، "آلان جونسون"، في 2007/7/4، مطالبا بإطلاق سراح أبو قتادة، الذي كان قيد التوقيف في العاصمة البريطانية لندن، وإطلاق سراح العراقية "ساجدة الريشاوي" التي اعتقلتها

السلطات الأردنية، بسبب ضلوعها في عمليات تفجير فنادق في العاصمة الأردنية، أعلن "الزرقاوي" في حينه مسؤوليته عنها، وقد لوحظ أن مطالب "جيش الإسلام"، خلت من المطالبة بتحرير أي من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، أو أية مطالب أخرى من الجانب الإسرائيلي.

وقد شابت العلاقة بين "حماس" و"جيش الإسلام" أجواء مشحونة بالاحتقان والتوتر، وتخللتها عمليات تصفية دموية محدودة (اغتيال أحمد السيد دغمش في يوليو 2007)، ولكن التصعيد وصل ذروته في ديسمبر 2008، عندما قررت "حماس" كسر شوكة عائلة دغمش، بعد أن كانت أخضعت عائلة حلس قبلها، فشنت هجوماً واسع النطاق على منطقة الصبرا، وقتلت 11 شخصا من عائلة دغمش، واعتقلت عددا منهم، ورغم أنه لم تجرِ مواجهات واسعة، تستهدف جيش الإسلام، إلا أن رسالة حماس كانت وصلت -مع هذا- إلى التنظيم، الذي أثر ألا يجازف بتحدي سلطة حماس في هذه الظروف.

(3) جيش الأمة (أهل السنة والجماعة):

كانت بيانات عسكرية صدرت قبل 2008/9/1، باسم جيش الأمة، ومن أبرزها البيان الصادر في 2007/9/16، وجرى الاعتقاد بأن جيش الأمة ليس تنظيماً قائماً بذاته، وأنه من الأسماء التي يستخدمها جيش الإسلام لدواعٍ مختلفة، لكن وكالة رويترز كانت قد دعت لحضور وتصوير عرض لتدريب كوادر ومقاتلين تابعين لجيش الأمة في 2008/9/1، وقد ظهرت بوضوح عبارة القاعدة على الجدار، وصورت تدريبات هذا التنظيم في نطاقه، وأعلن زعيم التنظيم أبو حفص المقدسي أن "جيش الأمة ليس جزءاً من تنظيم القاعدة، لكن ه يرتبط به بارتباط عقائدي".

ولم يكن بث هذا الفيلم هو الأول من نوعه، حيث سبق أن بثت القناة الثانية في النل فيزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً قصيراً، في الأسبوع الأول من أغسطس 2007، وقالت في تقريرها إنه صور تمارين وتدريبات عناصر تنظيم القاعدة في قطاع غزة، وأشار هذا التقرير إلى أن عناصر القاعدة قدموا إلى قطاع غزة عن طريق شبه جزيرة سيناء، واستقروا في رفح جنوب غزة، وبدأوا تدريباتهم العسكرية العلنية أخيراً، وإن كان التقرير لم يُعرف باسم التنظيم، الذي

قام بهذه التدريبات، ومن جهته، كان المكتب الإعلامي لتنظيم جيش الأمة، قد أعلن في 2007/8/14، عن وصول أسود القاعدة إلى فلسطين، وأن جيش الأمة يمثل القاعدة في ولاية فلسطين.

وقد أثار الفيلم الذي بثته وكالة رويترز عن تدريبات جيش الأمة حفيظة حركة حماس، التي بادرت إلى اعتقال زعيم التنظيم أبو حفص المقدسي، و 32 من أعضاء الجماعة، وأصدر جيش الأمة عددا من البيانات، التي حذر فيها حماس من المس بزعيمه، وقد أخلت الحركة سبيل زعيم جيش الأمة وكوادره، بعد احتجاز لمدة ثلاثة أسابيع، ومن دون اتخاذ أي قرار بشأن وضع ومصير هذا التنظيم.

(4) تنظيمات أخرى:

فضلاً عن هذه التنظيمات الثلاثة: لجان المقاومة، وجيش الإسلام، وجيش الأمة، فقد ظهرت في غزة بيانات عدة لجماعات أخرى، تربط نفسها بتنظيم القاعدة، ومنها البيان الذي صدر في غزة، في 2007/8/12، باسم جماعة تسمى نفسها: "كتائب سيوف الحق - جيش القاعدة"، ويتزعمها "أبو صهيب المقدسي"، وكانت أعلنت مسؤوليتها عن إحراق محال ومقاهي الإنترنت، وتفجير مكتبة الكنيسة المعمدانية، والاعتداء على مراكز نسوية.

وكانت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، أول من زعم في تقرير نشرته في 2005/5/20 وجود تنظيم باسم "جند الله"، مرتبط بالقاعدة وينشط في غزة، وأوردت تصريحات لزعيم هذه الجماعة، الملقب بـ "أبو عبد الله"، الذي أكد أن جماعته ليست تابعة لأي جهة.

وقد عادت جماعة "جند الله" إلى الظهور بقوة، عندما وجهت في 2008/7/14، انتقادات حادة إلى حركة حماس، بسبب ترحيبها بزيارة توني بلير ممثل اللجنة الرباعية إلى غزة.

ونشرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية تقريراً في 2008/8/7، اتهمت فيه جماعات إسلامية متماثلة مع تنظيم القاعدة، بتنفيذ عملية تفجير السيارة التي وقعت في 2008/7/26، وأودت بحياة خمسة من قادة الذراع العسكرية لحركة حماس، التي سارعت إلى اتهام حركة فتح بتنفيذ هذه العملية، رغم تكتيكها المعقد، وتذرعت "حماس" بهذه العملية، للقيام بعملية عسكرية واسعة

للتنكيل بعائلة حلس، قتل فيها نحو 18 من شباب هذه العائلة، ولم تكشف "حماس" بعد ذلك وإلى الآن عن الجهة التي نفذت هذه العملية.

وكان التقرير الإسرائيلي أشار إلى منظمة جديدة، أعلنت عن نفسها باسم (الجهة الإسلامية لتحرير فلسطين)، وأنها تتعامل مع القاعدة، وهددت بأعمال عنف ضد ما سمته (منظمة الإيرانيين الشيعة)، أي حركة حماس.

ونشرت وكالات أنباء فلسطينية محلية «وكالة معا وفلسطين بوس»، بياناً يصدر للمرة الأولى في غزة، عن "فتح الإسلام"، وأعلنت فيه مسؤوليتها عن إطلاق صاروخ محلي الصنع على بلدة سيدروت في إسرائيل، وتحدثت تقارير عن إعادة ترميم وإطلاق تنظيم "فتح الإسلام" المرتبط بالقاعدة في غزة، بعدما تعرض للاقتلاع من مخيم نهر البارد في شمال لبنان.

ووزع في غزة بتاريخ 2008/9/10 بيان بتوقيع جماعة أطلقت على نفسها "أحرار كتائب القسم" تضمن إعلان مسؤوليتها عن تفجيرات، استهدفت مواقع تسيطر عليها حكومة حماس في غزة، وإن لم يتسن التأكد بعد من حقيقة هذه الجماعة وانتماءاتها، وتلقت الوكالات المحلية في فلسطين بياناً آخر يوم 2007/9/9، صادر عن "أبناء أهل السنة والجماعة (السلفيون)"، ووصف البيان ميليشيات حماس بـ"الجنّة الخوارج"، وأضاف أنه تم رصد أكثر من 15 اعتداء على علماء ومشايخ، ومساجد يقوم بالإشراف عليها أبناء أهل السنة.

رابعاً- أهم العمليات التي قامت بها الفصائل المرتبطة بالقاعدة في غزة:

(1) محاولة اغتيال الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" (أبو مازن)، في خيمة العزاء المقامة لعرفات في غزة يوم 2004/11/14، حيث اقتحم الخيمة 30 مسلحاً، وأطلقوا النار عشوائياً، قبل أن يتم سحب أبو مازن وتأمينه خارجها.

(2) اغتيال اللواء موسى عرفات، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، يوم 2005/9/7، في منزله، بعد أن هاجمته أكثر من 30 سيارة مسلحة و 400 مسلح، وجرى اختطاف نجله الضابط (منهل)، بعد اغتيال والده، وقد أعلن المدعو أبو عبيد، الناطق باسم لجان المقاومة،

مسؤولية تنظيمه عن عملية الاغتيال اللواء عرفات، وقد تدخل اللواء مصطفى البحيري، نائب رئيس المخابرات المصرية، الموجود في غزة وقتها؛ لترتيب إخلاء سبيل نجل اللواء عرفات.

(3) محاولة اغتيال اللواء طارق أبو رجب، مدير المخابرات الفلسطينية، يوم 20/5/2006.

(4) اغتيال العميد جاد التايه، مدير العلاقات الدولية بجهاز المخابرات، مع أربعة من مرافقيه يوم 15/9/2006، أثناء مروره في مخيم الشاطئ، أمام منزل إسماعيل هنية رئيس الوزراء.

(5) اغتيال الأطفال الثلاثة، أبناء ضابط المخابرات الفلسطينية بهاء بعلوشة، أثناء ذهابهم إلى المدرسة، يوم 11/12/2006.

(6) اختطاف مجموعة من الأجانب والصحفيين في غزة، نذكر منها:

- اختطاف مدير المدرسة الأمريكية في غزة ومساعدته في 29/12/2005.

- اختطاف بريطاني وسويسري كانا يعملان في الأمم المتحدة في خان يونس في 6/9/2005.

- اختطاف عائلة بريطانية، تعمل الأم مع جماعة محلية لحقوق الإنسان في 27/1/2006.

- اختطاف مراسلين من شبكة فوكس نيوز في سبتمبر 2006.

- اختطاف الصحفي البريطاني "آلان جونستون"، مراسل "بي. بي. سي" يوم 12/3/2007، وإعلان جيش الإسلام مسؤوليته عن اختطافه، قبل أن يفرج عنه لاحقاً في 4/7/2007.

- إعدام 20 متدرباً في معسكر قریش، التابع للحرس الرئاسي في غزة، وإصابة 80 آخرين يوم 1/2/2007.

- الكشف عن المحاولة الثانية لاغتيال الرئيس الفلسطيني مطلع مارس 2007، عن طريق التخطيط لتفجير أنفاق تحت موكبه، عند مروره في طريق صلاح الدين.

خامساً: إجراءات المواجهة:

- اتهم رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" في 27/2/2008 حركة حماس بمساعدة تنظيم القاعدة على التمركز في قطاع غزة. واللافت في الأمر أن اتهامات "عباس" للحركة

جاءت في أعقاب مزاعم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء "عاموس يدلين"، خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، بتسلل عناصر من تنظيم القاعدة إلى القطاع بعد هدم مقطع من الجدار الحدودي بين القطاع ومصر.

- الكشف في 2010/2/7 عن قيام السلطة الفلسطينية مؤخراً باعتقال ستة شبان يتبنون فكر تنظيم "القاعدة".

خاتمة:

يبدو أن الوجود المادي للتنظيمات والجماعات الفلسطينية، الموالية للقاعدة والمرتبطة بها، سيبقى قائماً على حاله في المدى المنظور، بالنظر إلى استمرار العوامل والمبررات التي أنشأت هذه الحالة، وحافظت إلى الآن على استمرارها، واستعداد هذه الجماعات للقيام بالمهام التي توكل إليها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

**الاستيطان وتداعياته على التسوية السلمية
رؤية عربية**

عناوين فرعية:

- الإعلام الغربي على غير العادة ينتقد السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس.
- الصحف الغربية تتساءل: هل يمكن أن تتأثر العلاقات بين واشنطن وتل أبيب بسبب الاستيطان؟..
- اتفاق تام بين الصحف الغربية على أن التوسع الاستيطاني دليل عدم اكتراث بعملية السلام.
- الصحف الغربية تعتبر حل القضية الفلسطينية كفيلاً بزوال التهديد الإيراني.

الاستيطان وتداعياته على التسوية السلمية.. رؤية غربية

في ظاهرة قد تبدو للبعض غريبة، تسود حالة من الجدل المغلف بالإحباط بين وسائل الإعلام والصحافة الغربية نتيجة للضربات المتتالية التي تتعرض لها جهود التسوية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي بسبب موقف الحكومة الإسرائيلية اليمينية من قضية الاستيطان، والذي ينطوي - بحسب وصفها - على عملية تجاهل متعمد لجهود الوساطة الأمريكية. تلك الحالة انعكست على تناول الصحف الغربية، وتحديدًا البريطانية، فلم تتخذ على غير المعتاد موقفًا منحازًا لسياسة الحكومة الإسرائيلية في بناء المستعمرات، بل اتخذ بعضها خطأ مغايرًا، مثل صحيفة "نيويورك تايمز" التي وجهت يوم 2010/3/11 في افتتاحيتها انتقادات إلى الرئيس "أوباما" ونائبه "جو بايدن" بسبب موقفهما الذي يبدو سلبيًا من هذه القضية، ووصفت قرار وزارة الداخلية الإسرائيلية ببناء 1600 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية والصادر قبل يوم واحد من زيارة "جو بايدن" لتل أبيب بأنه صفقة على وجه "أقرب حلفاء الأخيرة"، فيما يعد تعبيرًا عن الحرج الذي تعرض له نائب الرئيس الذي كان يسعى من خلال زيارته تلك لتهيئة الأجواء لبدء المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بوساطة أمريكية. كما أوضحت الصحيفة أن إدارة "أوباما" غاضبة لصدور الإعلان عن خطط البناء رغم قضاء "بايدن" يومًا كاملاً وهو يؤكد تعهد بلاده بأمن إسرائيل، ولكنه أضاف: أن بناء المستعمرات لا يخدم عملية السلام، واعتبر ذلك "أسلوبًا متعمدًا" لنسف جهود السلام الأمريكية، ولهذا أدان الخطط الإسرائيلية لبناء المستعمرات الجديدة في القدس.

وفي نفس الاتجاه نقلت الـ "بي بي سي" يوم 2010/3/10 تصريحات وزير الخارجية البريطاني "ديفيد ميليباند" والتي وصف فيها قرار الإعلان عن بناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية بأنه "قرار خاطئ جاء في توقيت خاطئ ليعزز موقف القائلين بأن إسرائيل غير راغبة في تحقيق السلام"، وهي التصريحات التي تتوافق إلى حد كبير مع ما عبر عنه مسؤولون في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حين اعتبروا أن الخطوة الإسرائيلية تقوض جهود تعزيز الثقة التي تعتبر شرطًا مسبقًا للمفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وبدورها، كشفت صحيفة "اندبندنت" يوم 2010/3/11 دلالات القرار الإسرائيلي، حين اعتبرته دليلاً قاطعاً على أن "نتانياهو" لديه تصميم على إحباط جهود السلام، بل والمخاطرة بإهانة أفضل صديق لإسرائيل في الإدارة الأمريكية (في إشارة إلى "بايدن").. وذكرت أنه ربما كان "نتانياهو" لديه استعداد للدخول في محادثات سلام مع الفلسطينيين، إلا أن الأولوية بالنسبة له هي محاولة فرض حقائق على الأرض لا ينوي التراجع عنها خلال المفاوضات، لكنها رأت أن المشكلة ليست في توقيت أو مضمون قرار بناء الوحدات الاستيطانية الجديدة، بل في العداء الإسرائيلي للسلام والعراقيل التي تضعها في طريقه، والمتمثلة في سياسة التوسع في بناء المستعمرات.

تلك الحقيقة التي كشفت عنها الـ"اندبندنت" عبر عنها وبوضوح "جدعون ليفي" المحلل السياسي بصحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية يوم 2010/3/11 حين صب جام غضبه على عملية السلام برمتها منذ بدايتها وحتى القرار الإسرائيلي الأخير، حيث وصفها بـ"المهزلة" ووجه بأسلوب ساخر الشكر لـ"إيلي ياشاي" وزير الداخلية على التوقيت الرائع الذي اختاره للإعلان عن الخطة الاستيطانية الجديدة، ووصف هذا الإعلان بأنه "استهزاء مدروس بعناية من جانب حكومة نتانياهو، ودليل على عدم صفاء النية الإسرائيلية حيال عملية السلام".

وفي تناول يبدو أكثر اعتدالاً للقرار الإسرائيلي، أوضح "سيمون تسيدل" في صحيفة جارديان يوم 2010/3/10 أنها ليست المرة الأولى التي لا تلتزم فيها تل أبيب بمحاولات "باراك أوباما" لبدء مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، ولكن هذا القرار بالذات يشكل بالتأكيد أكبر صفة حتى الآن لجهود السلام الأمريكية.

ويرى "تسيدل" أن محاولة حكومة "نتانياهو" تقديم الاعتذار عن توقيت إصداره يبدو غير ذي معنى وغير كاف، خاصة وأنه لم ترافقه أي محاولة للتراجع عن هذا القرار الذي يعتبره الكثيرون من ضمن سلسلة الأخطاء الدبلوماسية التي وقعت فيها تل أبيب.

وعلى الرغم من تبني صحيفة "ديلي تلجراف" موقفاً مؤيداً لإسرائيل على طول الخط، إلا أنها خصصت افتتاحيتها يوم 2010/3/11 للحديث عن أزمته مع الولايات المتحدة، إذ نوهت إلى الغضب الأمريكي حيال قرارات حكومتها الخاصة بالاستيطان، ورأت أن اقتصار اعتذار

"نتانياهو" على توقيت اتخاذ قرار البناء لا يشكل جوهر الخطأ، كما أنه غير كاف لإزالة شكوك المجتمع الدولي حيال نوايا بلاده تجاه عملية السلام.

ولقد كان من اللافت تركيز العديد من الصحف على قضية القدس كأحدى القضايا الجوهرية التي يدور بشأنها الخلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين وتأثير عملية الاستيطان على وضعها.. فإذا كانت الحكومة الإسرائيلية تدعي أنها مستثناة من قرار إيقاف أنشطة الاستيطان، ويعتبر الإسرائيليون وضع المدينة جزءاً أساسياً من مستقبل دولتهم، فإن الفلسطينيين يصرون على أنها أو على الأقل القدس الشرقية التي احتلت عام 1967 سوف تكون عاصمة دولتهم المستقلة في المستقبل.

وهنا، ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" يوم 2010/3/11 أن الرئيس "باراك أوباما" أخطأ في العام الماضي بسبب طلبه الذي وصفته بـ "غير الواقعي" من إسرائيل وقف بناء المستعمرات في القدس الشرقية، غير أنها لم تبد وقتها اهتماماً بهذا الطلب، بل وردت عليه بالبدء في بناء مشروع استيطاني جديد.. وهو الإجراء الذي لم تظهر الإدارة الأمريكية حياله أي رد فعل، مما تسبب في توجيه انتقادات واسعة إليها.

واللافت أن بعض الصحف، وتحديدًا البريطانية، ربطت بين القضية الفلسطينية وأزمة الملف النووي الإيراني، فمثلاً صحيفة "تليجراف" ذكرت يوم 2010/3/10 أن تل أبيب ترتكب حماقة كبيرة إذا اعتقدت أن المسعى الإيراني نحو امتلاك أسلحة نووية يتطلب منها أن توجه اهتمامها إلى هذا الخطر، وألا تتعجل حل القضية الفلسطينية.. وتلك الفكرة ذاتها أكدت عليها صحيفة "اندبندنت" حينما ذهبت إلى أن حل القضية الفلسطينية سيؤدي بشكل مباشر إلى زوال التهديد الإيراني.

ورغم أن صحيفة "نيويورك تايمز" قد أشارت يوم 2010/3/11 إلى أن اعتماد إسرائيل على الدعم الأمريكي يضيف بعض المصداقية على الكثير من الأقوال بأن أمريكا لديها القدرة على دفع عملية السلام نحو الأمام، إلا أن صحيفة "واشنطن بوست" عادت يوم 2010/3/12 لتثير مسألة بناء وحدات استيطانية جديدة في القدس أثناء زيارة نائب الرئيس "بايدن"، إذ أوضحت أن ديناميكية العلاقة بين واشنطن وتل أبيب قد تغيرت خلال العامين الماضيين، بدليل أن

ردود الفعل اختلفت حيال القضية الواحدة.. وسأقت مثلاً على ذلك بأنه عشية لقاء وزيرة الخارجية السابقة "كونداليزا رايس" نظيرتها "تسيبي ليفني" في عام 2008 أعلنت إسرائيل عن نيتها القيام بمشروع استيطاني في القدس الشرقية، حينها لم يخرج رد الفعل الأمريكي عن وصف المتحدث الرسمي باسم "رايس" للأمر بأنه "يوشي بعدم التعاون" على عكس الانتقادات الحادة التي وجهها "بايدن" للحكومة الإسرائيلية والسابق الإشارة إليها.

ورأت الصحيفة أن على الإدارة الأمريكية أن تحول إدانتها لخطية بناء الوحدات الاستيطانية الجديدة إلى طلب صريح بإيقافه، خاصة وأن الطرف الفلسطيني لن يقبل ببدء المفاوضات إلا إذا أقدم "نتانياهو" على اتخاذ هذه الخطوة.

ومن جانبه، ذكر "جوزيف جوفي" المعلق بصحيفة "وول ستريت جورنال" في تناوله للوضع المعقد الحالي الذي يشهده المسار الفلسطيني - الإسرائيلي أنه حتى في حالة دخول الطرفين في مفاوضات، فإن كلاً منهما سيخشى إحراز أي تقدم فيها خشية أي استحقاقات أو تداعيات غير ملائمة.. فالزعيم الفلسطيني الذي سيصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل ربما يكون مصيره مثل الرئيس "أنور السادات"، حيث سيفقد - حسب تعبيره - "حق العودة بالنسبة لشعبه"، بينما سيكون الإسرائيليون مطالبين بالتخلي عن نصف القدس وإخلاء نصف مليون مستوطن من الضفة الغربية.

ومن الواضح أن الأمر في سبيله إلى مزيد من التعقيد بالنسبة لوضع مدينة القدس، خاصة في ظل ما تردده وسائل الإعلام الإسرائيلية بشأن نية الحكومة بناء من 5 آلاف إلى 7 آلاف مستعمرة جديدة في المراحل القادمة المتقدمة من النشاط الاستيطاني.

وتكاد تتفق أغلب وسائل الإعلام والصحف، ولاسيما البريطانية، على أن "أوباما" كان عليه ألا يقبل بأسلوب المراوغة التي يتبعه "نتانياهو" فيما يخص المطالب الأمريكية بشأن الاستيطان، واعتبرت تغاضيه عن ذلك الأسلوب دليلاً على النفوذ الذي تتمتع به إسرائيل في واشنطن، وخصوصاً داخل الكونجرس، ففكرة اليد العليا تجعلها تعتقد أنه لا أحد حتى ولو كان "أوباما" - الذي تحدث عن الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين - يستطيع لي ذراعها أو إجبارها على فعل ما لا تريد.

ومن هنا، يبدو التشاؤم بشأن مستقبل عملية التسوية له ما يبرره مع وجود يمين متطرف مولع بسياسة الاستيطان يسيطر على الساحة السياسية، ويرفض تقديم أي تنازلات ذات مغزى للطرف الفلسطيني، وهو ما يعد اختباراً حقيقياً لمدى قدرة إدارة "أوباما" على فعل شيء، واختباراً أيضاً للعلاقات الإسرائيلية - الأمريكية ومدى تأثيرها بما تبديه حكومة "نتانيا هو" من تعنت مقصود هدفه إفشال المحاولات الأمريكية في هذا الصدد.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/3/16

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

أين العرب من افتتاح "كنيس الخراب"؟

وهل يشكل ذلك بداية لانتفاضة فلسطينية ثالثة؟

عناوين فرعية:

— قرارات إسرائيل الأخيرة بشأن القدس تثبت عدم اكتراثها بالسلام.

— عقلية الهدم والتخريب متجذرة في الممارسات الإسرائيلية تجاه المقدسات الإسلامية والمسيحية منذ عام 1948.

— افتتاح "كنيس الخراب" حلقة جديدة من حلقات التهويد الممنهجة لمدينة القدس.

— المعارضة الإسرائيلية تخشى تحول الصراع السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين إلى نزاع عقائدي غير قابل للحل.

— كيف يسعى العرب لمفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل بينما هي ماضية في سياستها التهويدية لمقدساتهم؟

— المجتمع الدولي والعرب مطالبان باتخاذ خطوات جادة لمواجهة الممارسات الإسرائيلية في القدس.

أين العرب من افتتاح "كنيس الخراب"؟

وهل يشكل ذلك بداية لانتفاضة فلسطينية ثالثة؟

جاء قرار الحكومة الإسرائيلية في منتصف مارس 2010 بافتتاح "كنيس الخراب"، على بعد ثلاثمائة متر من المسجد الأقصى، ليؤكد مجدداً أن مفردات السلام لا وجود لها في قاموس الدولة الإسرائيلية، فبعد أيام من موافقة لجنة متابعة مبادرة السلام العربية على اقتراح أمريكي بإطلاق مفاوضات غير مباشرة بين تل أبيب والسلطة الفلسطينية في منتصف مارس 2010، وما أعقبها من زيارة نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" للمنطقة لبحث كيفية بدء هذه العملية، فاجأت إسرائيل العالم أجمع بقراراتها العنصرية التي بدأت بضم منطقة الحرم الإبراهيمي بالخليل ومسجد "بلال بن رباح" بمدينة بيت لحم إلى قائمة المواقع الأثرية اليهودية، مروراً بإعطاء رئيس وزرائها الضوء الأخضر لإقامة 1600 وحدة استيطانية جديدة بالقدس المحتلة، وأخيراً - وليس آخراً - افتتاح "كنيس الخراب" اليهودي بجوار المسجد الأقصى.. ما أثار العديد من التساؤلات حول مدى خطورة هذه الإجراءات على الأوضاع في الأراضي المقدسة بل وفي المنطقة برمتها؟ وردود الفعل إزاء هذه القرارات؟ وهل تمثل بداية لاندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة؟ وهل يمكن أن تتسع لتصل إلى مستوى "حرب دينية" في المنطقة كما حذر البعض؟

بداية، يمكن تسجيل ملحوظتين مهمتين، أولاهما.. أنه منذ قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948، وعقلية الهدم والتدمير والتخريب متجذرة في ممارساته تجاه المقدسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها الحرم القدسي الذي يشكل محور الاهتمام الأساسي لليهود منذ احتلالهم الشطر الشرقي من القدس عام 1967، فقد بدأوا بإجراء حفريات مكثفة في محيطه من جهات مختلفة، وخاصة الغربية والجنوبية، ما أدى إلى إضعاف أساساته وذلك بهدف طمس تاريخ وحضارة الشعب العربي الفلسطيني، ومن ثم محو الذاكرة الفلسطينية العربية الإسلامية في هذه البلاد. ولم يقتصر الأمر على المقدسات فحسب، بل امتد إلى الممتلكات الفلسطينية، فقد كشف تقرير أعدته مؤسسة "المقدسي للتنمية وتطوير المجتمع الفلسطيني" عن أن الاحتلال هدم 24 ألفاً و 145 منزلاً في مدينة القدس منذ احتلالها وحتى يناير 2010، فضلاً عن إصدار آلاف القرارات وإخطارات الهدم والإخلاء.

ثانيهما.. قيام الاحتلال خلال السنوات الأخيرة بإقامة عدد من المعابد الصهيونية والمتاحف التي حلت محل المباني الإسلامية بجوار المسجد الأقصى، منها:

- كنيس "حمام العين"، والذي تم بناؤه على أنقاض حمام العين، وسموه "أوهيل يتسحاق"؛ أي "خيمة إسحاق"، وأُفتتح في عام 2008.

- كنيس مصلى المدرسة التتكرية: وتُعد هذه المدرسة أحد معالم المسجد، ويرجع إنشاؤها إلى "تنكر الناصري" خلال العام 724 هـ، وتم تحويلها إلى كنيس عام 2008.

- كنيس قدس الأقداس مقابل قبة الصخرة، ويعد أحد الكنيس الموجودة داخل نفق الحائط الغربي، وتم تحويله إلى كنيس يهودي نهاية العام 2008.

- كنيس "قنطرة ويلسون" أسفل المدرسة التتكرية، وترجع تسميته نسبة إلى مكتشفه "تشارلز ويلسون" عام 1865، وتم تحويله إلى كنيس تقام فيه حفلات الزواج والبلوغ عام 2005.

- متحف البيت المحروق، وهو أحد المتاحف الموجودة في حارة "الشرف" داخل القدس العتيقة، ويحاول الصهاينة من خلاله بث فكرة وجودهم منذ عام 70 ميلادياً وملكيتهم للأراضي الفلسطينية.

في ضوء هاتين الملاحظتين، فإن افتتاح "كنيس الخراب" - الذي جاء بناء على قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية عام 2001- يشكل حلقة جديدة من حلقات التهويد الممنهجة لمدينة القدس، باعتباره مشروعاً تهويدياً من الدرجة الأولى مرتبطاً ببناء الهيكل الثالث المزعوم مكان المسجد الأقصى، حيث يذكر - وفقاً للأساطير اليهودية - أن هذا الكنيس يقربهم مما يسمونه بـ"خلاص اليهود" نسبة إلى نبوءة أحد الحاخامات في القرن الثامن عشر ميلادي، وهو "إيليا بن شلومو زلمان" المعروف بـ"جاؤون فيلنا"، ادعى فيها أن يوم البدء في بناء الهيكل الثالث المزعوم هو اليوم الذي يلي إعادة افتتاح "كنيس الخراب"، وذلك في النصف الثاني من الشهر الثالث من العام 2010.

وفي حقيقة الأمر، فإن الاهتمام الخاص الذي تبديه إسرائيل إزاء مسألة بناء الكنائس اليهودية في مدينة القدس، لا يمكن فصله عن رغبتها في تحقيق مجموعة من الأهداف الكامنة في عقلها، من أبرزها: حسم مسألة يهودية المدينة، وكذلك هويتها الديموغرافية، من خلال تفريغها من

أصحابها الأصليين، فضلاً عن سعيها لفرض أمر واقع في سياق جعل القدس العاصمة الأبدية لها.. ومما يدعم من ذلك الكشف عن وجود مخطط آخر لبناء كنيس جديد بجوار المسجد الأقصى يسمى "كنيس قدس النور"، وذلك في إطار ما يسمى بمخطط "القدس أولاً" الذي تم وضع لبناته عام 2000، وذلك باعتبار أن العام 2010 من وجهة نظر سلطات الاحتلال عام حسم مصير القدس كعاصمة يهودية السكان والدين والثقافة.

ورغم ما تتطوي عليه تلك الأهداف والتطورات من خطورة، إلا أن اللافت أن الإدانات الفلسطينية والعربية والإسلامية لم تكن بمستوى الحدث، بل إن ما يثير الدهشة أن يأتي موقف المعارضة الإسرائيلية متسقاً مع موقف رئيس السلطة، الذي حذر من اندلاع حرب دينية في المنطقة، حيث أبدت وزيرة الخارجية السابقة "تسبي ليفني" خشيتها من أن يتحول الصراع السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين إلى نزاع عقائدي لا يمكن إيجاد حل له ، وهو ما يطرح استفهاماً مهماً مفاده: إذا كان هذا هو موقف المعارضة الإسرائيلية، فلماذا يقبل الجانب الفلسطيني ومعه أعضاء لجنة متابعة مبادرة السلام البدء في مفاوضات غير مباشرة مع تل أبيب في ظل تصاعد حملاتها ضد المعالم الأثرية الإسلامية والمسيحية، بل ومواصلة سياساتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، فضلاً عن مشاهد القمع والتكيل والقتل التي تقارنها؟ وتأتي الإجابة في أن هذه المفاوضات تمثل الآلية الإسرائيلية الرامية إلى كسب الوقت لاستكمال مخططاتها الاستيطانية والاعتداء على المقدسات وطمس الهوية العربية والإسلامية في الأراضي المحتلة، سعياً لتغيير ملامح تلك المدن وتركيبها الديموجرافية تمهيداً — كما سبقت الإشارة — لقيام الدولة اليهودية بجغرافيتها وحدودها المرسومة.

وإذا كان صحيحاً أن المسعى الإسرائيلي يتفق وأيديولوجيته العنصرية، فإنه صحيح أيضاً أن الانحياز الأمريكي لتل أبيب لم يعد أمراً مشكوكاً فيه، فقد صرح المتحدث باسم الخارجية "فيليب كراولي" بأنه لا اعتراض لدى إدارة "أوباما" على تدشين كنيس الخراب في القدس المحتلة، بل وذهب أبعد من ذلك بتأكيد على أن التزام بلاده بأمن إسرائيل يبقى قائماً، ولا يمكن أن يتزعزع...".

ويبقى التساؤل المطروح حول تداعيات الموقف على الأوضاع الفلسطينية وما يمكن أن تؤول إليه، فهل ستشهد الأراضي الفلسطينية انتفاضة ثالثة؟ أم ينتهي الأمر عند مجرد إدانات وشجب

وتتظيم مظاهرات واحتجاجات سرعان ما تنتهي في خضم ما يعانيه الفلسطينيون من حصار وقتل وتشريد من جانب، وصمت عربي وإسلامي مريب من جانب آخر، وانحياز أمريكي صارخ لإسرائيل من جانب ثالث؟

في الحقيقة، تنذر الأوضاع وردود الفعل الفلسطينية باندلاع انتفاضة ثالثة تتوفر لها كل المقومات التي توافرت سواء للانتفاضة الأولى من احتلال الضفة والاحتياحات والاعتقالات والاعتقالات، أو للانتفاضة الثانية والمتمثلة في كنيس "شارون" للمسجد الأقصى وما تبعه من مصادمات بين قوات الشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين في سبتمبر 2000، بل يضاف إلى هذا الفتيل المشتعل عنصران آخران، الأول: التخطيط الممنهج لاقتحام الأقصى من قبل الاحتلال لفرض الصلاة اليهودية فيه، وتقسيمه بين المسلمين واليهود، وبدء خطة لضم 138 أثراً غالبيتها إسلامية كان في مقدمتها مسجداً "الإبراهيمي" و"بلال"، فضلاً عن خطط هدم الأقصى وبناء الهيكل وفق ما هو معلن من جداول حقيقية تنفذها الأحزاب المشاركة في الحكومة، ولكن تحت غطاء أنصارها من المستوطنين المتطرفين الذين توفر الحماية لهم. الثاني: تراجع الموقف الأمريكي المعلن تجاه قضية الصراع بصفة عامة وقضية الاستيطان على وجه الخصوص والذي تجلى بوضوح فيما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية مؤخراً باتخاذ قرار ببناء وحدات استيطانية جديدة في حي "رمات شلومو" في القدس المحتلة بالتزامن مع زيارة نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" الصديق الحميم لإسرائيل لتؤكد استمرارها في سياساتها الاستيطانية، والتي اعتبرها "نتانيا هو" التزاماً على الجميع حينما قال: "على مدى الأعوام الأربعين الماضية، لم يحدث قط أن وضعت أي حكومة إسرائيلية قيوداً على البناء في أحياء القدس".

ورغم تصعيد الاجتياحات للحرم القدسي وكشف مئات الأنفاق تحت المسجد الأقصى ومصادرة الأراضي وهدم المنازل ووضع الخطط لإبعاد القيادات الدينية والسياسية، بما يشكله كل ذلك من وقود لإشعال هذه الانتفاضة، إلا أن الصعوبات التي تواجهها في الداخل، سواء من جانب السلطة الفلسطينية في ضوء الرفض المستغرب لرئيسها باندلاعها، كونها ستدمر — من وجهة نظره — ما تبقى من الضفة، أو بسبب الطوق الأمني الإسرائيلي القوي بها الذي يتحسب لهذه الانتفاضة، فضلاً عن التخاذل العربي والتآمر الغربي — كل ذلك يجعل وأد هذه الانتفاضة بسرعة هو الاحتمال الأكثر تحقّقاً.

خلاصة القول.. لا يمكن تحميل مسؤولية ما يحصل من جرائم إسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدسات الأمة الإسلامية على الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية.. فتآمرهم معروف ومواقفهم معروفة.. ولا على ضعف وعدم تحرك الأمم المتحدة، فهناك العشرات من القرارات التي تتخذ لصالح القضية الفلسطينية ترفض إسرائيل تنفيذها ولا أحد يحاسبها أو يعاقبها.

المسؤولية تقع على أمتنا العربية، وعليها إذا أرادت إنهاء الاحتلال وردع إسرائيل ووقف ممارساتها أن تتحرك وتتفضل أمام هذا الطغيان الأمريكي والغربي.. واتخاذ خطوات جادة في سبيل تحقيق ذلك، أولها: وقف المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، وثانيها: اللجوء للأمم المتحدة ومعها الأصدقاء من دول العالم لإجبار إسرائيل على تنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية وإعلان الدولة الفلسطينية.. فهل يقوم العرب في قمتهم المقبلة في أواخر مارس 2010 باتخاذ قرارات جريئة توقف هذه الدولة عند حدها وتجبرها على التفكير ألف مرة قبل الإقدام على توجيه أي صفة جديدة لهم؟ هذا ما سوف تجيب عنه الأيام القادمة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/3/20

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

زيارة "نتانياه و" لواشنطن.. حسابات المكسب والخسارة

عناوين فرعية:

- الأزمة الأخيرة في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية جزء من خلاف أكبر بشأن وجهات نظر الطرفين حول كيفية تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي
- "تتانياه" فشل في استغلال فرصة مشاركته في مؤتمر "إيباك" في التصالح مع الإدارة الأمريكية
- لقاء "تتانياه" و - أوباما" خرج بمجموعة من المظاهر التي لا توحى بحدوث تقارب كبير في وجهات النظر المتباعدة بين واشنطن وتل أبيب
- ما شاب العلاقات بين واشنطن وتل أبيب مؤخراً مجرد سحابة صيف عابرة ما تلبث أن تزول

زيارة "نتانياه و" لواشنطن.. حسابات المكسب والخسارة

رغم ما أثارته زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياه و" إلى واشنطن أواخر مارس 2010 للمشاركة في المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك)، واجتماعه بالرئيس الأمريكي "باراك أوباما" من جدل، فإن تباين التقييمات بشأنها ما بين النجاح والفشل، يثير التساؤل حول مدى تجاوز تل أبيب وواشنطن الأزمة التي شابت العلاقات الفاترة بينهما منذ مجيء أوباما إلى البيت الأبيض.

فمن المعلوم أن العلاقات بين الجانبين شابها مؤخرًا أزمة لافتة، وذلك على خلفية المواقف الإسرائيلية المعارضة والمعرفة في ذات الوقت للتحركات الأمريكية الهادفة إلى إعادة إطلاق عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين، والتي نجحت في موافقتهم ومعهم العرب على إطلاق مفاوضات غير مباشرة لفترة زمنية محددة.

بيد أن تلك المفاوضات ما لبثت أن تجمدت قبل أن تبدأ، نتيجة الممارسات الإسرائيلية القمعية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من جهة، وإصرارها على المضي قدمًا في سياسة الاستيطان، وتحدي المطالبات الأمريكية لها بوقف الاستيطان في القدس الشرقية من ناحية أخرى، ولذا لم يكن مستغربًا أن تستقبل صديقها الحميم "جوزيف بايدن" نائب الرئيس بالإعلان عن مخطط استعماري جديد لبناء 1600 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، وهو الأمر الذي اعتبرته "هيلاري كلينتون" إهانة لإدارة "أوباما"، وأدانتته بشدة باعتباره لا يؤثر على عملية السلام فحسب، وإنما أيضًا على مصداقية جهودها لاستعادة ثقة العالم العربي وعزل إيران، الذي يعتبر مصلحة مشتركة بين واشنطن وتل أبيب.

وفي حقيقة الأمر، فإن تلك الأزمة تعد جزءًا من خلاف أكبر، أو بمعنى أدق تباين في وجهات نظر ورؤى الطرفين بشأن كيفية تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ما بين رؤية واشنطن الخاصة بإعادة إطلاق عملية التسوية لحل هذا الصراع، ورؤية الحكومة اليمينية المتطرفة التي لا تتورع عن اللجوء إلى كل ما من شأنه وأداه وقتلها، ولا يمكن عزل زيارة "نتانياه و" عن هذا الهدف.

فأثناء مشاركته في المؤتمر السنوي لمنظمة "إيباك"، اللوبي اليهودي النافذ والمؤثر على صانع القرار الأمريكي، أصر "نتانياه و" على الاستمرار في سياساته التصادية والاستفزازية إزاء واشنطن، بدلا من أن يعمل على استغلال الفرصة لترطيب الأجواء بين البلدين، إلا أنه - وانطلاقاً من مواقفه إزاء عملية السلام - زعم في كلمته أن القدس ليست مستعمرة، وإنما عاصمة لإسرائيل، وهو ما يتعارض مع الجهود الأمريكية الهادفة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبدا وكأنه يحاول بث الشقاق بين الكونجرس والبيت الأبيض، حيث حاول أثناء وجوده في الكونجرس لفت الأنظار إلى مسألة التهديد النووي الإيراني، وعدم التركيز على المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية.. والأكثر من ذلك، إعلان بلدية القدس أثناء اجتماعه مع "أوباما" عن الشروع في بناء 20 وحدة استيطانية في منطقة الشيخ جراح، وهو ما اعتبره دبلوماسيون أمريكيون بمثابة إهانة جديدة لرئيسهم ولبلدهم.

غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه في ضوء المواقف التي أبدتها رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال زيارته، وما تسرب من نتائج لقائه مع الرئيس الأمريكي يتمثل في: هل فشلت الزيارة في بناء جسور الثقة بينهما أم إن تلك الأزمة مجرد سحابة صيف ما تلبث أن تزول؟

الإجابة على التساؤل السابق تقتضي الإشارة إلى أبرز ما صدر عن "نتانياه و" و"أوباما" من تصريحات بشأن نتائج محادثتهما الثنائية، ففي حين أكد الأول نجاحه في تحقيق تقدم بشأن تسوية الأزمة مع البيت الأبيض بشأن البناء الاستيطاني في القدس الشرقية، وأن المحادثات جرت في أجواء إيجابية، فقد نفت مصادر ذلك، مشيرة إلى أنها جرت في أجواء متوترة، وشهدت تهديداً أمريكياً بسحب غطاء الفيتو في المحافل الدولية عن تل أبيب.

ومن هنا، تباينت الرؤى والمواقف بشأن تقييم نتائج الزيارة وما تنطوي عليه من مكاسب أو خسائر بالنسبة للطرفين، ويمكن إجمال ذلك في الاتجاهين الرئيسيين التاليين:

الاتجاه الأول - فشل الزيارة: حيث أكد أنصار هذا الاتجاه عدم نجاح المحادثات في تسوية الخلاف الأمريكي - الإسرائيلي بشأن خطط الاستيطان.. ومؤشرات ذلك عدة، أولها.. تأكيد معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية ليس فقط على سلبية ما انتهت إليه الزيارة، وإنما أيضاً على تفاقم الأزمة بين البلدين، حيث ذهب البعض إلى أن "نتانياه و" خرج خاسراً من هذا اللقاء، فيما اتهمه البعض الآخر بالفشل في إعادة الثقة مع الولايات المتحدة، ووصل الأمر بالبعض الثالث

إلى وصفه بأنه "جندي نافر مهمل"، وأشار البعض الرابع إلى تحول أزمة العلاقات مع واشنطن إلى أزمة داخلية، وذلك على خلفية إعلان حزب "كاديما" المعارض أنه إذا ما أراد رئيس الوزراء التقدم في المسيرة السلمية مع الفلسطينيين، فبإمكانه أن يحظى بدعم الحزب، بشرط التخلص من حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يتزعمه وزير الخارجية "أفيجدور ليبرمان".

ثانيها.. التعتيم الإعلامي غير المسبوق الذي أحاط باللقاء، والذي كان "الأشد برودة" بين رئيس أمريكي ورئيس وزراء إسرائيلي منذ قامت إسرائيل، فضلاً عن تلقي "نتانياه" و "عدداً من الإشارات الدبلوماسية التي أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك مدى استياء البيت الأبيض منه، إذ لم يتم النقاط صور تذكارية قبل أو بعد اللقاء، ولم يسمح بالرد على تساؤلات الصحفيين، كما لم يصدر بيان أو تعليق لوسائل الإعلام عن نتائج المحادثات.

ثالثها.. تصريح الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" بأنها انتهت من دون تفاهم بشأن التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية.

رابعها.. خروج اللقاء بمجموعة من المظاهر التي لا توحى بحدوث تقارب في وجهات النظر المتباعدة بين واشنطن وتل أبيب، نظراً لعدم السماح بدخول وسائل الإعلام لتغطيته، أو إصدار بيان رسمي عقب انتهائه.

الاتجاه الثاني - التناقض الأمريكي - الإسرائيلي في تقييم نتائج الزيارة، ففي الوقت الذي صرح "نتانياه" بأن تقدماً أحرز في المباحثات، وأنه تمكن من إيجاد ما وصفه بـ "الطريق الذهبي" بين احتياجات بلاده الأمنية والمطالب الأمريكية المتعلقة ببعض القضايا السياسية، صرح المتحدث باسم البيت الأبيض "روبرت جيبس" بأن "المحادثات لم تتجح في حل الخلافات بين البلدين، ما يقوض الجهود الأمريكية لإحياء مفاوضات السلام في الشرق الأوسط".

على أية حال، رغم الجدل الذي أثير بشأن الزيارة، إلا أن الشيء الذي يمكن الاتفاق عليه هو أن "نتانياه" مستمر في تحدي إدارة "أوباما"، لاسيما في ظل الدعم الذي يحظى به من جانب أكبر مؤسستين في الولايات المتحدة، وهما: الكونجرس واللوبي اليهودي، بزعمه "إيباك"، وهو ما جعله يبدو غير مكترث بالدعوات التي تطالبه بوقف الاستيطان والعودة إلى المفاوضات غير المباشرة مع الجانب الفلسطيني.

وفوق هذا وذاك، ثمة علاقة عضوية تربط بين واشنطن وتل أبيب، إذ إن هناك قناعة إسرائيلية منذ إقامة الدولة مفادها عدم تخلي الولايات المتحدة عنها ودعم استمرار بقائها في المنطقة، ومن ثم فالالتزام بأمن إسرائيل التزام ثابت في السياسة الأمريكية لا يمكن أن تحيد عنه، وعبرت عنه وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" في كلمتها أمام مؤتمر إيباك - السالف الإشارة إليه - بربطها بين مستقبلها وأمنها ومستقبل وأمن بلادها، وكذلك لقاء المبعوث الأمريكي للسلام في المنطقة "جورج ميتشل" "تتانياه و"، وتشديده على متانة العلاقات بين الدولتين، وهي المواقف التي تؤكد هشاشة الخلافات التي تطرأ على العلاقات بينهما بين الحين والآخر.

خلاصة القول: على الرغم من إجماع معظم المراقبين على فشل الزيارة في إعادة المياه إلى مجاريها بين واشنطن وتل أبيب، فإن عدم الكشف عما دار في المباحثات المطولة التي جرت بين الزعيمين، والاقتصار على مجرد التركيز عن الجوانب البروتوكولية للقاء يؤكدان - بالفعل - أن ما شاب العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية من توتر مؤخراً سيزول قريباً.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/3/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org



معاهدة "ستارت الجديدة" .. هل تقود لعالم خال من
السلح النووي؟

عناوين فرعية:

- "أوباما" طرح قبل عام في براغ رؤية جريئة لعالم خال من الأسلحة النووية.
- معاهدة "ستارت الجديدة" تتيح تخفيضاً متبادلاً في الترسانتين النوويتين الأمريكية والروسية بمقدار الثلث.
- الاستراتيجية النووية الجديدة هي أساس سياسة واشنطن النووية في المستقبل.
- الاستراتيجية النووية الجديدة تختلف عن استراتيجية عام 2001 فيما يخص استخدام الأسلحة النووية.
- الاتجاه لتقليص الاعتماد على الأسلحة النووية تتحكم فيه دوافع عديدة.
- أمريكا وروسيا مطالبتان بعدم التوقف عند ما انتهت إليه معاهدة "ستارت" الجديدة.
- جهود منع الانتشار يجب أن تبدأ بإيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية.

معاهدة "ستارت الجديدة" .. هل تقود لعالم خال من السلاح النووي؟

هل يمكن أن يأتي يوم يكون فيه العالم خاليًا وآمنًا من الأسلحة النووية؟ هذا السؤال ربما رددته الكثيرون وهم يتابعون مراسم توقيع الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ونظيره الروسي "ميدفيديف" على معاهدة "ستارت الجديدة" أو "نيوستارت" والتي بمقتضاها تقوم الدولتان بتخفيض ترسانتهما من الرؤوس النووية بمقدار الثلث في غضون سبع سنوات.

وقد يرى البعض في ترديد هذا السؤال نوعًا من المبالغة الزائدة على الحد، بدليل أن ما تنص عليه المعاهدة من تخفيضات متبادلة في الأسلحة النووية لن يمنع الدولتين من امتلاك القدر الذي يكفي لأن يدمر كل منهما الآخر، ويدمرا العالم معهما.. ولكن رغم أن ذلك يمثل حقيقة لا يمكن إنكارها، إلا أن إقدامهما على إبرامها يعد تطورًا مهمًا وإيجابيًا، خصوصًا وأن التوصل إليها جاء بعد عقدين تقريبًا من توقيع معاهدة "ستارت 1" (عام 1991) وتضمنت تخفيض الرؤوس النووية بمقدار الثلثين عن عددها.

والأكثر جذبًا للانتباه في ذلك التطور أنه يجيء من منطلق قناعة وإدراك تام للحاجة الماسة إلى إيجاد عالم أكثر أمنًا واستقرارًا، وأن الدول النووية يجب أن تأخذ المبادرة وتبدأ في التخلص من أسلحتها كي تعطي المثل والقوة لغيرها، وتوجه رسالة إلى الدول الطامحة لامتلاك السلاح النووي بأن تتخلى عن هذا الطموح.

ذلك التوجه الجديد نحو التخلي عن هذا السلاح وخلق عالم آمن من التهديدات النووية، يعود الفضل في تكريسه ودعمه إلى "أوباما" الذي طرح قبل عام في براغ رؤية جريئة لعالم خال من الأسلحة النووية، واعتبر البعض موقفه المضاد للطموحات النووية الإيرانية غير منفصل عن تلك الرؤية.

ولكن، إذا كانت معاهدة "ستارت الجديدة" هي نتاج وتطبيق عملي لهذه الرؤية، فإن ما يؤكد هذا ويدعمها هو الاستراتيجية النووية الجديدة التي أعلنتها إدارته مؤخرًا، أو ما يطلق عليه "مراجعة الموقف النووي الحالي" للولايات المتحدة، فهي تكشف وبدرجة كبيرة عن قناعات ورؤية جديدة حيال الترسانة النووية الأمريكية ودورها، وتطرح مفهومًا جديدًا للردع وللتعامل مع الأنماط الجديدة من التهديدات.

ولأن هناك من يعتبر تلك الاستراتيجية الأساس الذي ستنبنى عليه واشنطن سياستها النووية في المستقبل، فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء عليها ومقارنتها بالاستراتيجية التي تبنتها الإدارة السابقة عام 2002، مع الإشارة للأهمية التي تحظى بها كل منهما، والتركيز على مزايا الاستراتيجية الجديدة وتأثيرها على الجهود الدولية لحظر الانتشار، والأهم من ذلك التعرف على دوافع التوجه لتقليص الاعتماد على السلاح النووي.

بداية.. يرى البعض أن الاستراتيجية الجديدة هي نتاج لصفقة عُقدت بين "أوباما" ووزير دفاعه "روبرت جيتس"، قدم الأول بمقتضاها وعودًا بضخ زيادة كبيرة في ميزانية الأسلحة النووية لتدعيم البنية التحتية والأمان والأمن الخاص بالبطارية النووية المتوفرة حاليًا، في حين تعهد "جيتس" في المقابل بإيقاف تطوير رؤوس نووية جديدة ووقف التجارب والاختبارات.

وبإلقاء نظرة على استراتيجية عام 2010، سنجد أنها جاءت مختلفة عن استراتيجية عام 2002 - فيما يخص استخدام الأسلحة النووية - من عدة أوجه من قبيل:

1 - في الوقت الذي تجعل استراتيجية 2002 دورًا حاسمًا للأسلحة النووية في الدفاعات الأمريكية، فإن استراتيجية 2010 تجعل لها دورًا أساسيًا (لكن ليس وحدها) في ردع أي هجوم على الولايات المتحدة وحلفائها.

2 - إذا كان بإمكان واشنطن في استراتيجية 2002 استخدام السلاح النووي ضد أي دولة، فإنه لا يمكنها استخدامه ضد دولة لا تملكه وعضو في معاهدة حظر الانتشار النووي باستثناء كوريا الشمالية وإيران في استراتيجية 2010.

3 - في حين أنه بإمكان الولايات المتحدة في استراتيجية 2002 استخدام السلاح النووي ردًا على أية تهديدات باستخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو التقليدية، لا يمكنها في الاستراتيجية الجديدة استخدامه إلا إذا تعرضت لتهديد نووي فقط، أو لهجوم غير مضاد من دول لا تشترك في معاهدة حظر الانتشار.

4 - أنه في الوقت الذي تقوم استراتيجية 2002 على استمرار تطوير واختبار الرؤوس النووية، فإن الاستراتيجية الجديدة تقوم على عكس ذلك.

وترجع أهمية الطرح الذي تقدمه الاستراتيجيتان في اختلاف الظروف التي مرت وتمر بها الولايات المتحدة في الحالتين، وكذلك الالتزامات التي تأخذها على نفسها، فاستراتيجية أو مراجعة الموقف النووي عام 2002 طرحت في أوج تأكيد إدارة "بوش" على فكرة القرن الجديد، وكذلك تهديدات الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر، ووجود مخاوف من احتمال شن الإرهابيين هجوماً نووياً ضد أمريكا وحلفائها، كما سعت هذه الإدارة لإعادة تعريف الحرب النووية باستخدام الأسلحة محدودة المدى، وكذلك القنابل الخارقة للتحصينات.. في حين جاءت استراتيجية (أو مراجعة الموقف النووي) عام 2010 في وقت تسعى واشنطن لدعم سياسات منع الانتشار (من خلال الضغوط التي تمارسها على إيران وكوريا الشمالية للتخلي عن برنامجيهما النوويين) وتحاول إلزام نفسها بالانخراط في اتفاقية متعددة الأطراف للسيطرة على الأسلحة النووية، وإعطاء وعود بنزعها في المستقبل.

وفيما يتعلق بالمزايا التي تطرحها الاستراتيجية الجديدة، فهي في غاية الأهمية، إذ تمثل من ناحية خطوة مهمة بعيداً عن سياسة الغموض المتعمد التي انتهجتها إدارة "بوش"، مع الاعتراف بأن استخدام تلك السياسة فيما يخص حجم وطبيعة قدرات الرد النووي عنصر مهم في سياسة الردع، وتنص من ناحية ثانية على وقف تطوير رؤوس نووية جديدة وإجراء اختبارات عليها، وتفتح من ناحية ثالثة الباب أمام تقليل المخزون الاستراتيجي من تلك الأسلحة.

والأمر الأخير تحديداً يعيدنا من جديد إلى نقطة البداية، وهي الاتجاه إلى تقليص الاعتماد على الأسلحة النووية، ففي حقيقة الأمر باتت تتحكم فيه دوافع عديدة بدءاً من وجود مخاوف من وقوعها هي أو أية أسلحة دمار شامل أخرى في أيدي الإرهابيين واستخدامها ضد أمريكا وحلفائها، ومن ثم لا بد من إخضاعها هي والمواد النووية للحماية والسيطرة الشديدة لمنع الإرهابيين من الحصول عليها.

كذلك، فإن زيادة عدد الحائزين للسلاح النووي يجعل التهديد النووي أكثر خطورة، كما يجعل استخدامه أمراً ممكناً ومحتملاً في حسم الصراعات والنزاعات بين الدول.. والأكثر من ذلك أن إصرار الدول النووية على حيازته وعدم البحث عن خيارات بديلة للردع، يضعف جهود منع الانتشار، ويدفع ويشجع الدول الأخرى غير النووية على حيازته مادام يوفر لها الحماية في مواجهة أي تهديد يستهدف وجودها وأمنها.

ويرى كثير من المحللين أن معاهدة "ستارت الجديدة" بما تسمح به من تخفيض في الترسانتين النوويتين الأمريكية والروسية تهيئ الأجواء وتفتح الطريق أمام المجتمع الدولي للتعامل مع قضايا الانتشار النووي ونزع السلاح بدرجة عالية من المسؤولية والجدية، فقد أظهرت بوضوح وبصورة عملية أن إدارة "أوباما" تضع مثل هذه القضايا في قمة أولوياتها الاستراتيجية، كما أنها تعزز من مصداقية الولايات المتحدة في جهودها لاحتواء كوريا الشمالية وإيران، فضلاً عن أنها ستساعد على إعادة بناء الثقة المتبادلة بينها وبين روسيا، إذ ستظهر للعالم أجمع أن أعظم قوتين نوويتين فيه تكرسان جهودهما من أجل خدمة السلام العالمي، حيث حددت المعاهدة بالفعل الإجراءات المهمة لبناء الثقة المتبادلة (بعد أن أصبحت إجراءات التحقق الموروثة من معاهدة "ستارت1" غير عملية وغير مناسبة).. والأكثر من ذلك أنها أتاحت للدولتين الفرصة لحسم العديد من القضايا المشتركة، بما في ذلك: خفض عدد القوات والرؤوس النووية، والقدرة على إطلاق الصواريخ، وكذلك التمييز بين القوى الهجومية والدفاعية، هذا غير تمهيداً الطريق إلى المزيد من التحالفات بين البلدين حول الأهداف المشتركة.

وبعد.. يبدو من المثير للاهتمام أن خطوتي الإعلان عن استراتيجية (أو مراجعة الموقف النووي) عام 2010، والتوقيع على معاهدة "ستارت الجديدة" تبيان قبل أيام من استضافة واشنطن لقمة نووية يومي 12 و13/4/2010 ستركز خلالها على الإرهاب النووي وتأمين المواد النووية، وأيضاً قبل شهر تقريباً من استضافة نيويورك لمؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي، الأمر الذي يعكس أهمية وإلحاح قضايا الشأن النووي عند إدارة الرئيس "أوباما" وسعيها الدؤوب لإشراك الدول المعنية والمجتمع الدولي عموماً في حل مثل هذه القضايا.

ولاشك في أن الولايات المتحدة حتى تنجح جهودها بهذا الشأن مطالبة - ومعها روسيا - بعدم الوقوف عند حدود ما انتهت إليه "ستارت الجديدة" (بتقليل الرؤوس النووية المنشورة والجاهزة للاستخدام الفعلي بمقدار الثلث).. فهي مطالبة أيضاً بمواصلة العمل على تقليل عدد الأسلحة الاحتياطية والأسلحة قليلة المدى، فضلاً عن أن روسيا على وجه التحديد مطالبة بسرعة التحرك لإيجاد حلول لحماية ثلاثة آلاف رأس نووية معرضة للسرقة.

وإذا كانت الولايات المتحدة وروسيا قد أظهرتا باتفاقهما الأخير النية في التخلص من السلاح النووي تحفيزاً لغيرهما من الدول التي تمتلكه على التخلي عنه، أو توجيهاً لرسالة إلى من يسعى للحصول عليه بالتخلي عن هذا الطموح، فإن نجاحهما في جهود منع الانتشار النووي، فضلاً عن أنه يتطلب تعاونهما مع المجتمع الدولي، يتطلب اتباعهما سياسة عادلة في هذا الشأن، إذ لا يعقل أن تقوم الولايات المتحدة والغرب بتعبئة المجتمع الدولي ضد إيران وبرنامجها النووي، في الوقت الذي تتغاضى فيه عن إسرائيل التي تمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة النووية التي تشكل تهديداً حقيقياً وخطيراً لدول المنطقة، وهو الأمر الذي يتطلب أن تبدأ جهود منع الانتشار بالعمل على إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أن تكون منطقة الشرق الأوسط في مقدمتها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/4/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org



تقريراً "آفاق الاقتصاد العالمي".. تحديات وسياسات مالية
مطلوبة

عناوين فرعية:

- صندوق النقد يؤكد أن النمو سيكون بسرعات متفاوتة لصالح الاقتصادات الناشئة.
- آفاق الاقتصاد العالمي ما زالت معرضة لمخاطر كبيرة.
- هناك تفاوت في التأثير على أوضاع الناتج والعمالة بين الاقتصادات المتقدمة.
- البطالة ستظل مرتفعة رغم النمو في توظيف العمالة في كثير من الاقتصادات المتقدمة.
- منطقة الشرق الأوسط تواجه صعوبة في خلق فرص عمل لتواضع معدلات النمو بعد الأزمة المالية.
- لابد من اتباع سياسات مالية مرنة تدعم النشاط الاقتصادي في الأجل القريب.

تقريراً "آفاق الاقتصاد العالمي".. تحديات وسياسات مالية مطلوبة

في ظل الاهتمام بتحليل الوضع الاقتصادي العالمي القائم مع بدء مسيرة التعافي، وتكثيف المحاولات للتخلص من الأزمات المالية، أصدر صندوق النقد الدولي تقريرين حول "آفاق الاقتصاد العالمي في يناير وإبريل 2010، مقدماً خلالهما أبرز التحديات أمام الاقتصاد العالمي والسياسات المالية المطلوبة للتعافي الاقتصادي لمختلف الدول، سواء المتقدمة أو الصاعدة أو النامية، عارضاً لتوقعاته بشأن التطورات الاقتصادية خلال المديين القريب والمتوسط، بـ النظر في المسائل التي تؤثر على البلدان الصناعية والنامية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال إلى السوق.

في البداية.. يوضح تقريراً صندوق النقد أن النمو سيكون متفاوتاً من دولة لأخرى طبقاً لاختلاف ظروفها المبدئية، وما تلقته من صدمات خارجية، وما استحدثته من سياسات للتصدي لها، فعلى سبيل المثال، تفقد الاقتصادات الصاعدة الكبرى في آسيا التعافي العالمي، في حين مازالت اقتصادات أوروبا المتقدمة متأخرة عن الركب، بينما أصبحت الدول النامية مهيدة لبلوغ التعافي الاقتصادي في العام 2010، وتساعد عودة أسعار السلع الأولية كـ (منتجات الطاقة) إلى الارتفاع، في دعم النمو بالبلدان المنتجة لهذه السلع.

وفي السياق ذاته، فإنه من الممكن أن يكون النشاط الاقتصادي قوياً، ولو نسبياً، في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، مدفوعاً في أغلب الأحوال بقوة الطلب المحلي، إذ من المحتمل أن يرتفع نموها إلى حوالي 6% في عام 2010، عقب نمو متواضع بمقدار 2% في عام 2009، ومن المنتظر زيادة سرعة الناتج في عام 2011، نظراً لأن القوة الإضافية التي اكتسبتها الأطر الاقتصادية وسرعة الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة على صعيد السياسات قد نتج عنها مساعدة كثير من الاقتصادات الصاعدة على تخفيف أثر الصدمة الخارجية غير المسبوقة، والعودة سريعاً إلى جذب التدفقات الرأسمالية.

وإضافة إلى ذلك، فإن آفاق الاقتصاد — طبقاً لما نوه الصندوق — ما زالت معرضة لمخاطر كبيرة، الأمر الذي يعكس سيناريوهين: إما استمرار انحسار أزمة الثقة، مما يعزز احتمالات حدوث ارتداد إيجابي في التدفقات الرأسمالية والتجارة والطلب الخاص، وهو سيناريو غير محتمل بالنسبة للصندوق.. وإما أن يتأثر النمو العالمي وتقل إمكانية موازنته، إذا ما ألغيت السياسات الداعمة على نحو غير مترابط وسابق لأوانه، مما يعطل انتعاش إنفاق الأسر في الاقتصادات المتقدمة بسبب ضعف النظم المالية، وأسواق المساكن أو تصاعد معدلات البطالة،

ويتخوف الصندوق في إطار هذا السيناريو من أن يؤدي تعافي أسعار السلع الأولية إلى تقييد تعافي الاقتصادات التي تعتمد عليها بصورة أساسية.

وفي الوقت نفسه، يرى الصندوق أن هناك مجموعة من التحديات الأخرى، التي لا تزال تواجه تعافي الاقتصاد في بعض البلدان، يأتي على رأسها ارتفاع معدلات الدين العام، وعدم اكتمال تعافي النظم المالية، وضعف الميزانيات العمومية في بعض الدول، وارتفاع معدلات البطالة.

ورصد صندوق النقد في تقريره الصادر يوم 14 إبريل، أهم التطورات التي طرأت على تلك الاقتصادات، سواء السلبية منها أو الإيجابية، ومدى تأثيرها على المعايير الأساسية المعمول بها دولياً في قياس أداء الاقتصادات، خاصة وأنه بعد فترة من التباطؤ غير المسبوق، بدأت جذور التعافي تزداد عمقاً في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تسبب الهبوط الاقتصادي في زيادة التحديات التي كانت تواجه البلدان قبل وقوع الأزمة.

وفي هذا الصدد، وفي ضوء استمرار ارتفاع معدلات البطالة، أشار التقرير إلى أن التفاوت كان ملحوظاً بين الاقتصادات المتقدمة أثناء فترة "الركود الكبير"، من حيث تأثيره على أوضاع الناتج والعمالة، ولأن أكبر محرك للبطالة هو تذبذبات الناتج، إلى جانب تفاوت أثرها بسبب الاختلافات في مستوى حماية الوظائف ونسبة العمالة المؤقتة، فإن اختلاف التأثيرات أثناء فترة الركود يدل على أن تغيرات البطالة كانت مدفوعة أيضاً بالسياسات والصدمات وانخفاضات الناتج والضغط المالي وكساد أسعار المساكن، ذلك أن مستوى الضغط المالي المرتفع يحدو بالشركات الأكثر اعتماداً على التمويل الخارجي إلى تسريح العمالة بمعدلات أكبر مقارنة بفترات الركود التي تخلو من الضغط المالي.

فمعظم حالات الركود المصحوب بكساد في أسعار المساكن، تقترن بفقدان قدر أكبر من الوظائف على غير المعتاد، حيث تصيب الصدمات القطاعات كثيفة العمالة، مثل قطاع البناء، ولكن كان ارتفاع البطالة الناجم عن هذه العوامل أقل في البلدان التي طبقت برامج نوبات العمل القصيرة مثل: ألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا. أما البلدان الأخرى التي تعرضت لبطالة أقل فلا تزال تمثل لغزاً كـ"كندا والمملكة المتحدة" رغم عدم لجوئها لنظام النوبات.

ونظراً لاحتمال امتداد البطالة على الأجل المتوسط، بغض النظر عن الانتعاش الناتج والتوظيف التدريجي في كثير من الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2010، لذلك فإن مكافحتها تشكل تحدياً أساسياً أمام السياستين النقدية والمالية، حيث يستوجب الأمر معالجة القطاع المالي، نظراً لشدة اعتماد القطاعات كثيفة العمالة على الائتمان المصرفي.

وإلى جانب الأمور المشجعة مثل مرونة الأجور وتحسين مؤسسات سوق العمل، هناك عدة سياسات يمكن أن تساعد على تخفيض البطالة، فعلى سبيل المثال، في الاقتصادات التي يسودها عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي تكون إنتاجية العمالة فيها قوية، وقد يكون تقديم دعم موجه لتعيين العمالة المؤقتة عاملاً مساعداً على زيادة خلق وظائف.

وفي البلدان التي تستخدم نظام نوبات العمل القصيرة يمكن أن يساعد إلغاء هذه البرامج بالتدريج مع تعافي الاقتصاد، توازياً مع تطبيق برامج دقيقة التصميم للتأمين ضد فقدان الأجر، على تيسير تنقل العمالة بين مختلف القطاعات.

أما في الدول التي تنقسم أسواق العمل فيها إلى مستويين – حيث يطبق تشريع لحماية الوظائف في حالة العقود الدائمة، وتوجد نسبة كبيرة من العمالة المؤقتة في سوق العمل – يمكن أن يطبق نظام عقود العمل المفتوحة التي يزداد فيها الأمن الوظيفي كلما طالت مدة العمل.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، نوه الصندوق إلى أنها تواجه ضغوطاً ديموغرافية لا مثيل لها، فالنمو السكاني طوال العقدين الماضيين كان من أسرع المعدلات على مستوى العالم، متوقعاً أن تصل القوى العاملة بها إلى ١٨٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، بارتفاع نسبته ٨٠٪ عن عام ٢٠٠٠، ولكن زيادة التوظيف لم تكن مواكبة لمتطلبات تزايد السكان، حتى حينما كانت المنطقة تشهد نمواً اقتصادياً مواتياً، والآن وقد أصبح مرجحاً أن تكون معدلات النمو أكثر تواضعاً بعد الأزمة، فإن مهمة توفير فرص العمل الكافية للشباب تزداد صعوبة، وبالتالي لا بد أن تكون تلك المسألة على رأس أولويات السياسة في المرحلة القادمة.

علاوة على ذلك – ووفقاً لما أكدته الصندوق – ظلت شعوب المنطقة على مر التاريخ تتطلع إلى حكوماتها لتوفير فرص العمل، إلا أنه أصبح واضحاً بصورة متزايدة أن ازدهار القطاع الخاص ضروري لخلق الفرص الوظيفية المنتجة والمثمرة بالقدر المطلوب. ومما لا شك فيه أن الحكومات لا تزال تضطلع بدور حيوي في توفير المناخ الاقتصادي الكلي والمالي السليم الذي سيمارس فيه القطاع الخاص عمله، وفي التأكد من أن النظام التعليمي ونظام التدريب في كل بلد يوفر للطلاب المهارات والكفاءات التي سيحتاجون إليها للنجاح عند انخراطهم في العمل خلال القرن الحادي والعشرين.

وهنا، يكمن دور الصندوق في التعاون الوثيق مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمساعدتها على وضع سياسات تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفز النمو الاقتصادي القوي والقابل للاستمرار والذي يشكل عنصراً ضرورياً لخلق فرص العمل .. غير أن التحديات الاقتصادية أمام الجيل القادم تتطلب جهداً أوسع نطاقاً، حيث يجب إشراك الشباب الذين سيتعين

عليهم التغلب على هذه التحديات عند انخراطهم في عالم الأعمال أو العمل الحكومي أو المجتمع الأكاديمي أو غير ذلك من مناحي الحياة.

من ناحية أخرى، تطرق الصندوق في تقريره إلى قضية التحول عن فوائض الحسابات الجارية التي مرت بها اقتصادات متقدمة وصاعدة على مدار الـ 50 عامًا الماضية، ومدى تأثير هذه التحولات على النمو وتوظيف العمالة، إذ اتضح أن تراجع فائض الحساب الجاري، كان انعكاسًا للهبوط الملحوظ في المدخرات والارتفاع الحاد في الاستثمارات.. ولذلك، ففي متوسط الحالات، لم تكن تحولات الفائض مرتبطة بتراجع في نمو الناتج أو انخفاض في توظيف العمالة، وكثيرًا ما انتقل الطلب من المصادر الخارجية إلى المحلية، مع تزايد الاستهلاك والاستثمار ليصبح موازنًا للهبوط الذي شهدته الصادرات الصافية. إضافة إلى ذلك، حدث ارتفاع طفيف في مستوى توظيف العمالة؛ حيث ارتفع معدل توظيف العمالة في قطاع السلع التجارية ليوازن الهبوط الذي سجله في قطاع السلع التجارية ويزيد عليه.

ولكن وراء هذا التغيير غير الملموس في النمو المتوسط، كانت هناك مجموعة كبيرة من نتائج النمو التي يمكن تفسيرها بعدد كبير من العوامل، فمثلاً عند تساوي كافة الأمور الأخرى، كان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يرتبط بانخفاض النمو، إلا أن هناك أسبابًا أخرى كثيرًا ما وازنت آثار ارتفاع سعر الصرف لما في ذلك تحسن الطلب العالمي وارتفاع معدلات التبادل التجاري والتنشيط الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية.

ولهذا التحليل — طبقاً للصندوق — انعكاسات مهمة على الاقتصادات التي تنتظر في الخروج من حالة الفوائض الكبيرة في حساباتها الجارية، فأولاً: لا يؤدي تحول الفائض بالضرورة إلى التأثير على النمو، فتأثيره المتوسط على نمو الناتج وتوظيف العمالة طفيف، وجودة النمو تتحسن؛ إذ يصبح التوازن أفضل بين الطلب الخارجي والمحلي، وبين النمو في قطاع السلع التجارية وقطاع السلع غير التجارية. وثانياً: أنه على الرغم من اضطلاع ارتفاع سعر الصرف بدور أساسي في كثير من حالات تحول الفائض، فقد تحققت أفضل النتائج عند اعتماد سياسات اقتصادية كلية داعمة للطلب المحلي، وفي بعض الحالات إصلاحات هيكلية تعالج التشوهات التي أنشأت فوائض الحسابات الجارية الكبيرة، بحيث تكون عنصراً مكماً لارتفاع سعر الصرف

ويرى الصندوق أنه نظراً للتعافي الذي لا يزال هشاً حتى الآن، يواجه صناع السياسات تحدياً جسيماً يتمثل في استعادة توازن الطلب بتحويل التركيز من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مع تحسين أوضاع القطاعات المالية وتشجيع إعادة الهيكلة في القطاعات العينية.

ولذلك، فالسياسات المالية العامة ينبغي أن تظل داعمة للنشاط الاقتصادي في الأجل القريب، وينبغي التنفيذ الكامل لتدابير التنشيط المالي المخططة لعام 2010، غير أنه نظراً للشواغل المتنامية بشأن مدى استمرارية الأوضاع العامة، ينبغي أن تضع البلدان استراتيجيات للخروج من تدابير الطوارئ.. ففي كثير من الحالات، لن يكون إلغاء سياسات التنشيط المالي المرتبطة بالأزمة هو المطلوب الوحيد لتحقيق هذا الأمر بشكل دائم، وإنما يقتضي ذلك أيضاً إجراء تحسينات ملحوظة في الأرصدة الأولية، وتصحيح أوضاع المالية العامة، وتخفيض العجز المالي، مع مراعاة الحاجة إلى حماية الإنفاق على الفقراء، وإصلاح الإنفاق على برامج المستحقات.

وبمجرد أن يصبح الطلب الخاص قادراً على دعم ذاته، ينبغي الاسترشاد بمجموعة من الاعتبارات عند تحديد تسلسل الخروج من السياسات النقدية والمالية، ومنها: ما إذا كان ارتفاع عجز المالية العامة والدين العام يثير مخاوف تتعلق بمدى استمرارية الأوضاع المالية وحجم المخاطر السيادية، فالسياسات الاقتصادية الكلية يمكن أن تغذي التضخم وطفرات أسعار الأصول، إذا كانت مفرطة في التوسع، واستمر تطبيقها لمدة مبالغ فيها لمواجهة تأثير الارتفاع في سعر العملة.

إن توصيات صندوق النقد الدولي لا بد أن تؤخذ على محمل الجد، فضلاً عن أن هدفها الأساسي ضمان الاستقرار المالي وتعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي، فإنها تأتي في وقت يحاول العالم تجاوز أزمة مالية كانت الأقسى من نوعها على مدار التاريخ، إضافة إلى أنها تقدم سياسات سيكون لها — حال اتباعها — الدور الأبرز في تعافي الاقتصاد العالمي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/4/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcass-eg.org

عناوين فرعية:

- احترام حقوق الإنسان ركن أساسي في سياسة المملكة.
- مشروع الملك الإصلاحي شكّل نقطة تحول تجاه قضية حقوق الإنسان.
- اهتمام المملكة بالإنسان ومحوريته انطلاقاً من أنه أداة التنمية وغايتها في الوقت ذاته.
- مؤشرات عديدة على اهتمام البحرين بالمرأة وتفعيل دورها.
- إنجازات البحرين الحقوقية مع حداثة استقلالها تعتبر تقدماً كبيراً.

حقوق الإنسان في البحرين.. رؤية شاملة وإنجازات محققة

شغلت قضية حقوق الإنسان حيزاً كبيراً عبر التاريخ لدى مختلف النظريات الفلسفية والسياسية، وتعاليم الأديان، وباتت الزاوية الأكثر وضوحاً في القانون الدولي، وقد تداخلت عوامل كثيرة منذ القدم في عملية تطوير الحقوق والحريات والتي تدور حول علاقة الفرد بالسلطة بمختلف أشكالها.

ولم تكن البحرين بمنأى عن هذا الاهتمام، إذ حرصت منذ السنوات الأولى من استقلالها، على اتخاذ خطوات جادة على المسار الديمقراطي، مهدت بالتبعية لاحترام حقوق الإنسان، واعتبارها ركناً أساسياً في سياساتها القائمة بشكل تقليدي على حماية حقوق جميع المواطنين والمقيمين وحررياتهم، انطلاقاً من قناعة مفادها أن تركيز الاستثمار في الإنسان يشكل أحد أبرز أدوات التنمية والنهوض والتحديث من أجل غد أفضل.

وقد حققت البحرين إنجازات نوعية على صعيد احترام حقوق الإنسان منذ استقلالها، ووجد الملك "حمد بن عيسى آل خليفة" عند توليه سدة الحكم عام 1999 الأراضية مهيأة للانتقال بالبلاد إلى منحى أكثر تطوراً تجاه قضية حقوق الإنسان التي وضعها على رأس أولوياته، وبما يتوافق مع المعايير الإقليمية والدولية، وهو ما تجلّى في وضع اللبنة الأولى في صرح حماية حقوق الإنسان البحريني، إذ تم تشكيل أول لجنة حقوقية بمجلس الشورى، بعدها صدر المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2001 بإلغاء المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، والمرسوم رقم (4) للسنة ذاتها بشأن إلغاء اختصاصات المحكمة الخاصة بنظر الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي، ثم العفو الشامل وغير المشروط عن السياسيين الموجودين خارج البحرين... إلخ.

وقد جسدت تلك الخطوات بصورة جلية الفهم الحقيقي لأبعاد المسألة الحقوقية القائمة على النهوض بالفرد باعتباره أداة للتنمية والمستفيد النهائي منها في ذات الوقت، وهو ما ساعد بدوره على إحداث نهضة اقتصادية واجتماعية في سياق التحرك المتكامل للنهوض بالدولة على كافة المستويات.

بداية.. يمكن القول إن رؤية مملكة البحرين اتسمت بشكل إجمالي إزاء قضية حقوق الإنسان بعدة سمات أساسية، أبرزها:

- **شمولية مفهوم الحقوق وعدم اقتصره على جانب دون آخر، فلم يتم التركيز فقط على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي وجدت صورها في الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والإسكان والبيئة والأمن والتنمية وغيرها.. بل تم إيلاء الحقوق المدنية والسياسية نصيبها الكافي من الاهتمام؛ إذ شغلت، هي الأخرى، اهتمام الدولة، والتي وجدت في تطور فعاليات مجالس الشورى المتعددة وحرية التعبير الصورة المثلى للتعبير والدفاع عنها.**

- **التمسك بالخصوصية الثقافية والحضارية للبلاد، وعياً بأن مفهوم الحقوق يجب أن يتوافق مع التقاليد الاجتماعية المرعية والقواعد الدينية المتبعة، وهدفت البحرين من وراء ذلك إلى عدم الانسياق وراء الدعوات التي تطالب وتبرر لبعض المفاهيم والعادات التي قد تتوافق مع بعض الثقافات، ولكنها لا تتوافق مع القيم الأساسية في ثقافات المجتمعات الإسلامية، وهذه الملاحظة هي إشارة حمراء لا ينبغي أن تسقط من الاعتبار، تجنباً لسوء فهم لا يرغب فيه أحد، وخاصة أنها ملاحظة لا تتعارض مع مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.**

- **الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والحرص على التعاون مع الجهات ذات الشأن والتي تتبنى الموضوعية في عرض تقاريرها، فقد التزمت الحكومة طوال السنوات الماضية بالتعاون التام مع جمعيات حقوق الإنسان المحلية، وكذلك جميع الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالقضية، وتحرص على إقامة علاقات تعاون وثيقة ومتميزة معها.**

- **أولوية الإنسان ومحوريته.. فهو أداة التنمية وغايتها في الوقت ذاته، إذ ظل إيمان المملكة ثابتاً لا يتزعزع بأن حقوق الإنسان ستبقى ناقصة ومشوهة ما لم تصاحبها أو تسبقها، على وجه التحديد، طفرة تنموية حقيقية تقوم على محاولة تنويع مصادر الدخل.**

وتأكدت هذه الرؤية واكتسبت زخماً جديداً مع إطلاق المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد، الذي اعتبر حقوق الإنسان إحدى مرجعيات ميثاق العمل الوطني الذي انطلق منه هذا المشروع، وتميز بترسيخه الصريح لمبادئ حقوق الإنسان، مثل: المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون، لا يجوز بحال تعريض أي شخص لأي نوع من أنواع التعذيب المادي أو المعنوي أو لأية معاملة غير إنسانية أو مهينة أو ماسة بالكرامة، لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، العقوبة شخصية والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، للمساكن حرمة مصونة، تكفل الدولة حرية العقيدة وتضمن دور العبادة وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية، لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي.

كما تأكدت هذه المرجعية مجدداً من خلال الدستور المعدل، والذي تم إقراره عام 2002، فالكثير من نصوصه تستند إليها وتعتبر عنها، ك: التأكيد على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، استقلال القضاء وكفالة الحق في التقاضي.

غير أن تلك المرجعية لم تعبر عن نفسها فقط في مبادئ الميثاق ونصوص الدستور، ولكنها عبرت - أيضاً - في عمليات تواصلت لاستكمال البنية القانونية، تجلت في العديد من المظاهر، أبرزها:

1- إصدار القوانين المكملة: فخ لال السنوات الماضية تم إقرار العديد من القوانين المكملة لمواد الدستور والموافقة لمرجعية حقوق الإنسان، مثل: قانون الصحة العامة، وقانون الخدمة المدنية، وقوانين مكافحة الاتجار في البشر، وقوانين التأمينات الاجتماعية ومعاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، وقوانين رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين، وقانون الطفل، وقانون النقابات العمالية الذي يمنح العمال حق تكوين نقابات تدافع عن حقوقهم، وقانون الاجتماعات العامة والمواعب والتجمعات الذي يسمح بالتظاهر السلمي في إطار النظام العام. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك القوانين التي تعزز من الحقوق السياسية كأحد حقوق الإنسان، مثل: قانون البلديات الذي أتاح للمواطنين الحق في إنشاء مجالس بلدية متعددة، ومنحها حق اقتراح القوانين وبحث تظلمات وشكاوى المواطنين، وكذلك القوانين الخاصة بتعزيز استقلالية السلطة القضائية، من قبيل: تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وإلغاء محكمة أمن الدولة وإنشاء المحكمة الدستورية. وفي خطوة غير مسبقة بالوطن العربي، اعتمد مجلس النواب البحريني عام 2005 قراراً بتدريس حقوق الإنسان والديمقراطية كمادة مستقلة في المناهج الدراسية في المرحلتين الإعدادية والثانوية بهدف تنشئة جيل يدرك هذه الحقوق ويعي أهمية احترامها.

2- ضمان حرية الرأي والتعبير: فللمشروع الإصلاحي ينهض في جوهره على إطلاق حرية الرأي والتعبير دون حدود إلا المصلحة العليا للوطن والالتزام بالثوابت الدينية والثقافية والأخلاقية، وقد حرصت المملكة بدورها على توفير الضمانات القانونية والسياسية اللازمة لدعم تلك الحرية من خلال الآتي:

أ- **الضمانات السياسية،** حيث تعهد الملك بضمن الحرية في كثير من المناسبات، ففي كلمته بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في الثالث من مايو 2009 أكد "أن حرية الرأي والتعبير لا تقبل المزايدة، وأنها مصونة بموجب الدستور والقانون".." ويكفي أن سجون المملكة تخلو من أي موقوفين في قضايا الرأي والتعبير أو قضايا سياسية".

ب- **الضمانات الدستورية والقانونية،** فقد نص البند الرابع من الفصل الأول من ميثاق العمل الوطني على حرية التعبير، مؤكداً: "أن لكل مواطن حق التعبير عن رأيه الشخصي بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى"، وتضمن الدستور كل ما يكفل حرية الرأي والتعبير، إذ نصت المادة (23) على أن: "حرية التعبير والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفة". كما كفلت المادة (24) حرية الصحافة؛ حيث نصت على أن: "حرية الصحافة والنشر مكفولة وفقاً للشروط التي يبينها القانون". وقد كان لهذه الضمانات مردودها الإيجابي على الإعلام بشكل عام وما يتعلق بحرية التعبير بشكل خاص باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، وتجسد ذلك في إجراء الكثير من اللقاءات وعقد المنتديات التي يتم فيها بحث قضايا وموضوعات شتى أكثرها يخص الشأن الداخلي، ولعل ذلك يبرز بشكل أوضح من خلال التنوع والتوسع في هذه الملتقيات العامة والندوات وحلقات النقاش من جانب كافة مؤسسات الدولة وهيئاتها وجمعياتها الأهلية والمهنية والأندية بالوانها وتوجهاتها المختلفة، حيث بلغ عددها حتى عام 2009 (1026 نشاطاً) موزعة على النحو التالي: (439 ندوة)، (165 محاضرة)، (382 ورشة عمل)، (35 حلوة نقاشية وحوارية)، (5 أمسيات)، وقد نوقشت خلالها العديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية (استثمار، بنوك، شركات، موازنة عامة، تجارة خارجية، أزمة مالية عالمية، تطور اقتصادي، اقتصاديات نفط، تجارة داخلية، تأمين) والسياسة الداخلية (حريات، مشاركة سياسية، انتخابات، شؤون برلمانية، جمعيات سياسية، الميثاق الوطني، المعارضة السياسية)، والقضايا الصحية، والاجتماعية (طفولة، ذوو احتياجات خاصة، شؤون أسرة) والتنمية الإدارية، والسياسة الخارجية (قضية فلسطينية، سياسة دولية، علاقات خارجية، سياسة خليجية، سياسة عربية، منظمات دولية)، وغيرها من القضايا البيئية والثقافية والإعلامية والنقابية.

3- إنجازات ميدانية في مجال تمكين المرأة: احتلت المرأة في كل المعاهد والمواثيق الدولية موقعاً خاصاً يؤكد على حقوقها، ويرفض التمييز ضدها، وهو ما حرصت عليه المملكة في جميع سياساتها بضمن كفالة حقوقها ومصادرة كل أشكال التمييز ضدها، بما فتح الباب واسعاً أمام مشاركة حقيقية لها في مختلف ميادين العمل، بدءاً من مشاركتها في عضوية لجنة صياغة الميثاق الوطني، وحصولها على حقها - وممارسته - بالتصويت في الانتخابات والترشح لها، وفازت إحداها بأول مقعد في مجلس النواب الحالي (2006 - 2010)، وتم تعيين 10 سيدات في مجلس الشورى الحالي، ومن المؤشرات التي تؤكد اهتمام البحرين بالمرأة وتفعيل دورها:

(أ) شغلها حوالي 42.4% من العاملين في مختلف الجهات الحكومية.

(ب) تزايد نسبة إجمالي عدد العاملات البحرينيات إلى إجمالي عدد العاملين البحرينيين والأجانب في القطاع العام من حوالي 34.5% عام 2000 إلى حوالي 39.7% عام 2006.

(ج) ارتفاع نسبة عدد العاملات البحرينيات إلى إجمالي عدد العاملين البحرينيين في نفس القطاع من حوالي 38.24% عام 2000 إلى حوالي 44.1% عام 2006، مما يعكس استمرار اتجاه الدولة نحو تمكين المرأة في مجال العمل في القطاع العام وتطبيقها لسياسة الإحلال لصالحها في مقابل نظيرتها الأجنبية، وهو الأمر الذي يعكسه تراجع نسبة عدد العاملات الأجنيات إلى عدد البحرينيات من حوالي 9.9% عام 2000 إلى حوالي 7.5% عام 2006.

(د) تشغلها حوالي 50% من المحررين المحليين في الصحف القومية، وتمثل حوالي 45% من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، وحوالي 39% من كلية الإدارة والأعمال، وحوالي 42.5% في كلية الآداب، وحوالي 38.8% بكلية تقنية المعلومات.

(هـ) تقلدها العديد من المناصب العليا في هيكل الدول، حيث حملت حقائب وزارية (د. "ندى حفاظ" ود. "فاطمة البلوشي")، وتقلدت مناصب قيادية جامعية (الشيخة "مريم بنت حسن آل خليفة" الرئيسة السابقة لجامعة البحرين، ود. "منى راشد الزباني" رئيسة الجامعة الخليجية، ود. "بتول المهندس" مديرة لكلية التمريض)، واحتلت موقعها في الإدارة العليا (الشيخة "حياة بنت عبدالعزيز آل خليفة" مديراً لإدارة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون اللجان الوزارية)، بالإضافة إلى مواقع احتلتها في السلطة القضائية ("منى جاسم الكواري" قاضية في المحكمة المدنية الكبرى، "ضحى الزباني" قاضية في المحكمة الدستورية، "إيمان السعد" في منصب إدارة المحاكم لجميع أقسامها، "أمينة عيسى" كوكيلة نيابة) هذا علاوة على موقعها كسفيرة (الشيخة "هيا بنت راشد آل خليفة" السفيرة السابقة لدى باريين، و"بيبي العلوي" السفيرة الحالية بالصين)، فضلاً عن شغلها منصب رئيسة لإحدى الجمعيات السياسية ("إيلي رجب" رئيسة جمعية الفكر الوطني الحر).

وتعد هذه الإنجازات بمثابة حاصل أداء تضافرت فيه جهود مؤسسية وفعاليات مدنية.. جنباً إلى جنب وبتسارع الإيقاع، فلقد تم إنشاء المجلس الأعلى للمرأة برئاسة قريبة الملك عام 2001 ليمثل - وفقاً للأمر رقم (44) لسنة 2001- المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، إذ أخذ على عاتقه التزاماً استراتيجياً بتمكينها من أداء دورها في الحياة العامة، وتقديم الدعم لها أثناء أدائها للواجبات في مختلف المواقع، ولم يتخلف عن أداء دوره في السنوات التي انتظمت منذ إنشائه وحتى الآن ونشطت به قوة الدفع من أجل تحقيق هذا الهدف. مع الأخذ في الاعتبار أن قوة الدفع لم تنشط فقط به، ولكنها نشطت أيضاً بفعاليات المجتمع المدني، حيث بلغ عدد الجمعيات النسائية التي تهتم بأوضاع وحقوق المرأة 19 حتى نهاية عام 2009.

(و)- لم تغب المرأة عن المناصب القضائية، ففي 18 فبراير 2008، تم تعيين "أمل أحمد آبل" قاضية بالمحكمة الكبرى في أول تعيين لامرأة بهذه المحاكم، وبهذا يكون عدد من دخلن السلك القضائي 7 عضوات، منهن ثلاث قضاة بالمحكمة الدستورية والمحكمة الكبرى المدنية والمحكمة الصغرى المدنية. وجاءت "فاطمة فيصل حبيب" بموجب الأمر الملكي رقم (8) لسنة 2008 لتصبح ثالث قاضية في تاريخ المملكة بتعيينها قاضية بالمحكمة المدنية الصغرى. وشهد عام 2008 تعيين "عديلة حبيب حسن" وكيلة للنائب العام، كما صدر الأمر الملكي رقم (14) لسنة 2009 بتعيين "أمينة عيسى عبدالله مبارك" رئيس للنيابة من الفئة "ب" بدرجة قاض بالمحكمة الكبرى، وبعد هذا المنصب الأول من نوعه الذي تتولاه المرأة على مستوى الوطن العربي.

4. تنشيط المجتمع المدني: خلال العشرية الأخيرة، شهدت أنشطة مؤسسات المجتمع المدني طفرة نوعية وكمية هائلة تماشياً مع عهد الانفتاح السياسي ومناخ الحريات، حيث ارتفعت أعدادها من 202 جمعية في عام 1999 إلى أكثر من 489 جمعية أهلية نهاية 2009 في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والنسائية والثقافية والشبابية والحقوقية والتعاونية والمهنية. ومن أبرز الجمعيات التي تُعنى بحقوق الإنسان: الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، وجمعية الطفل البحريني، وجمعية حماية العمال الوافدين، والجمعية البحرينية لمناهضة العنف الأسري.. وأخيراً وليس آخراً، جاء قرار تشكيل "الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان" في منتصف نوفمبر 2007 ليعكس التوجه الرامي إلى الارتقاء بوضع حقوق الإنسان في المملكة.

وتضطلع هذه الجمعيات بدور مهم في الدفاع عن قضايا الحقوق والحريات من خلال ثلاث آليات، الأولى: متابعة تنفيذ القوانين في المؤسسات العقابية والتدقيق في مدى التزامها بها، الثانية: متابعة مسائل حقوق الإنسان البحريني والعمل على حمايتها من خلال تلقي الشكاوى والبحث في مضمونها ومخاطبة الجهة المعنية بالمشكلة لعلاجها، الثالثة: الإسهام في حل مشكلات المواطنين من خلال البرامج والمساعدات التي تقدمها وتنفذها.

5. الانضمام للاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية: أبدت البحرين تعاوناً كبيراً وملحوظاً مع المجتمع الدولي في إطار الجهود التي تعزز من أوضاع حقوق الإنسان، وبرز ذلك على المستوى الدولي من خلال الانضمام إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، منها على سبيل المثال لا الحصر: اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الإضافي لها؛ اتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري؛ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية. كما صدقت على الوثيقتين الأساسيتين لحقوق الإنسان، وهما: العهد الدولي لحقوق السياسية والمدنية في سبتمبر 2006، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2007.. ولعل ذلك يؤكد مصداقية انضمامها لعضوية لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في عام 1996، وبعد تحولها إلى مجلس دولي تم ترشيحها لعضويتها (كنايب لرئيس المجلس) في عام 2006. وكذلك على المستوى الإقليمي، إذ وقعت على معظم الاتفاقيات والمعاهدات العربية الخاصة بحقوق الإنسان، وكان آخرها: "الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السادسة عشرة بتونس في 23 مايو 2004، فضلاً عن تعدد صور تعاونها مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا الشأن، حيث فتحت أبوابها أمام هذه المنظمات للاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان فيها، والاستفادة من رؤيتها لتطويرها. ولكن، كل ذلك لا ينفي - بطبيعة الحال - أن هناك بعض الانتقادات، سواء على المستوى الحقوقي أو التشريعي أو على مستوى الممارسات السياسية، أو بخصوص الشأن القضائي الداخلي، وجهت إلى المملكة من قبل بعض التقارير الدولية والإقليمية، ولاسيما تلك الصادرة عن جهات حكومية، وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا.

بيد أنه، في الحقيقة، يُلاحظ من خلال الاطلاع على هذه التقارير أن انتقاداتها تأتي في إطار ذكر حالات فردية قد تفسر - من وجهة نظر القائمين عليها - بأنها انتهاكات حقوقية، كما يغلب على صياغتها لغة الاحتمالات والظنيات، بل والشكوك في بعض الأحيان، ويمكن الرد عليها من منطلق نظرة موضوعية من خلال ملاحظتين رئيسيتين:

* أن تركيزها على بعض الأحكام القضائية والملاحظات الأمنية يعتبر تجاهلاً للخصوصيات الثقافية والسياسية والدينية والاجتماعية، وهو ما ينفي بالأساس مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة أن مبررات الانتقاد قد تستند إلى أغراض سياسية من جانب بعض القوى الخارجية.

* أن ما حققته البحرين من إنجازات بخصوص قضية حقوق الإنسان مقارنة بحداثة استقلالها، يعتبر تقدماً كبيراً، أي إن معدلات التقدم في الجانب الحقوقي، بالقياس مع العامل الزمني، تأخذ منحى تصاعدياً.

خلاصة القول، إن التجربة البحرينية في مجال حماية حقوق الإنسان، عبرت بجلاء عن كيفية انتهاج آليات وطنية قادرة على التكيف مع مجمل التطورات والظروف الداخلية والخارجية؛ خاصة وأنها تجربة وطنية تمسكت بخصوصية المفهوم وضرورة توافقه مع التقاليد الاجتماعية المرعية والقواعد الدينية المتبعة، ولم تدع المملكة يوماً أن حقوق الإنسان قد اكتملت على أرضها.. ولا تستطيع دولة أن تدعي ذلك، ولكن من حقها أن تعلن - وباطمئنان - أنها تسير على الطريق ولا تغلق مساراتها

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2010/4/21